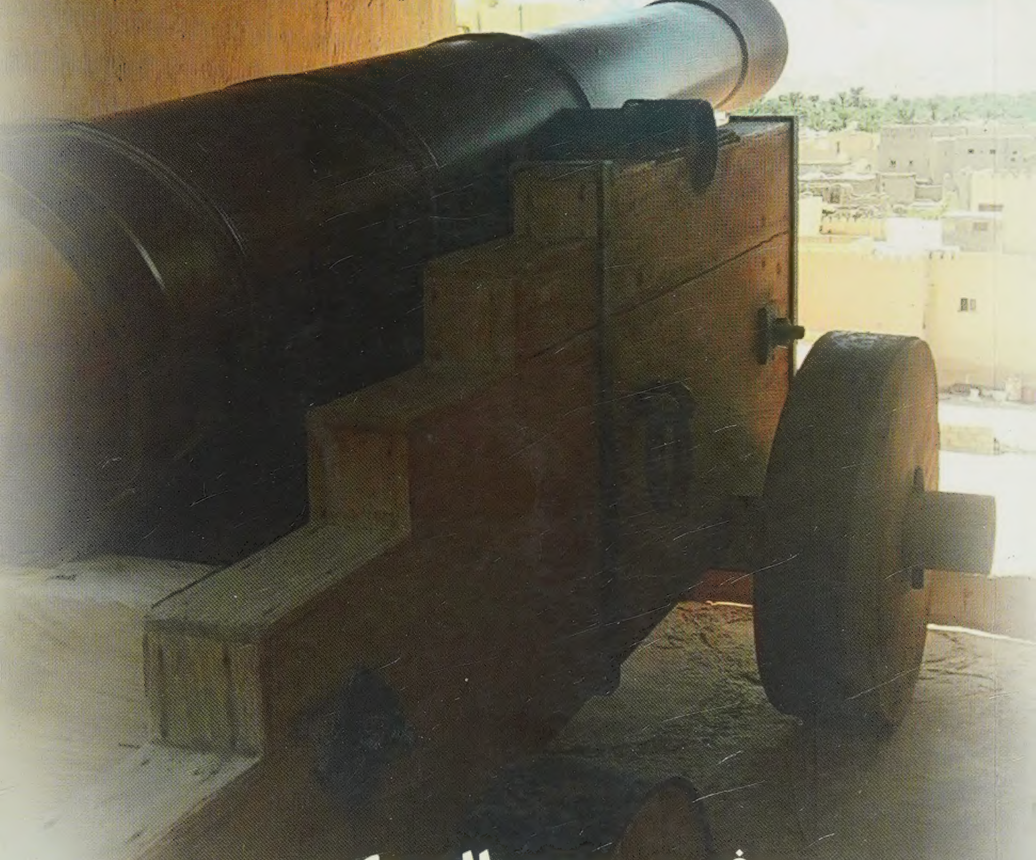
دراسة

الإمامة والصراع على السلطة في عمان أواخر دولة اليعاربة

(1131 هـ / 1719م - 1162 هـ / 1749م)

(دراسة في التاريخ السياسي)



سيف بن عدي المسكري

بيت الغشّام للنشر والترجمة

Ref: 4-2015
PEN: 18

الإمامة والصراع على السلطة في عمان أواخر دولة اليعاربة

(١١٣١هـ / ١٧١٩م - ١١٦٢هـ / ١٧٤٩م)

(دراسة في التاريخ السياسي)

سيف بن عدي المسكري

الإهداء

إلى أبي وأمي عرفانا ومحبة.

إلى أشقائي وشقيقاتي وفاءً ومودة.

إلى مهجتي سارة.

أهدي هذا العمل ،،،

الإمامة والصراع على السلطة في عمان أواخر دولة اليعاربة

المؤلف: سيف بن عدي المسكري
(كاتب من سلطنة عمان)

الطبعة الأولى: 2015 (مسقط)

الناشر:

بيت الغشام للنشر والترجمة

مؤسسة التكوين للخدمات التعليمية والتطوير

(سلطنة عُمان - مسقط)

للتواصل:
alghshamoman@gmail.com
هاتف: 24398889 - 99260386
ص.ب: 745 الرمز البريدي: 320
www.altakween.com

التصميم الداخلي والغلاف :

أحلام بنت محمد الرحبي

رقم الإيداع 67 / 2014
رقم الإيداع الدولي (ISBN)
978-99969-55-94-5

المقدمة

ظهرت في مطلع القرن السابع عشر دولة اليعاربة في عمان، واحتلت موقعا هاما على الخارطة الدولية، حيث حققت هذه الدولة الكثير من الإنجازات على المستويين الداخلي والخارجي: من طرد المستعمر البرتغالي وتأسيس قوة بحرية كبيرة، والامتداد إلى أطراف عدة خارج عمان، مع اهتمام كبير بالعلم، والاقتصاد، والعمارة، وغير ذلك من المآثر التي خلفها اليعاربة والتي ما زالت إلى الآن شاهدة على إنجازهم العظيم، إلا أن هذه الدولة في نهاية المطاف شهدت صراعا كبيرا أودى بالكثير من هذه المنجزات.

إن هذه المكانة الكبيرة التي احتلتها عمان لم يقدر لها الاستمرار إذ تعرضت البلاد في العقود الثالث، والرابع، والخامس من القرن الثامن عشر الميلادي إلى خلافات شديدة حول نظام الإمامة والحكم، أدت إلى حدوث حرب أهلية طاحنة مزقت الجبهة الداخلية، ومهدت للتدخل الأجنبي.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الفترة الزمنية المهمة في المسيرة التاريخية العمانية والتي تبدأ بعام 1131 هـ / 1719م وهو العام الذي توفي فيه الإمام سلطان بن سيف الثاني (1123هـ/1711م-1131هـ/1719م) الذي عد آخر الأئمة الأقوياء، وتنتهي بالعام 1162 هـ / 1749م والذي شهد عزل الإمام بلعرب بن حمير بن سلطان ومبايعة أحمد بن سعيد البوسعيدي بالإمامة في عمان الأمر الذي كان إيذانا بنهاية وختام فترة حكم اليعاربة.

والدولة اليعربية حظيت باهتمام كبير على مستوى البحث التاريخي للعصر

بتنظيم السياسة والدولة، مما يجعلها جديرة بأن تبحث بحثاً تاريخياً مثلما تبحث فقهيا. فالملاحظ على هذه النظرية أنها لم تكن مجرد كتابة نظرية حشرت في بطون الكتب وإنما طبقت وتمسك بها فترة تزيد على الألف عام، وإن كانت بصور متقطعة، ففي عمان من سنة 132هـ/751م إلى 1373هـ/1954م انتخب حوالي 62 إماما أولهم الجلندى بن مسعود وآخرهم غالب بن علي الهنائي. لذلك كله بدا للباحث ضرورة معرفة مدى التطبيق الحاصل لهذه النظرية في ظل حكم هذه الدولة، ومدى التأثير الذي مثلته على مسيرة الحكم اليعربي.

مجمل هذه النقاط تعد ذات أهمية شديدة، وهذا البحث يحاول استقصاءها قدر الإمكان للوصول إلى رؤية تاريخية واضحة مما يساعد على فهم الحاضر، واستشراف المستقبل. علما أن أغلب الدراسات السابقة حول عصر اليعاربة مرت بشكل عام دون تفصيل أو تدقيق في هذه الفترة، والتي تساعد دراستها على فهم مجريات الكثير من الأحوال التي مرت بها عمان بعد ذلك.

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - استقصاء دور نظام الإمامة ومدى تطبيقه عند اليعاربة.

2 - الوقوف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى الصراع الداخلي أواخر حكم اليعاربة.

3 - التعرف على أسباب الانقسام السياسي القبلي الذي شهدته عمان بظهور المحور الهناوي – الغافري.

4 - إبراز حيثيات التدخل الفارسي في الصراع العماني ونتائجه.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف وتحليل الأحداث التي مر بها نظام الإمامة قبل وأثناء الحكم اليعربي؛ للوقوف على الأسباب التي أدت إلى الصراع، إلى جانب وصف الأحداث السياسية،

الحديث في عمان سواء محليا أو عربيا أو دوليا. غير أن الفترة المعنية بها هذه الدراسة لم تحظ بالعناية الكافية هذا من جانب، ومن جانب آخر يحاول الباحث تقديم عرض جديد لمسألة الصراع استنادا على الجذور التي قامت عليها الدولة اليعربية والمتمثلة في نظام الإمامة وطريقة الحكم المتبعة.

إن لكل تجربة في الحكم إيجابياتها وسلبياتها، ومن هنا فإن هذه الدراسة سوف تقتصر في جانب منها على الإشارة إلى ما يتعلق بالنظام الإمامي في خواصه التشريعية وتقاليده ومدى تطبيقها، والعمل بها في هذه الفترة، وما خلفه ذلك على مسيرة اليعاربة وحكمهم، ومثل هذا الموضوع قد يكون شائكا في تعقيداته الفقهية، ومليئا بمختلف الآراء، غير أن محاولة الاهتمام به وبحثه بأسلوب حيادي قد يجعل من الأمر شبه واضح وجليا للمهتم بتاريخ هذه الدولة.

إن الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة (1719- 1749م) تعد من أخطر فترات التاريخ العماني الحديث، ففيها بدأت تتصدع الوحدة الوطنية، وتخفت روح الإنجاز والعطاء الذي استمر في الصعود أكثر من تسعين عاما منذ تولية الإمام ناصر بن مرشد عام 1624م إلى وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني عام 1719م.

والبحث في هذه الفترة له أهمية من حيث الكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع، ومحاولة تفسير ما انطوى عليه من أحداث جسام كان لها تأثيرها الذي استمر طويلا فيما تلاحق من سنين. ولا يخفى أن الصراع على السلطة ثم الحرب الأهلية وأخيرا التدخل الأجنبي كانت حلقات صعبة في تاريخ عمان الحديث تحتاج إلى المزيد من تسليط الضوء عليها. إلى جانب أمر آخر وهو ظروف ظهور شخصية أحمد بن سعيد ودوره في هذه المرحلة الأمر الذي انتهى باعتلائه الإمامة سنة 1749م، ليكون فاتحة لعصر جديد ودولة ناهضة.

كذلك تعد الإمامة من أهم مسائل الفقه الإباضي، وذلك لأنها أكثر اتصالا

التمهيد

والمعارك الحربية سواء الأهلية منها أو الناتجة عن التدخل الفارسي. وتحليل مجمل المعطيات التاريخية، لتفسير مجموعة الأحداث الخطيرة التي مرت بها عمان في فترة الدراسة.

قسمت الدراسة إلى: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة. يتناول التمهيد الإمامة كمفهوم للحكم مبينا الجذور الفكرية للنظام الإمامي عند الإباضية، ومركزا على مبدأ الشورى ومواصفات الإمام وتقاليد الانتخاب. بالإضافة إلى إيجاز تاريخي لأهم الإمامات التي شهدتها عمان حتى قيام دولة اليعاربة.

في حين يتطرق الفصل الأول منها إلى وضع الإمامة في دولة اليعاربة وما شهدته من مراحل وتطورات، تمثلت في الانتخاب الخلافي، والخروج على الإمام، ثم تراجع سلطة العلماء. أما الفصل الثاني فيتعرض للنزاع الأسري الأول والحرب الأهلية التي شهدتها الدولة في أواخر عصرها، بعد وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني سنة 1131هـ/ 1719م، والخلاف حول تنصيب ابنه سيف بن سلطان الثاني، وما جره ذلك من صراعات أدت في النهاية إلى قيام حرب أهلية طاحنة تمثلت في ظهور المحور الهناوي الغافري. ويشتمل هذا الفصل على تتبع لمجرى الأحداث بشيء من التفصيل مع الاهتمام بتحليل هذه الأحداث، خاصة فيما يتعلق بالانقسام القبلي وأسبابه.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص للنزاع الأسري الثاني والتدخل الفارسي، حيث عالج جزء منه النزاع الأسري الثاني، فبعد فترة هدوء دامت حوالي الخمس سنوات عادت الخلافات مرة أخرى لأسباب مختلفة أدت في النهاية إلى الاستعانة بالقوى الأجنبية المتمثلة في الفرس، الخطوة التي كان لها تأثير ونتائج كبيرة على الوضع الداخلي لعمان. ثم التعرض في ختام الفصل لنهاية الدولة، وتنتهي الدراسة بخاتمة توضح أهم النتائج.

من الإشارة إلى أن هذه الفتنة كان لها الأثر الكبير في النقاش الجدلي في موضوع الإمامة وواجبات الإمام وحقوقه، وواجبات الأمة وحقوقها، والحدود في ذلك والاستدلال بموقف الإمام أو موقف الأمة عندما يختلفان[1].

والفكر السياسي الإباضي في أساسه كان نتاجا لهذه المرحلة، الذي تمثل في جماعة المحكِمَة التي عارضت التحكيم ورفعت شعار "لا حكم إلا لله"[2]؛ إذ إن الأسس النظرية للإمامة الإباضية - كما يرى أتباعها - بنيت على نماذج عملية تمثلت من أيام الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرة الخليفتين أبي بكر وعمر. وسيرة المحكِمَة الأولى، كأبي بلال مرداس بن حدير[3] وغيره من شخصياتهم المشهورة[4]. ثم تطور الأمر وتأسس على يد الإمام جابر بن زيد اليحمدي الأزدي[5]

---

1 - معمر، علي يحيى. الإباضية بين الفرق الإسلامية. ج2، ط1، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب: 1997م، ص173.

2 - خليفات، عوض. نشأة الحركة الإباضية. ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2002م، ص 52، 53؛ قرقش، محمد. عمان والحركة الإباضية. ط2، مكتبة مسقط، مسقط: 1994م، ص 54.

3 - أبو بلال مرداس بن حدير التميمي (ت: 61هـ/681م). من ابرز أئمة المحكمة الأولى شهد صفين والنهروان عرف بالزهد والتقوى، خرج زمن عبد الله بن زياد بعد الاضطهاد الشديد، ولم يشهر السلاح ولم يستعرض الناس، وأعلن انه لا يقاتل إلا من قاتله. استشهد هو وأصحابه على يد قوات أموية في بلده تدعى آسك من نواحي الأهواز. انظر: الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت: 928هـ/ 1522م). كتاب السير. تح: احمد بن سعود السيابي، ج1، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1987م، ص 64، 65.

4 - اطفيش، امحمد بن يوسف(ت: 1332هـ 1914م). شرح عقيدة التوحيد. تح: مصطفى بن الناصر وينتن، ط1، جمعية التراث، الجزائر:2001م، ص195-197.

5 - جابر بن زيد اليحمدي الأزدي (ت: 93هـ 712م). تابعي وفقيه محدث، وإمام الإباضية الأول، ولد في فرق من أعمال نزوى ورحل إلى العراق واخذ العلم عن كثير من الصحابة، منهم أم المؤمنين عائشة، وابن عباس، أرسى قواعد المذهب الإباضي، ونظم دعوته السرية، تعرض للسجن، وترك تراثا ضخما منه المدون عن طريق طلابه ومنه المنسوب إليه. انظر: السعدي، فهد بن علي. معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية. ج1، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط: 2007م. ص 93 وما بعدها.

نظرية الحكم عند الإباضية

الحديث عن قضية الإمامة في الإسلام حديث متشعب، ممتد الأطراف، متعدد الجوانب؛ إذ إن هذه القضية تشغل حيزا واسعا من الشرع، وصلتها بأحداث التاريخ كبيرة، ومكانتها في الفكر السياسي غير مجهولة، فهي أبرز مسألة سياسية ذات خطر، نشأ حولها الخلاف بين المسلمين بعد وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتُعدّ مسألة الحكم من المسائل التي دار حولها النقاش والجدال بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية في الإسلام؛ ذلك أن المرحلة التاريخية التي اصطلح على تسميتها بالفتنة، التي شهدت الثورة على الخليفة عثمان بن عفان ومقتله، وما تبع ذلك من مبايعة الإمام علي بن أبي طالب وخروج من خرج عنه وصراعه مع معاوية والي الشام، ثم انقسام أنصاره إثر حادثة التحكيم إلى أن انتهى الأمر بمقتله وتنازل الحسن بن علي عن الخلافة واستئثار معاوية بن أبي سفيان بالحكم.

جميع ما شهدته تلك المرحلة كان بمثابة الانطلاقة الأولى لظهور الفرق على الساحة السياسية الإسلامية، التي كانت بحق بداية الانقسام في صف الأمة، وكون موضوع الدراسة لا يتطلب الخوض في تفاصيل تلك الأحداث التي نوقشت كثيرا وظهرت حولها العديد من الدراسات التي عالجتها بشكل مستقل[1]. إلا أنه لا بد

1 - من الدراسات الهامة في ذلك انظر:

- حسين، طه. الفتنة الكبرى. ط4، مكتبة النهضة، القاهرة: 1968م.

- جعيط، هشام. الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر. تر: خليل أحمد خليل، ط5، دار الطليعة، بيروت: 2005م.

عندهم بـ "مسالك الدين" أي طرق نظام الحكم التي تعرف اصطلاحا بأنها "الطرق التي يتوصل بها إلى إنفاذ الأحكام الشرعية"[1] وجوهر هذه المسالك والمستمد من الأدوار التاريخية التي مر بها هذا الفكر قائم على توفير أسباب التكيف والتأقلم مع مختلف الأوضاع التي يمر بها الإباضية وعلاقتهم مع الأمم وساستها ومع المخالفين وعقائدهم[2]. من هنا تقسم هذه المسالك حسب الظروف التي تقتضيها الأحوال إلى أربعة أنواع:

1 - مسلك الكتمان: يمثل الحالة التي يكون فيها أتباع الفكر الإباضي تحت حكم سلطة مخالفة لهم، أو أن يكون عددهم وعدتهم أقل من نصف عدوهم[3]. "والكتمان المحافظة على الدين بحيث لو ظهر لعطّل ومنع منه، فمن ضيَّع دينه فليس جاريا على حكم الكتمان"[4]، فهذا المسلك يتيح تجنب التعرض لقمع السلطة واضطهادها كما يبيح التقية، وفيه يتم الابتعاد عن الحياة السياسية والاقتصار على النشاط الديني حصرا مع العمل على تنظيم الصفوف لأجل الانتقال إلى وضع آخر. خير مثال عليه الوضع في البصرة زمن الأمويين كما هو حال الإمام جابر بن زيد وعبد الله بن إباض، وكذلك زمن العباسيين كما هو حال الإمام أبي عبيدة والإمام الربيع بن حبيب[5]. وفي عمان عمل بهذا المسلك بعد سقوط الإمامة

1 - اطفيش، المصدر السابق، ص 195.

2 - جهلان، عدون. الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف اطفيش. ط3، مكتبة الضامري، السيب: 2010م، ص 177.

3 - عبد الكافي، أبو عمار (ت: ق 5هـ 11م). الموجز. تح: عبد الرحمن عميرة، ج2، ط1، دار الجيل، بيروت: 1990م، ص 187.

4 - اطفيش، المصدر السابق، ص 113.

5 - هاشم، مهدي طالب. الحركة الإباضية في المشرق العربي. ط2، دار الحكمة، لندن: 2003م، ص 256.

وبعده الإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي[1] الذي نجح في توسيع نطاق الدعاة (حملة العلم) وقامت في زمانه إمامة في اليمن عام 129هـ/ 747م، وأخرى في عمان عام 132هـ/ 749م. ومجمل هذه الأحداث التي مر بها هذا الفكر مع ما تلاها من أحداث أخرى كان لها تأثيرها الكبير على الأسس والأفكار المتعلقة بالنظام الإمامي عند الإباضية.

والمذاهب في الإمامة تنقسم إلى قسمين: مذاهب تقوم على أساس من القول بالنص والتعيين، أي نص النبي الكريم على شخص معين يخلفه من بعده، كمذهب الشيعة على اختلاف فرقهم باستثناء فرقة الزيدية، ومذاهب تقوم على أساس من القول بأن الإمامة تكون بالاتفاق والاختيار؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم ينص على من يخلفه من بعده ، وترك أمر المسلمين شورى بينهم، وهي مذاهب باقي الفرق الإسلامية[2]. من هنا يبدو أن المدرسة المعنية بالبحث تنتمي إلى جماعة الشورى حيث وضعت المبادئ وطرحت الأفكار حول كيفية تطبيق هذه الشورى، الأمر الذي يستدعي إعطاء نبذة عن هذه النظرية ومدى تطورها وتأثرها الكبير بعوامل الزمن والحراك التاريخي.

أ - مسالك الدين

ويبدو أثر الحراك التاريخي في الفكر السياسي الإباضي متمثلا فيما عرف

1 - أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي (ت: 154هـ/762م). احد كبار أئمة المذهب الإباضي الأوائل، ولد ونشأ في البصرة، اخذ العلم عن عدد كبير من الصحابة وكان تلميذا للإمام جابر، تولى إمامة المذهب بعده، نظم الدعوة واعتنى بإعداد مجموعة من الدعاة أرسلهم إلى عدد من أقاليم الدولة الإسلامية عرفوا بحملة العلم، ترك العديد من الآثار العلمية. انظر: السعدي، المرجع السابق، ج3، ص 191 وما بعدها.

2 - عمارة، محمد. الإسلام وفلسفة الحكم. ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1979م، ص 42.

قيادته[1]. وفي حالة الانتصار تنتهي إمامته ويتم التشاور حول اختيار إمام "ظهور" حيث يمكن تثبيته أو اختيار غيره فالأمر شورى، يقول البسيوي[2] وفي أمر إمام الدفاع محمد بن عبد الله بن أبي عفان " فعل أهل عمان في ابن أبي عفان (...) لم يقل أحدهم انه إمام عدل متفق عليه، وإنما قال بعضهم إنه إمام دفاع إلى أن تضع الحرب أوزارها بشرط "[3]. وطبيعة هذا المسلك تحتم اختيار إمام ذي شخصية متميزة بالكفاءة العسكرية والقابلية على القيادة والزعامة والمقدرة على التنظيم. كما أن من واجباته الثبات في ساحة المعركة والصبر عند مواجهة الأعداء ويغدو الدفاع فرض عين على كل قادر على حمل السلاح.

وللدفاع أمثلة في التاريخ كما هو حال عبد الله بن وهب الراسبي وأتباعه في معركة النهروان[4]، والإمام محمد بن ناصر الغافري في عهد اليعاربة.

---

1 - العبري، علي بن هلال. الإمامة في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير (غير منشورة). قسم الدراسات العليا لعلوم الشريعة والحقوق والسياسة. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية، عمان: 1991م، ص20..

2 - الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد اليحمدي. نسب إلى بسيا أحد أعمال مدينة بهلا. من علماء القرن الرابع الهجري تتلمذ على يد العلامة الأصولي أبي محمد ابن بركة البهلوي تأثر بمذهبه في الولاية والبراءة. وانتصر لشيخه في رسالة كتبها ردا على الشيخ أبي سعيد الكدمي. من مؤلفاته كتاب الجامع المسمى جامع أبي الحسن. وكتاب المختصر المعروف بمختصر البسيوي. وله سيرة أورد فيها الكثير حول الإمامة وشروطها. انظر: البطاشي، سيف بن حمود بن حامد. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان. ج1. ط2. مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية. مسقط: 2004م، ص -300 305.

3 - البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد (من علماء ق 4 هـ ق10م). سيرة عن الشيخ ابي الحسن. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف، ج2، ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1989م، ص 100.

4 - جهلان، المرجع السابق، ص 187.

الأولى، إمامة الجلندى بن مسعود (132هـ/749م - 134هـ/752م). كذلك طبق في فترات مختلفة حتى العصر الحديث[1].

2 - مسلك الشراء: يكون بشراء الآخرة بالدنيا، أي التضحية بالنفس وجهاد السلطة الجائرة، وقد أخذ من قوله تعالى: {ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله}[2]، والانتقال إلى المسلك يكون حين يبلغ استبداد السلطة حدا لا يمكن احتماله، ويشترط فيه اتفاق 40 من أتباع المذهب على الثورة، كما أن الإمام لا يمكنه التراجع حتى لو تخلت عنه جماعته[3]. فبعد اكتمال عدد الثوار أربعين رجلا فما فوق، فإنهم يخرجون من ديارهم إلى الأماكن التي يمكن أن يتم فيها العمل الجهادي، ولا يعودون إلى أهلهم حتى يهلكوا عن آخرهم، ويمكن لهم ذلك إذا بقي منهم ثلاثة، وذلك لكي يكونوا نواة لمواصلة العمل الجهادي. والمثال على هذا المسلك ما قام به أبو بلال مرداس بن حدير و40 من أصحابه زمن الأمويين سنة 61هـ[4].

3 - مسلك الدفاع: يكون عندما يتعرض أتباع المذهب لهجوم من قبل عدو خارجي وهم في وضع قيادي يخلو من وجود إمام، أو في حالة حدوث تجاوز من الإمام المعقود له، وفي كلا الحالتين يتم الاجتماع واختيار إمام يدافع تحت

1 - في العصر الحديث دخلت الإمامة في عمان حالة الكتمان بعد سقوط إمامة عزان بن قيس (1868-1871م) حتى إعلان إمامة سالم بن راشد الخروصي (1913-1920م).

2 - سورة البقرة: آية 207.

3 - الكندي، أحمد بن عبد الله (ت:557هـ/1162م). المصنف.ج10، تح: الشيخ سالم بن حمد الحارثي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1983م، ص 190-191؛ اطفيش، امحمد يوسف (ت: 1332هـ/1914م) . شرح كتاب النيل وشفاء العليل. ج14، ط3، مكتبة الإرشاد، جدة: 1985، ص 345.

4 - اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 196.

ب- وجوب الإمامة وشروطها

يرى أتباع هذا الفكر أن نصب الإمام واجب شرعا على الأمة، مستدلين على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وسنته الفعلية. إلى جانب الأدلة العقلية القائمة على وجوب وجود زعيم يقود أي جماعة أو أمة لما فيه من إقامة العدل ودفع الظلم، وتنظيم شؤون البشر[1]. غير أن هنالك مسألة دقيقة وجب التنبيه لها وهي أن الإباضية يرون أنه في حالة وجود حاكم عادل حتى ولو لم يكن منتخبا فيجب طاعته، فليست العبرة بالمسميات ولكن بالغايات[2].

يقول علي يحيى معمر: "إمام المسلمين سواء جاء بطريق الشورى أو بغيره، إذا كان عادلا تجب طاعته والخروج عنه فسق، وإذا جار جاز البقاء تحت حكمه ولا يطاع في معصية وجاز الخروج عنه"[3]. ومجمل القول أن الإباضية ترى أن الإمامة فرض واجب. لأنها ضرورية من أجل تطبيق الأحكام الإلهية، ونشر العدالة بين الرعية. والعدل في توزيع الثروات ومحاربة المرتدين. ويتفق الإباضية مع أغلب المذاهب الإسلامية في ضرورة نصب الإمام. فمهما بلغت الأمة من درجات الرقي الحضاري لابد لها من إمام يسوسها، ويحتكم الجميع إليه بصفته المسؤول الأول عن العدالة في جميع نواحيها. كما أن إقامة الشرع وتنفيذه لا يتم على أيدي أفراد المجتمع.

1 - العبري، المرجع السابق، ص 26-31.

2 - الحارثي، سالم بن حمد. العقود الفضية في أصول الإباضية. ط 2. ابناء المؤلف. إبراء: 2009م، ص 297.

3 - معمر، الإباضية بين الفرق الإسلامية، ص 258.

4 - مسلك الظهور: وهو أعلى مسالك الدين وهو "الإمامة الكبرى لإنفاذ حقوق الله وحقوق العباد"[1] ويشترط لوجوب هذا المسلك أن يكون أتباع المذهب في وضع من القوة والعدة لا تقل عن نصف ما هو موجود لدى أعدائهم، أي يكونوا في عددهم وعدتهم نصف أعدائهم[2]. فهذا المسلك يمثل التطبيق الكامل للنظرية بما تعنيه من اختيار الإمام وإقامة الحكم وتنفيذ الحدود وفق المنهج والمعتقد الإسلامي لأتباع هذا الفكر، وتنظيم الدولة والمجتمع.

لذلك كان شرط القوة والجاهزية أهم ما ينبغي الأخذ به في هذه الحالة، يقول الشيخ ابن محبوب[3] "إن كانت لهم قوة جاز لهم عقد الإمامة لرجل منهم أمين ثقة"[4]. ولم يحدد الإباضية العدد الكافي للظهور ولا الوقت اللازم لذلك والمعتبر فيه القوة، ومدى التمكن من الغلبة للوصول إلى الحكم "فربما قدر الرجل في الأربعين وربما يقدر في عشرة آلاف، وربما ينظر في تبليغ الحجة"[5] فوضعية أتباع المذهب وحالتهم إزاء أعدائهم هي المؤشر الوحيد لميزان الضعف والقوة، ومن الأمثلة على هذا المسلك الإمامة الأولى في اليمن وإمامة عمان، وإمامة المغرب التي نشأت عنها الدولة الرستمية[6].

1 - اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 195.

2 - الخروصي، سالم بن هلال. الفكر السياسي عند الإباضية والزيدية. ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2006م، ص97.

3 - محمد بن محبوب بن الرحيل القرشي (ت: 260هـ/873م). عالم فقيه، وداعية مجتهد، وسياسي محنك، ولد في البصرة، وتنقل بين عدد من البلدان إلى أن استقر في عمان، وعاصر فيها عدداً من الأئمة، ترأس العلماء زمن الامام الصلت بن مالك وتولى القضاء على صحار، له العديد من الآراء الفقهية والآثار العلمية. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية، ج3، ص 153 وما بعدها.

4 - اطفيش، شرح النيل ، ج14 ، ص 313.

5 - الكندي، المصدر السابق، ص51.

6 - هاشم، المرجع السابق، ص 271.

والشرط الثاني الذي أورده الإمام الحضرمي والمتعلق بعدد الرجال فإنه في الواقع يخص الإمامة في مرحلة الشراء، أما في مرحلة الظهور فيجب أن يكون عدد أتباع الفكر كنصف عدوهم في جميع ما يحتاجون إليه[1]. فالإباضية عموما يرون نصب الإمام، بل ويقرر الفكر السياسي لديهم أنه إذا اتفقت الأمة على تولية إمام عادل أهل لتلك المسؤولية، فأبى أن يتقدم قتلوه ونظروا في غيره، وذلك أسوة بالخليفة عمر بن الخطاب في وصيته للصحابة أهل الشورى الذين كلفهم باختيار خليفة من بعده حيث أمرهم بقتل من يرفض الإمامة إذا اتفقوا عليه[2].

أما المسألة المتعلقة بطريقة تولي الامام فهي عند الإباضية قائمة على مبدأ الاختيار وهو أمر منوط بالعلماء ذلك "أن الإمامة لا تجب لإمام من بعد إمام أو عزله إلا عن مشورة أهل العلم ورضى منهم على النصح لله ثم يكون حجة على من غاب"[3]. كما ذهبوا إلى عدم انعقاد الإمامة بالقهر والغلبة وأن المستولي عليها باغيا يحكم عليه بأحكام أهل البغي[4]. كذلك الحال بالنسبة للاستخلاف أو ولاية العهد فقد ذهب الإباضية إلى عدم شرعية هذه الطريقة وأن الإمامة لا تنعقد إلا بالاختيار والشورى[5].

1 - جهلان، المرجع السابق، ص 172.

2 - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ/ 889م). الإمامة والسياسة. علق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 2001م، ص26.

3 - الكندي، المصدر السابق، ص95.

4 - الرحيلي، محمد بن محبوب. سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب، السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف، ج2، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط :1989، ص 298.

5 - العبري، المرجع السابق، ص62.

يقول العلامة الشقصي[1] " الإمامة فرض من فرائض الله، وواجب من واجباته، وهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين"[2] ورغم اعتقاد أتباع هذا الفكر بوجوب الإمامة واقتناعهم بضرورة تعيين الإمام، فإنهم لا يرونها واجبة في الظروف الخاصة، معنى ذلك أن وجوب الإمامة مشروط بتوفر العوامل المساعدة على إقامتها، ونظرا لذلك وضع علماء الإباضية جملة من الشروط ينبغي مراعاتها قبل اختيار الامام وإعلان الدولة. وهذه الشروط تختلف باختلاف الظروف التي على أساسها يتحدد المسلك المتبع.

والمهم هنا ما يتعلق بشروط إمامة الظهور وهي ثلاث خصال كما يراها الإمام الحضرمي: "والذي يوجب الإمامة ثلاث خصال: أحدها: قوة أهل الدعوة، وذلك أن يغلب على ظنهم أنهم يغلبون أهل الباطل، الثاني: أن يكون أهل الدعوة أربعين رجلا، أحرارا، بالغين، عاقلين، أصحاء، ليس منهم أعمى فصاعدا. الثالث: أن يكون فيهم ستة رجال فصاعدا أهل علم بأصول الدين والفقه، ذوي ورع وصلاح في الدين، فإذا اجتمع في أهل الدعوة هذا الوصف، وجب عليهم أن يعقدوا الإمامة لأفضلهم في الدين والعلم والورع"[3]. من هنا إذا اجتمعت للإباضية هذه الشروط يصبح إعلان الإمامة أمرا واجبا ويتم عقدها لمن تنطبق عليه شروطها،

1 - خميس بن سعيد بن علي الشقصي (كان حيا حتى عام: 1070هـ/1660م). قائد علامة، وقاض فقيه، وناظم للشعر، عقد الإمامة للإمام ناصر بن مرشد، وكان من المعاضدين له، واحد أركان دولته وقاضيه، وقائد جيشه في حرب البرتغاليين في مسقط. كان عالما مجتهدا وقد صار لفقهه صدى كبير عند من جاء بعده من أشهر مؤلفاته منهج الطالبين. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج1، ص 202 وما بعدها.

2 - الشقصي، خميس بن سعيد بن علي (ت : ق 11هـ/ ق 17م). منهج الطالبين وبلاغ الراغبين. ج5، ط1، مكتبة مسقط، مسقط: 2006م، ص 127.

3 - الحضرمي، المصدر السابق، ص 357.

رجلا بالغا عاقلا، ليس بالأعمى، ولا بالأصم، ولا بالأخرس، وأن يكون صحيحا ليس بالمجبوب ولا الخصي ولا مقطوع اليدين والرجلين[1]. ويتضح من خلال هذه الشروط حصر الإمامة في الرجال دون النساء أي شرط الذكورة، فلا تنعقد الإمامة لامرأة مهما أوتيت من كفاءة وتأهل نظرا لما يعتريها من حالات نفسية ومرضية تقعدها عن القيام بشؤونها[2]. وأن لا يكون الإمام صبيا؛ لأن البلوغ مناط التكليف، والتكليف ملاك الأمر ولا تكليف على صبي.[3] ومن المعلوم أن الطفل أيضاً ناقص عقلا وقد رفع عنه القلم فمن لم يكن عليه حساب ولا عقاب كيف يحاسب الناس أو يعاقبهم[4].

والجوانب الأخرى المتمثلة في صحة القوى العقلية، وسلامة الحواس والأعضاء لها أهميتها، ذلك أن أي نقص في الإمام من الناحية الجسمية يترتب عليه نقص في أداء مهامه، فلا يعقل أن يتقلد المجنون أو الأعمى أو الأصم وغيرهم من المقعدين زمام الأمور وهم لا يتمكنون من تدبير أنفسهم[5].

أما الشروط الأخرى فهي المتعلقة بالجانب الأخلاقي أي التي يمكن اكتسابها أو التي تنمو وتزيد بالكسب، وهي عديدة ويمكن اختصارها في عدد من النقاط، من ذلك أن يكون من أهل العلم والورع في الدين[6]، وقد أشير سابقا حول الاختلاف

1 - الحضرمي، المصدر السابق، ص 357؛ الشقصي، المصدر السابق، ص 133؛ الرقيشي، محمد بن سالم بن زاهر. النور الوقاد على علم الرشاد. ط 2، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2007م، ص 98؛ الخليلي، أحمد بن حمد. شرح منظومة غاية المراد في نظم الاعتقاد. ط، مكتبة الجيل الواعد، مسقط: 2003م، ص167.

2 - اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 592.

3 - جهلان، المرجع السابق، ص 216.

4 - الحارثي، مالك بن سلطان. نظرية الإمامة عند الاباضية. ط 1، المؤلف، مسقط: 1991م، ص 36.

5 - جهلان، المرجع السابق، ص 216.

6 - الحضرمي، المصدر السابق، ص 357.

ج- شروط الإمام وكيفية تنصيبه

في جانب آخر تبرز مسألة الشروط الواجب توافرها في الإمام والتي لا تتم الإمامة إلا بها، والحقيقة أن مصادر الفقه الإباضي حفلت بأبواب عديدة حول هذا الموضوع، والذي اصطلح عليه بقولهم: صفة من يجوز أن يكون إماما، وهذه العناية تدل على مدى أهمية هذا الموضوع وخطورته. هذا أمر والأمر الآخر هو الاختلاف حول هذه الشروط أحيانا والذي منبعه التباين في الظروف السياسية والوضع الاجتماعي والجغرافي، كذلك التطورات الناتجة عن الاختلاف الزمني حيث تستجد أحوال مختلفة بين القديم والحديث أو من زمن إلى آخر.

نجد مثال ذلك ما اشترطه العلامة محمد بن يوسف أطفيش من ضرورة الإلمام بالعربية[1]؛ وهو أمر ناتج من تفشي اللسان البربري في المغرب بخلاف المشرق حيث لا نجد تركيزا على هذا الشرط. كذلك ذهب الإمام الحضرمي قديما (ت: ق 5 هـ) إلى وجوب العلم في الإمام[2] في حين رأى الإمام السالمي الذي عاش في القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي أن العلم "شرط كمال لا شرط لصحة الإمامة فإنها تصح بغير العالم في وقت الضرورة والحاجة إليه"[3]. والمتمعن في ذلك يخلص إلى أن الفكر الإباضي السياسي تمتع بقدر كبير من المرونة والمقدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع.

أما الشروط فمنها ما يتعلق بالجانب الخَلقي -الجسماني- وأهمها أن يكون

1 - جهلان، المرجع السابق، ص 214.

2 - الحضرمي، المصدر السابق، ص 357.

3 - السالمي، عبد الله بن حميد (ت: 1332هـ / 1914م). جوابات الإمام السالمي. تنسيق ومراجعة: عبد الستار أبو غدة،ج1، ط2، مكتبة الإمام السالمي، بدية: 1999م، ص 540.

ولا مبذرا، ولا غدارا، ولا مكارا[1]". وبذلك يكسب ود الرعية، ويحظى بالتأييد، فإذا رضي الناس بالإمام كان موضع ثقتهم فيسهل له القيادة وتدبير شؤونهم. وأن يكون ممن لم يقم عليه حد من قطع ولا جلد[2]، فمرتكب الكبيرة والتي عقوبتها الحد لا يصلح لإمامة المسلمين؛ والعلة عدم أمانته وانه لا يصلح للشهادة فكيف يصلح للإمامة[3].

ويمكن تبين أثر التركيز على الشورى واضحا في النظرية السياسية الإباضية بدءًا من اختيار الحاكم والذي يكون من قبل الناس عبر النخبة أو أهل الحل والعقد[4]. وانطلاقا من أن أهل الحل والعقد يصلحون جميعا لتولي منصب الإمامة مع وجود الأفضلية بينهم، فإن الإباضية لا يفرقون بين أهل الشورى كأعضاء وبين من يقدم للإمامة فهم يمزجون بين الصفات الدينية كالورع والحلم والنزاهة والبر للمسلمين، وبين الصفات الأخلاقية كأن لا يكون حسودا ولا نكودا ولا كذابا ولا مخلفا للعهد، والصفات الذاتية الجسدية كالسلامة من الجنون والعته والخرس وغيرها[5].

ويجتمع مجلس الشورى لاختيار من يقدمونه لمنصب الإمامة والمجلس لا ينعقد لهذا الغرض إلا في الحالات الآتية[6]:

---

1 - نفسه.

2 - الحضرمي، المصدر السابق، ص 358.

3 - البسيوي، المصدر السابق، ص 178.

4 - ياسين، عبد الجواد. السلطة في الإسلام (نقد النظرية السياسية). ج2، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت: 2009م، ص342.

5 - الكندي، المصدر السابق، ص77.

6 - الكندي، نفسه، ص 100- 105؛ الشقصي، المصدر السابق؛ ص 133-135.

في درجة العلم من ذلك قول الكندي: "وأقل ما يكون من علم الإمام والوالي أن ينظر الولاية والبراءة"[1] أي أن يكون عالما بأصول الولاية والبراءة وموجباتها، مع الحرص على التعلم على الأقل ومشاورة أهل العلم "ثم مع ذلك لا يدع التعليم على الأقل ومشاورة أهل الفقه من المسلمين"[2].

من هنا كان التفريق بين الإمام العالم المجتهد والذي يعرف بالقوي، والإمام الضعيف الذي يرجع إلى من حوله من العلماء يستمد منهم خبرته، ويرجع إليهم في حل المشكلات[3]. ومثل هذا يشرط عليه أن لا يحل ولا يعقد ولا يولي ولا يعزل ولا يقيم حكما ولا حدا إلا بأمر العلماء[4]. وفي كل الأحوال لا مناص للإمام عن الشورى "وقد قيل في المشورة على الإمام فرض، فإذا تركها كفر، كان عالما أو ضعيفا"[5].

يضاف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالعدالة أي الاتصاف بالكمالات الإنسانية وتجنب الأحوال الردية[6] ومن ذلك "أن يكون رحيما، مصلحا بين الناس، يعدل بجهده بين رعيته، بحكمه وقسمه، لا يتفاضلون عنده إلا بقدر فضلهم في العلم"[7] وهذا يقتضي منه أن يكون متواضعا لا إلى درجة الذل، مترفعا لا إلى درجة التكبر. وأن لا يكون "كذابا، ولا مخلفا، ولا حسودا، ولا حقودا، ولا بخيلا، ولا عجولا،

1 - الكندي، المصدر السابق، 63.

2 - نفسه.

3 - الكندي، المصدر السابق، ص60، 61؛ الرقيشي، المرجع السابق، ص99؛ الخليلي، المرجع السابق، ص167.

4 - الكندي، المصدر السابق، ص 80؛ الرقيشي، المرجع السابق، ص 99.

5 - الكندي، المصدر السابق، ص 81.

6 - الخروصي، المرجع السابق، ص 120.

7 - الكندي، المصدر السابق، ص 64.

لم يسقط بعدم الوسيلة ولا بتركها وقيل إن الرضى والتسليم يقومان مقام العقد"[1]، والواقع أن للعقد بُعداً إلزاميا يزيد للبيعة تأكيدا وترسيخا وهو بمثابة الرمز الشرعي لثبوت الإمامة لدى المرشح لها بشروط العقد مجتهدا في القيام بواجباته، أما إذا أخلَّ بشيء من ذلك كان في حل من العقد ويدخل في حكم البراءة، وعندئذ ينظر أهل الحل والعقد في أمره فالعقد إذن يحمي الرعية مثلما يحمي الإمام[2].

ويحدد بيير كوبرلي خصائص العقد ومزاياه في عدد من النقاط، من ذلك[3]:

- تنشأ علاقة ود بين الإمام والمجتمع الإباضي.
- يوجب العقد فسخ البيعة في حالة خيانة الإمام أو جوره، فيتبرأ منه.
- يتمتع الامام - بموجب العقد - بسلطة واسعة في حدود الشريعة.
- على كل مسلم مساندة الإمام ومساعدته ما أمكن عملا بنص العقد.

د- عزل الإمام والخروج عليه

في جانب آخر تبرز في النظرية السياسية الإباضية مسألة حساسة ترتبط بعزل الإمام؛ إذ يبدو الإمام الإباضي معرضا على الدوام للرقابة والمساءلة، وتحفل كتب الفقه الإباضي بأبواب لا مثيل لها في المدارس الفقهية الأخرى تناقش بالتفصيل حدود سلطة الإمام وتقييده بالشروط المنصوصة في عقد بيعته إذا كان ضعيفا، وإلزامه بالشورى ولو كان فقيها. فضلا عن أبواب البراءة والاستتابة والعزل[4].

1 - فوزي، فاروق عمر. التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين. دراسات نقدية في تفسير التاريخ. ط2، دار اقرأ، بيروت: 1985م، ص50.

2 - جهلان، المرجع السابق، ص226.

3 - كوبرلي، بيير. مدخل إلى دراسة الإباضية وعقيدتها بحث مقارن في اللاهوت الإباضي في بلاد المغرب وعمان. تر: عمار الجلاصي، ط1، النادي الثقافي. مسقط: 2011م، ص 426، 427.

4 - ياسين، المرجع السابق، ص349.

1 - لاختيار إمام جديد ليخلف إماما سابقا له وفي هذه الحالة لا يجوز للمجلس أن يختار إماما إلا إذا تحققت وفاة الامام الذي سيخلف أو بعد التحقيق من شغور المنصب وذلك بعزل الامام القائم بسبب ما.

2 - لاختيار أول إمام لدولة إباضية تؤسس من جديد.

وبعد تحديد القائمة المرشحة تجرى المفاوضات بين أعضاء المجلس بكل نزاهة حتى يستقر رأيهم فيمن هو أحق بالإمامة عن تراض وفق الشروط اللازمة، وفي حالة عدم حصول الإجماع التام على شخص معين يؤخذ برأي الأغلبية.[1] وبعد أن يستقر الرأي على الامام الجديد تتم مبايعته من طرف الخاصة ثم من بقية المسلمين برضاهم له وقبولهم لخلافته. والبيعة اصطلاحا تأييد المرشح للإمامة والموافقة عليه، ولا تتم البيعة إلا بالعقد وهو أهم ما فيها، وللعقد صيغ مختلفة من ذلك " إنا قدمناك على أنفسنا والمسلمين، على أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتظهر دين الله الذي تعبد به عباده، وتدعو إليه ما وجدت إلى ذلك سبيلا. فإن قال: نعم. وجبت البيعة وثبتت العقدة[2]".

أما عن أهمية العقد فإنه ليس واجبا ولكنه ضروري لإتمام البيعة، يقول الشيخ الصائغي[3]: "فإذا كانت الإمامة فريضة فالعقد فيها وسيلة والفرض إذا ثبت بالإجماع

1 - علي، بكير بن بلحاج. الإمامة عند الإباضية بين النظرية والتطبيق مقارنة مع أهل السنة والجماعة. ج1، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب: 2010م، ص264.

2 - الشقصي، المصدر السابق، ص 133.

3 - سالم بن سعيد بن علي الصائغي (حي: 1233هـ/1818م). فقيه ناظم للشعر، من ولاية منح، تعلم على يد جملة من العلماء، واهتم بنسخ الكتب وله في التأليف عدد من المؤلفات منها المخطوط، مثل: المضنون به على غير أهله، وكنز الأديب وسلافة اللبيب. السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج2، ص 22 وما بعدها.

أما إذا طلب الإقالة ووافقه أهل الحل والعقد ورأوا ذلك الأصلح للدولة فيقال[1]، وكان ذلك بلا عاهة أو حدث، وإن وافق بعض أهل الحل والعقد ورفض الباقون فلا يقال[2]. ولا يمكن للإمام أن ينزع نفسه بدون موجب يقول الشيخ أطفيش "إن تبرأ الإمام من الإمامة بدون موجب لم يجز له، وإن تاب من ذلك رجعت له، وقيل يستحب أن يجدد له العقد، وإذا قال هذه إمامتكم خذوها، استتيب فإن تاب ثبت، وإن أصر احتجوا عليه في تركه القيام وإصراره، وأقيم غيره"[3] من هنا فإن الموجب للاستقالة يخضع لمقاييس عدم الاستطاعة سواء من الناحية الدينية أم من الناحية الخَلقية ولا بد أن يتم ذلك بإجماع أهل الحل والعقد.

وبعد هذا العرض السريع لأهم مبادئ هذه النظرية يمكن أن نستنتج من كل ذلك الآتي:

1 - إقامة الإمامة واجبة (عند اكتمال شروطها).

2 - إقرار الانتخاب الحر قاعدة للإمامة وليس نظام الوراثة.

3 - تقرير حق الأمة في اختيار الإمام عن طريق الجماعة.

4 - تحديد سلطة الإمام بالرأي العام مع تقييدها أيضا بدستور الإسلام.

كما يتبين من ذلك أن هذه النظرية حوت الكثير من المرونة والتفاعل مع واقع التطورات الإنسانية يقول الدكتور فاروق عمر : "وهنا لابد من القول بأن المذهب الإباضي أظهر مرونة واعتدالا ونظرة توفيقية بحيث يتلاءم مع الظروف السياسية

1 - الكندي، المصدر نفسه، ص325.

2 - اطفيش، المصدر نفسه، ص348.

3 - نفسه، ص346.

ويؤكد فقهاء هذا المذهب على تحريم عزل الإمام العادل. والإمام لا يمكن أن يعزل دون عذر مشروع "ليس للإمام أن يخلع نفسه بغير حدث ولا للرعية أن تخلع إمامها بغير حدث ".[1] وشرط الخلع لحدث أن يكون جهرا، ويشتهر ويشهد عليه شهود من أهل الحل والعقد، أما في السر فلا يخلع الإمام. كذلك فإن العزل يكون بإجماع ولا تقوم حجة الواحد من أهل الحل والعقد، وتوبة الإمام من الحدث تبقيه في إمامته إلا بموجب حد.[2]

ويمكن إيجاز العوامل التي توجب عزل الإمام في محورين:

1) أسباب دينية أخلاقية: كالردة عن الإسلام، أو إنكار ركن من أركان الدين مما يخرج من الملة، أو اتباع شهوة من الشهوات المحرمة والتمادي فيها والإصرار عليها. وإذا ركب منكرا من هذه المنكرات فعلى العلماء استتابته فإن تاب فهو في إمامته وولايته، وإن جار ولم يعدل عما هو فيه وجب عزله.3

2) أسباب خَلقية: ومن ذلك بحدوث ما يوجب عجزه عن القيام بالإمامة من العاهات، ومنها ذهاب عقله حيث أجمع الكل أن إمامته تزول والعلة في ذلك أن المقصود في الإمامة إقامة الحدود وإنفاذ الأحكام ودفع الظلم وهذه الأشياء متوقفة على الإمام؛ لأنها عن أمره تكون وعن رأيه تصدر، ولا أمر ولا رأي لمجنون فبزوال العقل تزول الإمامة وينصَّب غيره إذا تحقق زوال عقله[4].

1 - الكندي، المصدر السابق، ص 229.

2 - الكندي، المصدر السابق، ص 217؛ اطفيش، شرح النيل، ج14، ص 343.

3 - الشقصي، المصدر السابق، ص 158- 160.

4 - السالمي، الجوابات، ج1، ص553.

الإمامة الإباضية في عمان

ارتبطت عمان منذ فترة مبكرة من التاريخ الإسلامي بالفكر الإباضي، وذلك نتيجة لعوامل وأسباب عديدة لا مجال للخوض فيها هنا، غير أن ما يعني الدراسة في هذا النطاق الإشارة إلى أهم الإمامات التي قامت في عمان والتي كان لها التأثير الكبير في صياغة العديد من المبادئ المتعلقة بهذا النوع من نظام الحكم، أي أن الأحداث أو الوقائع كان لها تأثير كبير في صياغة النص.

أ - الإمامة الأولى (132هـ/749م- 134هـ/ 752م)

فإذا ما احتسبنا الفترة التاريخية الممتدة من انتخاب أول إمام إباضي في عمان وهو الجلندى بن مسعود (132هـ/749م-134هـ/752م)[1] إلى تاريخ تنصيب أول إمام يعربي وهو الإمام ناصر بن مرشد (1034هـ/1624م-1649/1059م)[2] نجد قرابة التسعة قرون تفرق بين الحدثين، وهي فترة طويلة جدا شهدت عمان فيها الكثير من الأحداث والتغيرات على مختلف المستويات مما كان له التأثير الكبير على فكر ونظم الإمامة نفسها.

ب - الإمامة الثانية (177هـ/793م - 280 هـ/893م)

فبعد إسقاط الإمامة الإباضية الأولى على يد العباسيين، واستشهاد الإمام

1 - هاشم، المرجع السابق. ص160.

2 - الهاشمي، سعيد بن محمد. دراسات في التاريخ العماني. ط1، النادي الثقافي، مسقط : 2011م، ص252.

والاجتماعية وفي ذلك يكمن سر نجاح الإباضية واستمراريتها لأكثر من اثني عشر قرنا من الزمان"[1]. غير أن كل هذا التنظير لم يكن بالصورة المثالية عند اصطدامه بالواقع، ومع حيثيات التطبيق. فكما هي العادة وفي سائر المواقف من الأفضل التمييز بين النظرية والتطبيق، فالنظرية تتمتع بالحرية وامتلاك فضاء زمني واسع، وهي في العادة لا تأتي إلا متأخرة عن الواقع، في حين أن التطبيق يتطلب تصرفا آنيا وعملا مباشرا.

1 - فوزي، المرجع السابق، ص64.

موسى، وقيادته لحركة تدعو إلى عزل الإمام الصلت، وحجته أن الإمام قد بلغ من العمر مرحلة لا يستطيع معها القيام بإدارة الدولة[1].

تسارعت الأحداث والتي نتج عنها اعتزال الإمام الصلت وتنصيب راشد بن النظر (273هـ/886م-277هـ/890م)[2] وبعده عزان بن تميم (277هـ/890-280هـ/893م)[3] في وقت نشأ فيه الخلاف الحاد حول قضية العزل. كانت وجهة نظر مؤيدي الإمام الصلت أن الخروج على الإمام باطل ومنكر؛ لأنه لم يكن وفقا لتعاليم المذهب الإباضي، أما وجهة النظر المعارضة فترى أن الإمام الصلت قد بلغ من العمر حدا ضعف فيه عن إدارة الدولة فمن باب الحرص على الإمامة والحفاظ على المذهب طلبوا إليه الاعتزال[4].

وقد نتج عن هذا الخلاف استقطاب حاد أفضى إلى بروز التكتلات القبلية فوقعت معركة الروضة (274هـ)[5]، حيث هزمت فيها القبائل اليمانية والتي عادت فانتصرت على القبائل النزارية وتم خلع راشد بن النظر سنة 277هـ/890م[6]. وتوالت الأحداث بعد وقوع الخلاف بين الإمام الجديد عزان بن تميم الخروصي والعلامة

---

1 - السالمي، عبد الله بن حميد (ت: 1332هـ /1914م). تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. ب.ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، السيب: 2000م، ص195.

2 - الأزكوي، سرحان بن سعيد (كان حيا حتى عام 1169هـ/). كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. تح: حسن محمد النابودة، ج2، ط1، دار البارودي، بيروت: 2006م، ص866.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 866،867.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 879-884؛ السالمي، التحفة، ص 195 وما بعدها.

5 - أبو المؤثر، المصدر السابق، ص 47؛ ابن رزيق، حميد بن محمد. (ت 1290 هـ / 1873م). الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان. تح: عبد المنعم عامر، ط ، وزارة التراث والثقافة، مسقط : 1978م، ص

6 - الأزكوي، المصدر السابق، ص866.

الجلندى بن مسعود دخلت الإمامة مرحلة الكتمان واستمرت الدعوة تمارس نشاطها في عمان وخاصة في الداخل حيث المناطق الجبلية الوعرة التي لم يتمكن العباسيون من السيطرة عليها، وقد توج هذا النشاط بإحياء الإمامة مرة أخرى فيما عرف بالإمامة الثانية (177هـ/793م-280هـ/893م)[1].

تشكل هذه الإمامة ما يمكن تسميته بالعصر الذهبي[2] للإمامة في عمان خلال العصر الإسلامي؛ ذلك أنها شهدت تنصيب عدد من الأئمة المتتابعين وفي فترة زمنية طويلة نسبيا، تمكن فيها أتباع هذا الفكر من إقامة دولة ذات قوة ووحدة ملموسة، وفيها تم تطبيق أفكار المذهب، وتنظيم المؤسسات وفق فلسفته، كما تمتع أهل عمان بالاستقرار والرخاء الاقتصادي؛ بسبب ازدهار التجارة والزراعة، وازداد عدد السكان لارتفاع مستوى المعيشة، وغدا للدولة أسطول بحري له مكانته في الخليج العربي والمحيط الهندي.

جاء تنصيب الإمام السادس الصلت بن مالك الخروصي (237هـ/851م-273هـ/886م) ليشهد بداية النهاية لهذه الإمامة، فعلى الرغم من الاستقرار السياسي الذي شهدته عمان في صدر إمامته مع ما عرف عنه من علم وحزم[3]، إلا أن بقاءه في السلطة قرابة الخمسة والثلاثين عاما كان مدعاة لخروج العلامة موسى بن

1 - فوزي، فاروق عمر. الموجز في تاريخ عمان السياسي في القرون الإسلامية الأولى 1هـ-906هـ/622-1500م. ط1، دار مجدلاوي، عمان: 2008م، ص79.

2 - ولكنسون، جون. الإمامة في عمان. تر: الفاتح حاج التوم و طه أحمد طه، ط2، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي: 2007م، ص27.

3 - الخروصي، أبو المؤثر الصلت بن خميس (من علماء ق4 هـ/ ق 10 م). كتاب الأحداث والصفات. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف. ج1، ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط :1989، ص23.

الذي امتد طويلا ولقرابة خمسة قرون بين مدرسة الرستاق ومدرسة نزوى. الأمر الذي يجعل الكثير من الآراء خاضعة لمنطق التأثر بما جرى في أواخر الإمامة الثانية؛ أي أن النص كان تاليا للواقع ومتأثرا به كما أن بعض الآراء لم تكن قابلة للتطبيق بعد ذلك أي في العصر الذي شهده الحكم اليعربي.

ج- الإمامة الثالثة (282هـ/795م- 342هـ/953م)

تمكَّن الإباضية في عمان من إعادة الإمامة في الفترة (282هـ/795م-342هـ/953م) والتي عرفت بالإمامة الثالثة. وشهدت صراعا بين الأئمة الذين بلغ عددهم اثني عشر إماما وولاة بني العباس قرابة الستين عاما[1]. والحاصل أن هؤلاء الأئمة كانوا ضعافاً ولم يجدوا من ينصرهم من العمانيين إلا قلة حيث يحدث في كثير من الأحيان أن الرعية تخذل أئمتها في مواجهة العباسيين[2].

كما أن معظم الأئمة المذكورين من بعد الصلت بن مالك لم تدن لهم جميع عمان وكانت سلطتهم محدودة "في بعض من البلدان دون بعض، وعلى أحد من القبائل دون أحد"[3]. من هنا أدى ضعف الإمامة الثالثة وعدم قدرتها على بسط نفوذها على كافة الإقليم إلى معاناة عمان وأهلها طوال هذه الفترة الممتدة من أواخر القرن الثالث الهجري وبدايات القرن الرابع الهجري من تعدد القوى المتنفذة في عمان، ومن ذلك[4]:

1 - الهاشمي، المرجع السابق، ص 111.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 148، 149.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ص878.

4 - الهاشمي، المرجع السابق، ص123، 132؛ فوزي، الموجز في تاريخ عمان، 110وما بعدها.

موسى بن موسى الأمر الذي أدى إلى مقتل الأخير في معركة إزكي (278هـ)، ازداد الخلاف بين اليمانية والنزارية والتقى الطرفان في معركة القاع الشهيرة سنة (278هـ) والتي مني فيها النزارية بهزيمة كبرى دفعت زعيمين منهم إلى الاستنجاد بأحد ولاة بني العباس، الذي تمكن من احتلال عمان، وقتل الإمام عزان بن تميم سنة 280هـ/893م. منهيا بذلك الإمامة الإباضية الثانية ككيان سياسي في عمان تلك الإمامة التي دامت أكثر من قرن من الزمان[1].

وما يعني هذه الدراسة هو أن المشادة حول عزل الإمام الصلت بن مالك أدت إلى ظهور مدرستين فكريتين في عمان مدرسة الرستاق المتشددة حول طبيعة الإمامة، ومدرسة نزوى المعتدلة، وقد عكست هاتان المدرستان ولقرون عديدة وجهات نظر مختلفة حول الإمامة وشروطها، ومسألة واجبات الإمام وموجبات عزله[2]. كذلك الانقسام القبلي الذي أفضى إلى تراجع روح الدعوة والمبادئ الإباضية، لصالح العصبية القبلية الأمر الذي أودى بالوحدة الداخلية، وأفضى إلى الاستعانة بالقوى الخارجية، وسقوط الدولة في نهاية الأمر، وهذا السيناريو سوف يتكرر بنفس الصورة تقريبا في عصر الدولة اليعربية !!.

والأمر الآخر الذي يستوقف الباحث هو أن الكثير من الكتب التي ألفت في فقه الإمامة والتي فصلت في أدق تفاصيل هذا النظام، كانت وليدة فترة الانقسام

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 864-874؛ المعولي، محمد بن عامر بن راشد (ت: 1190هـ/1776م) قصص وأخبار جرت في عمان. تح: سعيد بن محمد الهاشمي، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2007م، ص123-130.

2 - للمزيد حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى: الريامي، علي بن سعيد. قضية "عزل" الإمام الصلت بن مالك الخروصي: نتائجها السياسية وآثارها الفكرية على عمان حتى أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس. مسقط: 2006م.

مع اعتزال الإمام راشد بن الوليد (328هـ- 342هـ) بعد خذلان أتباعه له لم يتم انتخاب إمام جديد في عمان حتى بدايات القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي[1]، ولعل أهم الأدلة على ذلك انعدام الأخبار عن هذه الفترة في المصادر العمانية كون مؤرخي المذهب في أحيان كثيرة يحجمون عن ذكر أحداث عمان حين تكون تحت حكم غير الأئمة.

د- الإمامة الرابعة (407هـ/1016م-579هـ/1183م)

جاء تنصيب الإمام الخليل بن شاذان الخروصي سنة 407هـ /1016م[2] ليكون فاتحة ما اصطلح عليه بالإمامة الرابعة (407هـ/1016م - 579هـ/1183م)[3]، وفيها وقع الصدام مع بني مكرم ولاة بني بويه، وحاول الإمام الثاني راشد بن سعيد اليحمدي (425هـ -445هـ) إنهاء الخلاف حول مسألة عزل الإمام الصلت والموقف من موسى بن موسى وراشد بن النظر. فكتب ما يشبه البيان أو المنشور والذي تبنى فيه أفكار الشيخ أبي سعيد الكدمي (ت: بعد 361هـ)، والداعي إلى الوقوف في هذه المسألة وعدم الخوض فيها، وأن الناس غير ملزمين بأن يتبنوا فيها موقفا معينا لكونهم غير معاصري الأحداث. وقد صادق على البيان جملة من العلماء يوم الخميس 16شوال 443هـ/ 21 فبراير 1052م.[4]

غير أن هذا البيان لم يحسم الأمر حيث استمر الخلاف بين أتباع المدرستين واستفحل الأمر إلى حد وجود إمامين في عمان أحدهما يمثل المدرسة النزوانية

1 - المعولي، المصدر السابق، ص153.
2 - السالمي، التحفة، ص296.
3 - الهاشمي، المرجع السابق، ص147.
4 - السالمي، التحفة، ص315، 316.

- بني سامة بن لؤي (280هـ/ 893م -317هـ/ 930م).

- بني وجيه (327هـ/940م - 355هـ/ 966م).

- بني مكرم (390هـ/999م-433هـ/1041م).

وكذلك البويهيون الذين بسطوا سلطتهم على العباسيين قرابة القرن من الزمان (334هـ/945م - 447هـ/1055م)، الذين دخلوا في صراع مع القرامطة على عمان؛ إذ عمد الآخرون إلى شن عدّة هجمات ضد عمان[1].

والملاحظ في الأمر أن الإمامة الثالثة رغم ضعفها السياسي، شهدت بروز مجموعة من العلماء تركوا مؤلفات ضخمة في شتى فروع العلوم الشرعية، وعدت مؤلفاتهم محوراً وأساساً لمن جاء بعدهم من العلماء، ويكفي أن نشير هنا إلى قطبين كبيرين ظهرا في هذه الفترة الأول: أبو سعيد محمد بن سعيد الناعبي الكدمي، وهو من كبار علماء عمان في القرن الرابع الهجري، من مؤلفاته كتاب الاستقامة وكتاب المعتبر، وتعقيبه على كتاب الأشراف لابن المنذر النيسابوري، وهو صاحب المدرسة النزوانية في الأحداث التي كانت بين موسى بن موسى وراشد بن النظر والإمام الصلت بن مالك، كانت وفاته بعد عام 361هـ[2].

والثاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة السليمي البهلوي، من علماء القرن الرابع الهجري، تنسب إليه المدرسة الرستاقية في الأحداث، من مؤلفاته: كتاب الجامع المعروف بجامع ابن بركة، وكتاب التقييد، وكتاب الموازنة، وكتاب المبتدأ، وله رسائل أخرى كثيرة في الأثر، توفي بعد عام 342هـ[3].

---

1 - المعولي، المصدر السابق، ص136.

2 - البطاشي، المرجع السابق، ج1، ص282؛

3 - البطاشي، المرجع السابق، ص295.

ذلك: "ولعل ملكهم كان يزيد على خمسمائة سنة إلا أنه كان ما بين هذه السنين يعقدون للأئمة والنباهنة ملوك في شيء من البلدان، والأئمة في بلدان أخرى"[1].

هـ- الإمامة الخامسة (809هـ/1406م-964هـ/1557م)

نجح العلماء الإباضية في إحياء الإمامة الخامسة في عام 809هـ/1406م[2]، ودامت أكثر من قرن من الزمان لكنها لم تكن متواصلة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات تزامنت الأولى مع سلطنة بني نبهان الأولى، بينما استقلت الإمامة في الفترتين الثانية والثالثة، واستقر الأئمة في نزوى دون سواها من المدن[3].

وفي أيام الإمام بركات بن محمد بن إسماعيل (942 - 962هـ)[4] وقع الخلاف الذي قاد الشيخ أحمد بن مداد إلى نصب ثلاثة أئمة متوالين دخلوا جميعهم في صراع مع الإمام بركات. فاستغل الموقف سلطان بن محسن بن سليمان بن سليمان النبهاني، وأعاد حكم أجداده حيث سيطر على نزوى عام 964هـ/1556م،[5] مفتتحا بذلك ما عرف بدولة بني نبهان الثانية (964هـ/1556 - 1026هـ/1617م)[6] وهي الكيان المحلي الأخير الذي يمكن اعتباره ذا حظوة سياسية في عمان الداخل قبل بروز دولة اليعاربة مطلع العصر الحديث.

من خلال هذا المسح التاريخي الموجز، يمكن للباحث الخروج بعدد من

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص916.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ص913؛ المعولي، المصدر السابق، ص169.

3 - الهاشمي، المرجع السابق، ص195.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ص920.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص180؛ السالمي، التحفة، ص396.

6 - العامري، خالد بن سيف. دولة بني نبهان الثانية في عمان (964هـ/1556م1026 هـ/1617م). رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2009م، ص 45 وما بعدها.

والآخر المدرسة الرستاقية، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ المذهب والتي لا تجوز وجود إمامين في نفس المصر.

فبعد وفاة الإمام محمد بن غسان بن عبد الله الخروصي، وهو من الأئمة النزوانية خرج الإمام موسى بن أبي المعالي بن موسى بن نجاد وهو من أئمة الرستاقية إلى نزوى، فاستغل الموقف الملك محمد بن مالك بن شاذان وسيطر على الرستاق، فوقع الصدام بين الطرفين والذي انتهى بمعركة "عقبة بوه" يوم الأربعاء 29 صفر 579هـ/ 23 يونيو 1183م، والتي قتل فيها الإمام موسى[1]. ويذهب العديد من الباحثين انه بعد هذه الواقعة استغل بنو نبهان الفرصة فاستولوا على نزوى وقامت دولتهم[2].

والفترة النبهانية تعد من أطول الفترات في تاريخ عمان فقد استمرت ما يقارب الخمسة قرون (579هـ/1154م- 1026هـ- 1617م) معلنة بذلك إقامة الحكم الوراثي الذي لم تعرفه عمان طيلة القرون السابقة[3]. فمع ضعف العلماء وعدم استطاعتهم إبراز قيادة تعيد الهيبة إلى نظام البيعة، وخلافهم حول قضية الصلت وما نتج عنه من انقسام وتعدد في الأئمة، كل ذلك ساعد على ظهور النباهنة كزعماء استطاعوا التغلب على البلاد. ومع ذلك فقد عرفت فترة حكمهم تنصيب عدد من الأئمة الذين دخلوا في أحيان كثيرة في صراع مع الملوك النباهنة، ويشير الأزكوي إلى

1 - المعولي، المصدر السابق، ص161.

2 - الحارثي، عبد الله بن ناصر. عمان في عهد بني نبهان.ط1. مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس. مسقط :2004م، ص42؛ فوزي، الموجز. ص153؛ الهاشمي، المرجع السابق، ص165.

3 – الكندي، الخطاب بن أحمد. الأحوال السياسية والثقافية في عمان خلال الفترة (401هـ– 513هـ /1010م – 1119م). رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2007م، ص49.

وقد تقصر، وإمعانا في التمسك الظاهري بفكر المذهب لم يكن من الضروري توريث الحكم في إطار الأسرة الواحدة، إنما المهم أن لا يخرج عن القبيلة[1]. غير أنه يعود ويؤكد أن الاختيار ظل خاضعا لمنطق الشورى من حيث اختيار الأجدر من المنتمين إلى اليحمد[2].

كما نجد في رسالة وجهها أحد أئمة حضرموت في القرن ٥هـ/١١م يعاتب فيها العمانيين مركزا على ثلاثة أمور منها تحويلهم الإمامة من أحد أفراد الأسرة إلى آخر بدلا من إعطائها من يستحقها من أهل الفضل[3]. ويعلق ولكنسون Wilkinson على ذلك بالقول إن هذا الأمر يشكل نقطة جوهرية ذات دلالة هامة لأنها تظهر كيفية تطور قوة الحكام، ولأن تاريخ الإمامة وحتى منتصف القرن العشرين اتسم دائما بهيمنة عشائر اليحمد[4].

رغم موضوعية هذه الآراء وجاذبيتها إلا أنه من الواجب النظر إلى تلك الفترة التاريخية بمنظور يتماشى مع واقع ذلك العصر، فالغالب على أنظمة الحكم في جميع مجتمعات ذلك الزمان سواء من المسلمين أم غيرهم هو الحكم الوراثي بمسمياته المختلفة. ومهما كانت درجة تطبيق قاعدة الشورى في هذه الإمامة، إلا أنها تظل متميزة بشكل كبير عن دولتي الخلافة الإسلامية المركزية الأموية والعباسية المعاصرتين اللتين كان الحكم فيهما ملكيا وراثيا أبعد مفهوم الخلافة الإسلامية عن حقيقته وجوهره كما حدده الدين الإسلامي.

---

1 - الحجري، هلال بن محمد. عمان الشورى في التاريخ السياسي لحكم الإمامة نجاح وإخفاق تجربة [illegible] ط1، المؤلف، مسقط، 2008م، ص [illegible]

2 - المرجع السابق، ص [illegible]

3 - ولكنسون، المرجع السابق، ص [illegible]

4 - المرجع السابق، ص [illegible]

النقاط حول تفاعل هذه الفكر السياسي مع واقع التطبيق في الوضع العماني وتركيبته الاجتماعية:

- إن جوهر وفكر الإمامة عند الإباضية قائم على أساس الشورى سواء في اختيار الحاكم أو التعاطي مع شأن الدولة واتخاذ القرارات، وهذا المبدأ لم يكن مغيبا من حيث اختيار الأصلح والأقدر. غير أن القول بوجود قوي وبارز للعرف القبلي شاب تاريخ الإمامة أمر لا يمكن إنكاره وما ذكره الباحث البريطاني ولكنسون Wilkinson حول التأثير المتبادل بين عرف القبيلة وفكر الإمامة وأن كون المجتمع العماني مجتمعا قبليا فمن الضروري أن تؤدي القبيلة دورا كبيرا في رسم الأحداث[1]، قول فيه الكثير من الصحة.

فالفترة السابقة لمجيء اليعاربة شهدت ما يمكن تسميته بهيمنة عشائر اليحمد، حيث نجد الباحث سليمان بن خلف الخروصي يفرد بحثا طويلا تحت مسمى "دولة اليحمد في عمان"، وفيه يشير إلى أن الفترة الممتدة من منتصف ق 2هـ/8م إلى أواخر ق 10هـ/16م كان الحكم الإمامي الغالب فيها لأفراد من هذه القبيلة باستثناء فترات وجيزة كان الحكم فيها لأفراد من غيرهم في عمان حددهم بحوالي ثمانية رجال فقط[2].

ويسير في التوجه نفسه الباحث بدر الحجري في الإشارة إلى أن الحكم كان قبليا، فرغم أن الصفة الظاهرة كانت دينية لكن الحقيقة أن جوهر الحكم قبلي من الناحية السياسية، حيث تنفرد به قبيلة معينة وتستأثر به لفترات طويلة قد تطول

1 - ولكنسون، المرجع السابق، ص 284.

2 - الخروصي، سليمان بن خلف. دولة اليحمد في عمان 175-967هـ / 791 1560م. حصاد ندوة الدراسات العمانية، مج1، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط : 1980م، ص305.

الرستاقية (الرأي الأول) والنزوانية (الرأي الثالث) ورغم ما يراه البعض أن المدرستين كانتا ظاهرتين صحيتين جديرتين بالدراسة ساهمتا في ازدهار الثقافة في عمان، وكان لهما اثر إيجابي فيما خلفاه من آثار في الجانب الفكري[1]، فمن دون شك كان لهما آثار سلبية على الحياة السياسية في عمان في تلك الفترة حيث عملت على إضعاف الوحدة الوطنية وتماسك الحياة الداخلية مما أفقدها إمكانية الصمود أمام الأخطار التي كانت تهددها. ويبدو أن الانقسام واقع كتب للعمانيين العيش في ظله فمع ضعف هذين الحزبين (الرستاقي-النزواني) قامت دولة اليعاربة لتسقط هي الأخرى في أواخر أيامها مع صراع حزبين جديدين هما (الغافري- الهناوي) وهي مسيرة تاريخية لا يمكن أن تختفي أو تمحو حتى وإن ضمرت في بعض الأوقات.

- أخيرا يجب الالتفات إلى مسألة مهمة وخطيرة في هيكلية النظام الإمامي، فمن ناحية لا توجد هيئة استشارية بالمفهوم الرسمي. وليس هنالك توصيف دقيق لصلاحيات العلماء الأمر الذي يجعل ما يمكن تسميته بالعلاقة بين الأئمة والعلماء أمراً جديراً بالوقوف مطولا عنده. فالصراع المشار إليه سابقا بين المدرستين عبّر في أوجه كبيرة منه عن الدور السياسي لعلماء الدين، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. والأمر الجلي أن أي صراع بين هاتين السلطتين قد يقود إلى نتائج كارثية كما حدث بالنسبة لعزل الإمام الصلت. وما أعقبه من تبعات خطيرة.

يمكن القول إن العلماء في ظل مؤسسة الإمامة كانوا أشبه ما يكون بمنظمة

1 – السيابي، أحمد بن سعود. الإمام أبو سعيد الكدمي حياته وفكره. ندوة قراءات في فكر "أبي سعيد الكدمي"، ط2، المنتدى الأدبي، مسقط 2006م، ص 26. الكندي، الأحوال السياسية والثقافية، ص 26.

كذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن اليحمد لم تكن قبيلة واحدة ولكن كانت بمثابة حلف تنضوي في إطاره أكثر من قبيلة، ولم يحدث أن توارث الحكم الأبناء بعد الآباء. من هنا لم يكن للعلماء ومنظري هذا الفكر إمكانية في الانسلاخ بشكل نهائي عن هذا الواقع، فحصل ما يشبه الإجماع حول تقسيم الأدوار بين طرفي التركيبة القبلية وهما عرب الجنوب من اليمانية، وعرب الشمال من النزارية، فكان الأئمة من الفريق الأول في حين منح العلماء من الفريق الثاني حق الاختيار الفعلي للائمة وترأس المؤسسة الدينية[1]، وبلغة هذا العصر كان الحزب اليماني يمسك بالسلطة التنفيذية والحزب العدناني بالسلطة القضائية أو التشريعية[2]، وما دام الوضع كذلك فالبلاد في استقرار ووحدة وطنية، وأي خلل يشوب هذا التوافق يؤدي بالوضع إلى الصراع والتدهور.

- يلخص العلامة سالم بن حمد الحارثي في مقدمة تحقيقه للجزء الرابع من كتاب بيان الشرع الآراء حول قضية عزل الصلت بن مالك إلى ثلاثة مواقف[3]:

الأول: البراءة من القائم بالعزل بانتهاكه حرمة إمام قبله.

الثاني: ولاية القائم؛ لأن الظاهر من أمره أنه قائم بحق، وأن الصلت اعتزل الإمامة برضاه.

الثالث: الوقوف عنهم للإشكال في أمرهم.

ومن خلال تخندق كل فريق حول رأي من هذه الآراء برزت المدرستان

1 - ولكنسون، المرجع السابق، ص23.

2 - الكندي، الأحوال السياسية والثقافية، ص 76.

3 - الكندي، محمد بن إبراهيم. بيان الشرع. تح: سالم بن حمد الحارثي، ج4، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1984م، ص 6.

يكون سببها في الغالب العلماء أنفسهم، فإذا ما علمنا أن العلماء يظهرون انقساما فيما بينهم في التنظير حول طبيعة وماهية الإمامة، باعتبارها محور تتشعب حوله الآراء وتكثر فيه الاختلافات بين جميع المدارس الإسلامية، تبين أن التطبيق لا محالة يحمل انقسامات أكبر وأعمق.

من جانب آخر يمكن طرح السؤال حول صلاحيات العلماء والفارق في مكانتهم ومكانة الإمام نفسه. وهي وإن حددت أحيانا بماهية الإمام ووضعه من حيث القوة والضعف إلا أن الأمر لم يخلُ من انقسام برز في القضية المفصلية أي عزل الصلت. فهذا الكندي في كتابه الاهتداء يفرق بين صلاحيات الأئمة وصلاحيات العلماء. فطالما وجب على العلماء طاعة الأئمة العادلين كغيرهم من الرعية؛ ومن ثم لا يجوز لهم عزل الأئمة، إلا إذا بدر منهم ما يوجب ذلك، فالعلماء تابعون للإمام ويأتمرون بأمره وليس من حقهم عزله وتنصيب غيره متى شاءوا دونما اعتبار لسلطة الإمام ولزوم طاعته "... ثم من المحال أن يكون الإمام بمنزلة يلزم جماعة المسلمين- العلماء- طاعته في حكم الظاهر ويجوز لهم التقديم عليه. فإن هذا متناف في العقول العارفة بأحكام الأصول، بل الصحيح الذي لا شك فيه أن الإمام ما كانت إمامته ثابتة في حكم الظاهر، فلا حاكم تلزم الرعية طاعته إلا هو، أو من جعله هو حاكما عليهم، حتى يظهر على الإمام أحد الأسباب الموجبة لزوال الإمامة بالشهرة في رعيته"[6]. عند ذلك تسقط طاعة الإمام ويرجع الأمر إلى العلماء في عزله وتقديم غيره.

6 - الكندي، أحمد بن عبد الله (ت:557هـ 1162م). كتاب الإهداء والمنتخب من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأئمة وعلماء عمان. ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1985م، ص 103 .104

سياسية نشطة، وليسوا مجرد جماعة علمية معزولة في حلقاتها الخاصة[1]، غير أن جوهرية دور العلماء جعل منهم يدركون بوعي بوجوب إقامة تعاون مع زعماء القبائل لأجل الحفاظ على إيديولوجيتهم حتى ولو كان هؤلاء الزعماء ممن ارتكب الكبائر[2].

ويتضح ذلك في مثالين كان بطلهما العلامة موسى بن أبي جابر رأس حملة العلم، الأول حين اشترك مع غسان بن عبد الملك في خروجه ضد راشد بن النظر رغم أن الثائر لم تحمد سيرته غير أنه -أي الشيخ موسى- دعا أتباعه إلى تأييده من منطلق المبدأ الشرعي أنه "يجوز الخروج مع الظالم على من هو أظلم منه"[3].

والمثال الثاني وهو دليل قوي على الشد والجذب بين العلماء وقادة القبائل حين تم تنصيب محمد بن عبد الله بن أبي عفان حيث نجد الشيخ موسى يبعد قادة القبائل، ويفرقهم في أنحاء عمان؛ لكي لا يحاول أحدهم تربع منصب الإمامة أو حتى التأثير على اختيار الشخص المناسب في أقل الأحوال[4]. ويلاحظ في مثال آخر تمسكهم بالنفوذ والدور السياسي حين تم الاتفاق بين العلماء بعد وفاة الإمام الوارث بن كعب في تعيين خليفته غسان بن عبد الله الفجحي قبل اجتماع رؤساء العشائر لئلا يخسروا نفوذهم القبلي[5].

غير أن هذا النفوذ الذي تمتع به العلماء لم يكن خاليا من التجاذبات التي

1 - السالمي، عبد الرحمن بن سليمان. العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية حتى نهاية القرن 10هـ/16م. مجلة نزوى، عدد30، ابريل 2002م، ص32.

2 - نفسه، ص37.

3 - السالمي، التحفة، ج1، ص106.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ص856.

5 - السالمي، التحفة، ج1، ص120.

الفصل الأول

الإمامة في عصر اليعاربة

(1034هـ/1624م-1162هـ/1749م)

والفترة السابقة لعصر اليعاربة شهدت الكثير من التوتر سواء على صعيد النزاع بين الأئمة والعلماء، حتى وصلت الأمور إلى قتل عالم دين من ذوي المكانة والقاتل هو الإمام، كما حدث في محاربة الإمام راشد بن علي (472هـ - 513هـ) وقتله للعلامة نجاد بن موسى عام 513هـ[1]. أما الأحداث المتعلقة بالصراع بين العلماء والزعامات القبيلة فما أكثرها، وقد أشير إلى بعضها عند الحديث عن الإمامات المختلفة التي سبقت عصر اليعاربة، والمهم في الأمر أن هذه المحاور شهدتها بصورة مماثلة الإمامة اليعربية، فأركان النظام الإمامي - إن صح التعبير- قائمة على هذا المثلث الأئمة والعلماء وزعماء القبائل.

1 - السالمي، التحفة، ج1، ص 323.

لم يكن من الممكن الاستمرار في ظل هذه الأوضاع المتردية على جميع الأصعدة، لذلك عمل أهل الرأي والعلم على تدارس كيفية إخراج البلاد مما هي فيه، ثم لاحت الفرصة في الرستاق حيث نشب الخلاف حول خلافة السلطان مالك بن أبي العرب. فتقدم الشيخ خميس بن سعيد الشقصي الرستاقي بترشيح حفيد السلطان مالك ويدعى ناصر بن مرشد، ليكون حاكما للرستاق بعد جده[1]، ومع التأييد الشديد له تم تجاوز هذا الأمر إلى تنصيبه إماما لعمان وليس للرستاق فقط[2].

ويبدو أن هذا الأمر قد جرى التدبير له مسبقا حيث يورد ابن رزيق أن تنصيب الإمام ناصر تم على يد جملة من العلماء بلغ عددهم السبعين[3]، في المقابل أشار السالمي أن عدد العلماء الذين أيدوا البيعة كانوا أربعين عالما أو يزيدون، مع ترجيح عدم حضورهم جميعا للبيعة إلا أن المراسلات والمشاورات كانت بينهم حتى تم التوافق[4]. من هنا يتجلى الدور الكبير الذي لعبه العلماء في تأييد هذه البيعة، وعلى رأسهم الشيخ خميس بن سعيد الشقصي زوج أم الإمام ناصر ومربيه[5].

-Themes in the History of Oman. In The Arabian peninsula, Society and Politics, edited by: Derek Hopwood, London: 1972, p 96.

1 - ابن قيصر، عبد الله بن خلفان (من علماء ق 11هـ -17م). سيرة الإمام ناصر بن مرشد. تح: عبد المجيد القيسي، ط1، دار الحكمة، لندن: 2002م. ص 19.

2 - الهاشمي، المرجع السابق، ص252.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 230.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 3.

5 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 150.

قيام دولة اليعاربة
ومراحل الإمامة فيها

شهدت الفترة ما بين انهيار دولة بني نبهان الثانية عام 1026هـ/1617م وقيام دولة اليعاربة عام 1034هـ/ 1624م انقساما حادا في بنية الدولة العمانية طال جميع المجالات حيث توزعت عمان في يد ولاتها وشيوخها الذين استقل كل واحد بما تحته من سلطة، كذلك ساد الظلم والاضطراب الأمني والاقتصادي والاجتماعي[1].

أما أهم الإمارات التي كانت قائمة في هذه الفترة، فمنها إمارات الجبور في الظاهرة والشرقية، والباطنة[2]. في حين أقام الشيخ سيف بن محمد بن أبي سعيد الهنائي إمارة في بهلا وما حولها، وسيطر الملك عمير بن حمير بن سلطان العميري ثم ابن عمه الشيخ مانع بن سنان بن سلطان العميري على سمائل[3]. وسيطر اليعربي سلطان بن أبي العرب بن سلطان على نخل، وفي الرستاق إمارة تحت حكم السلطان مالك بن أبي العرب اليعربي، وتقاسم بعض المناطق عدد من القبائل في حين سيطرت قبائل أخرى على عدد من الحصون[4]. أما الساحل فكان أغلبه تحت قبضة البرتغاليين الذين عززوا استحكاماتهم بعد طردهم من هرمز في يناير 1622م[5].

---

1 - الأزكوي، كشف الغمة، ج2، ص945، 946.

2 - ابن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. تح: عبد المنعم عامر ومحمد مرسى عبد الله، ط 5، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2001م، ص230.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 944.

4 - ابن رزيق، المصدر السابق، ص 230، 231.

5 - Bathurst, R.D. Maritime, Trades and Imamate Government: Two Principal =

تتابع بعد ذلك على حكم عمان جملة من الأئمة، كلهم من اليعاربة عدا الإمام محمد بن ناصر الغافري (1137هـ/1724م-1140هـ/1728م). ويمكن تقسيم فترة هذا العصر إلى قسمين: الأول اتصف بالقوة والازدهار، وشمل فترة الخمسة الأئمة الأوائل (1034هـ/1624م-1131هـ/1719م). أما الثاني فاتصف بالفتن والصراعات الداخلية مع الاستعانة بالقوى الخارجية (1131هـ/1719م-1162هـ/1749م) والذي كان من نتائجه إسقاط حكم اليعاربة.

ومما لا شك فيه أن حكم اليعاربة شهد نهوض الأمة العمانية، واحتلالها موقعا هاما على الخارطة العالمية، وتحقيق العديد من الإنجازات على المستويين الداخلي والخارجي من طرد المستعمر البرتغالي وتأسيس قوة بحرية كبيرة، والاهتمام بالعلم والزراعة والاقتصاد والبناء والتعمير، وغير ذلك من المآثر التي خلفها اليعاربة، والتي لا زالت إلى الآن شاهدة على ماضيهم العظيم[1].

وكون موضوع البحث يركز على مدى تطبيق فكر الإمامة في هذه الفترة في خواصه الدستورية أو التشريعية، فإن تتبع مسار الإمامة في هذا العهد، والسمات التي اشتملت عليها يمكن أن يقود إلى الخروج بعدد من الملاحظات وأهمها أن نظام الإمامة في العهد اليعربي قد مر على وجه التقريب بثلاث مراحل، قد لا تكون واضحة شاملة إلا انه يمكن اعتبارها بمثابة خطوط عريضة ميزت هذه التجربة، وهي على النحو التالي:

1 - انظر: السيار، عائشة علي، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا، ط2، دار صحف الوحدة، أبوظبي: 1992م؛ الضوياني، حمد بن محمد بن ضويحي، اليعاربة عائلة إباضية حاكمة (1624-1741م)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس: 2004م.

بذلك شكّل هذا الحدث والذي جرى في أواخر محرم سنة 1034هـ / نوفمبر 1624م[1] إعلان قيام دولة اليعاربة حيث عمل الإمام الأول ناصر بن مرشد بما تمتع به من صفات قيادية على توحيد عمان طوال التسع السنوات الأولى من حكمه. وخاض صراعا حادا مع القوى المختلفة في الداخل. من ذلك صراعه مع حاكم سمائل مانع بن سنان العميري الذي اضطر في الأخير إلى تصفيته[2]، والشيخ سيف بن محمد بن أبي سعيد الهنائي الذي عارض الإمام مرارا، ونقض عهوده معه، لذلك اتخذ القرار بعد الانتصار النهائي عليه بمنع بني هناءة من بناء الحصون بعد هدم حصن بلاد سيت وسيفم والاستيلاء على حصن بهلا، وعدم جواز حمل السلاح من قبلهم[3]. وهو الحظر الذي سيظل قائما إلى فترة الصراع في أواخر دولة اليعاربة.

والمتتبع لسيرة الإمام ناصر يجد أنه بذل جهدا كبيرا في توحيد مناطق عمان في السنوات الأولى من حكمه رغم كثرة المناوئين له، مع وجود أطراف مؤيدة له منذ البداية، يمثلها التكتل القبلي الرستاقي وما يعرف برجال اليحمد[4]. وطوال فترة حكمه عمل على تسوية الأوضاع في الداخل إلى مستوى وصلت فيه الوحدة العمانية إلى درجة كبيرة مكنت العمانيين من مجابهة المحتل البرتغالي الذي اجلي من مناطق عدة في عمان. ومع وفاة الإمام المؤسس ناصر بن مرشد سنة 1059هـ/1649م[5]، لم يكن للبرتغاليين من وجود سوى في مسقط، ومطرح[6].

1 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 19.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 956.

3 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 117.

4 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 19؛ الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 947.

5 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 131.

6 - Bathurst, R.D. The Yarubi Dynasty of Oman. PH.D. Thesis unpublished University of Oxford. (Oxford,1967), p 105.

ويتضح ذلك بشكل كبير في مدى حرصه على متابعة جميع شؤون دولته من خلال عهوده وكتاباته لولاته ونصائحه لهم، حيث يوجد فيها الكثير من المبادئ والأسس التي سعى فيها إلى إقامة العدل، وضرورة مراقبة الحاكم سواء كان قاضيا أو واليا لنفسه، وتتبع أمور الناس وتطبيق نهج الشريعة في كل ذلك[1].

وقد استمر منهج الانتخاب القائم على الاختيار الموكل بيد أهل الحل والعقد مع تطبيق الشورى في إدارة الحكم في عهد الإمامين اللذين أعقبا الإمام ناصر، فكان من أثر ذلك إيجاد جو من الاستقرار السياسي، الذي مكن العمانيين من تحقيق الكثير من الإصلاحات والإنجازات في الشأن الداخلي والعلاقة مع الخارج. فالإمام سلطان بن سيف الأول تمكن من إجلاء البرتغاليين عن عمان، وطاردهم في سواحل الهند وشرق أفريقيا[2]، وعمل داخليا على التعمير والبناء ونشر العدل، حيث تم إنشاء الكثير من القلاع والحصون، وتعمير العديد من القرى، واستخراج عدد كبير من الأفلاج[3].

وقد جاء في وصف هذا الإمام أنه كان متواضعا، رؤوفا برعيته، لم يحتجب عنهم، وكان يتنقل بغير عسكر مختلطا مع الناس، يسمع للكل كبيرا كان أم صغيرا[4]، كما انه لم يكن يميز نفسه عن رعيته في مظهره ولباسه[5].

ثم تبعه الإمام بلعرب بن سلطان وهو لا يقل في أعماله أو المهام التي اضطلع بها عن الإمامين السابقين. فقد واصل العمل في نفس المهام، فقام بدور التعمير في

1 - نفسه، ص27 وما بعدها.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 239.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 240، 241؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 49.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 256، 257.

5 - سلوت، ب.ج. عرب الخليج 1602-1784م. تر: عائدة خوري. ط1، المجمع الثقافي، أبوظبي: 1993م، ص190.

أ - المرحلة الأولى:

اتسمت بتطبيق مبدأ الشورى في الانتخاب، وكان الأمر فيها بيد العلماء أهل الحل والعقد، ويمكن القول أن الأئمة الثلاثة الأوائل من اليعاربة يمثلون هذه المرحلة بداية من الإمام المؤسس ناصر بن مرشد (1034هـ/1624م- 1059هـ/1649م)، ثم الإمام سلطان بن سيف بن مالك (1059هـ/1649م- 1090هـ/1679م)، ثم في النهاية الإمام بلعرب بن سلطان (1090هـ/1679م- 1104هـ/1692م). حيث اجتمع على انتخاب الإمام ناصر بن مرشد ثلة من رجال العلم والدين في مقدمتهم العلامة خميس بن سعيد الشقصي، والعلامة مسعود بن رمضان[1] النبهاني، والشيخ صالح بن سعيد الزاملي[2]، وغيرهم كثيرون[3].

وهذا الإجماع منبعه شخصية الإمام ناصر القوية، وكفاءته لاسيما في التصدي للمشاكل والتقلبات، فكان الرجل المناسب لهذه الحقبة، مع ما اشتهر عنه من صفات حميدة كالاستقامة والنزاهة والتدين[4]، حتى اعتبر من أعدل الأئمة الذين عرفتهم عمان في تاريخها[5].

1 - مسعود بن رمضان بن محمد بن سعيد النبهاني (ت: 1050هـ/ 1640م). قاض فقيه، ووال قائد، من أوائل المبايعين للإمام ناصر ومن أشد مؤيديه، قاد العديد من الحملات وتولى القضاء والولاية، له فتاوى كثيرة في الأثر، توفي في عهد الإمام ناصر. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج3، ص 188.

2 - صالح بن سعيد بن مسعود الزاملي المعولي (ت: 1073هـ/1662م). فقيه قاض، وناظم للشعر، نشأ كفيف البصر، تولى القضاء للإمامين ناصر بن مرشد وسلطان بن سيف بن مالك، كان من بين العاقدين للإمام ناصر، ومن المناصرين له، وكان يجيب على أسئلة الولاة والقضاة، وهو من مشهوري علماء زمانه ومن المتصدين للفتوى. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج2، ص 184.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص3؛ مايلز، س. ب. الخليج بلدانه وقبائله. تح: محمد أمين عبد الله. ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1986م، ص 198.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 963.

5 - السالمي، المصدر السابق، ج2، ص 26.

أخيه بلعرب وهو الإمام الشرعي المنتخب شكل إيذانا بإبعاد مبدأ الانتخاب والشورى، وإيجاد بذرة أو سابقة للصراع على الحكم، وهي السمة التي طبعت الحكم اليعربي في أواخر عهده. ومسألة الخروج على الإمام وحيثياتها سوف يتم التطرق لها بشكل موسع عند الحديث عن جذور الصراع على الحكم.

فالجانب الأهم هنا هو أن إمامة سيف بن سلطان الأول (1104هـ/1692م-1123هـ/1711م) شابها الكثير من الشكوك من حيث شرعيتها؛ فالمصادر تشير إلى أن الكثير من أهل الحل والعقد دخل في الأمر تقية، وأن بعضهم عوقب على عدم إعطائه الولاء والاعتراف بالإمام الجديد، كما أن البعض ظل متمسكا بإمامة بلعرب حتى مات، ويرون أن سيف بن سلطان باغ على أخيه[1].

إن ما حَدَّ من أثر هذا التجاوز الكبير لمبدأ الشورى، وعدم جواز الخروج على الإمام العادل بغير حدث، هو قوة شخصية الإمام سيف بن سلطان الأول، الأمر الذي كفل استمرارية التطور والقوة للدولة على المستويين الداخلي والخارجي. فبعد أن استتب له الأمر أجمعت المصادر على حسن سيرته، وقوة سياسته، ومقدرته العالية على ضبط أمور الدولة[2].

فمن خلال معطيات فترة حكمه الطويلة نسبيا يستشف أن الإمام سيف بن سلطان الأول تمتع بشخصية ذات طموح كبير، وأكبر دليل على ذلك الحركة التي قام فيها بإقصاء أخيه بلعرب، ثم حرصه بعد ذلك على تبني برنامج سياسي طموح

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 967؛ المعولي، المصدر السابق، ص 243؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 257.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 967، 968؛ المعولي، المصدر السابق، ص 244؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص 259.

الداخل ونشر العدل والأمن[1]، كما واصل عملية مهاجمة البرتغاليين وملاحقتهم[2]. ويرجع إليه الفضل في إنشاء مدرسة علمية كبيرة في جبرين، وفّر فيها كل أسباب الراحة والاهتمام لمنتسبيها فكان من نتائج ذلك تخريج جملة من العلماء في شتى المجالات[3].

إن مسألة العدل ذات أهمية كبيرة في هذه المرحلة فقد استطاع هؤلاء الأئمة بعدلهم وحكمهم بالحق والإنصاف بين الرعية من بسط نفوذهم داخليا ومده إلى أماكن شاسعة كما كان لاستقامتهم ونزاهتهم والتزامهم بالدين دور في غرس الاحترام والمحبة في نفوس محكوميهم، وبعث الرهبة لدى أعدائهم.

يضاف إلى ذلك الأمر الأهم في إدارة الحكم كمبدأ من مبادئ النظام السياسي في الإمامة، وهو التشاور في مختلف الأمور، وعدم الانفراد بالرأي، فقد جاء في أحد التقارير الهولندية وصف العمانيين في هذه الفترة كالتالي: "يتصف عرب عمان بالتهذيب والود والكرم والنخوة في تعاملهم مع بعضهم البعض ومع الغرباء أيضا. وتصرفاتهم في غاية النزاهة إلى درجة مبالغ بها. ولا يؤخذ أي قرار مباشرة قبل عرضه على الجميع، وهذا يعود إلى تمكن الجميع من حضور المجلس العام ..."[4].

ب - المرحلة الثانية:

اشتملت هذه المرحلة على عدد من الأمور ذات الصبغة المتناقضة والمعقدة، فرغم قوة الأئمة وعظم الإنجازات، إلا أن خروج سيف بن سلطان الأول على

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 966.

2 - مايلز، المصدر السابق، ص 208.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 257.

4 - سلوت، المرجع السابق، ص 191.

أبوه ولم يقبلوها منه[1]. الأمر الذي يستنتج منه أن إنكار العلماء على الإمام سيف الأول ظل باقيا إلى هذا الوقت، رغم أنه لم ينازعه منازع في الحكم بعد وفاة أخيه بلعرب، ورغم ما قام به من جهود وأعمال جليلة لإعزاز الدولة العمانية. وفي معرض تعليقه على هذه البيعة يشير الشيخ سعيد بن بشير الصبحي إلى أن إمامة سلطان بن سيف الأول في ظاهر الأمر أوجب من إمامة أبيه؛ لأن العاقدين دخلوا فيها بحرية ودون جبر، أي أن حكم التقية لم يكن موجودا فيها كما بلغه[2].

ويبدو أن الإمام سلطان بن سيف الثاني ورث عن أبيه قوة الشخصية، فكان عهده امتداداً لعهد والده. فلم يجابه بمعارضة داخلية، واستتب الأمن في عهده[3]، كما واصل الصراع ضد البرتغاليين[4]. وعمل على توسيع النفوذ العماني في الخليج العربي. ففتح البحرين حوالي عام 1717م[5]. وأقام أحد أعظم الحصون العمانية في عهد اليعاربة، حصن الحزم[6]. غير أن عهده لم يطل كثيرا حيث توفي في عام 1131هـ/ 1719 بعد قرابة ثماني سنوات من توليه الحكم[7]. وقد اعتبر آخر الأئمة الأقوياء من اليعاربة، حيث آل الأمر بعده إلى التنازع والشقاق وفقدت

1 - السيابي، سالم بن حمود. عمان عبر التاريخ. ج4، ط 4، وزارة التراث والثقافة، مسقط : 2001م، ص 17.

2 - السالمي، التحفة، ج2، ص 117، 118.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 260.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 968.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 248؛ الحبسي، راشد بن خميس بن جمعة. ديوان الحبسي. تح: عبد العليم عيسى. ط 1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط : 1982م، ص 60 وما بعدها.

6 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 968.

7 - السالمي، التحفة، ج2، ص 121؛ البطاشي، سيف بن حمود بن حامد. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان. ج3، ترتيب وتعليق: سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي. ط 2، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، السيب: 2004م، ص 163.

وحافل بالكثير من الأعمال في شتى المجالات، حيث حرص على تأسيس قوة بحرية ضاربة، كانت تصارع في جبهتين المحيط الهندي وشرق أفريقيا[1]. كذلك إنشاء قوة برية كبيرة وفعالة، كما عمل على الاهتمام بالتعمير والبناء وشق العديد من الأفلاج، وتوسيع الزراعة وتنويعها، وتنظيم التجارة وتقويتها[2]. لذلك كله استحق لقب "قيد الأرض" كدليل على تقييده الأرض بهمته وعدله وشدة حزمه، مع حرصه على إنصاف الرعية[3].

وبعد وفاته بويع بالإمامة ابنه سلطان بن سيف الثاني (1123هـ/1711م-1131هـ/1719م)[4] حيث شهدت هذه المرحلة في حينها عودة ملحوظة لسلطة العلماء، فرغم إمكانية الشك بوجود شيء من التأثير للإمام الراحل في قرار اختيار خليفته، غير أن مبايعة هذا الإمام كانت على يد عدد كبير من العلماء البارزين[5]. وفيها تم الاشتراط عليه أن لا يقدم أو يؤخر في أمر من أمور الدولة، وما يتعلق بشؤون الأمة إلا برأي العلماء، وبعد استشارة أهل الاختصاص في الأمور التي يريد البت فيها[6]. الأمر الذي يضعه في خانة الأئمة الضعاف أي أنه غير مستوفٍ لشرط العلم.

كما أن العاقدين عليه استتابوه؛ لأنهم يأخذون عليه اشتراكه في أمور قام بها

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص967.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 968؛ المعولي، المصدر السابق، ص 245-247.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 105.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 968.

5 - السالمي، التحفة، ج2، ص 117.

6 - نفسه.

كان ذلك الحدث بداية لأن تصبح إمامة سيف بن سلطان الثاني محورا للصراع والاقتتال بين مؤيد ومعارض طيلة السنوات المتبقية من حكم اليعاربة، ويبدو أن سبب الإصرار على إمامة سيف بن سلطان الثاني ليس متعلقا بمسألة وراثة الحكم فقط. فالإمامة لم تخرج عن اليعاربة؛ لأن العلماء رشحوا مهنا بن سلطان[1] (1131هـ/1719م - 1133هـ/1720م) وهو يعربي أيضا. ولكن الأمر يتعلق أيضا برغبة المعارضين وزعماء القبائل المُصرَّين على إمامة سيف بن سلطان في التسلط ونيل الحظوة والمكاسب. حتى وصل الأمر إلى درجة أن من يريد الوصول إلى السلطة والحكم يؤيد إمامة سيف ويعمل على تنصيبه إماما ثم يعلن نفسه وصيا عليه أو نائبا له. وهو أمر اتضح منذ بداية الخلاف، وقد توصل إلى هذا المعنى المؤرخ السيابي في قوله: "... ولقد انتفخ أهل الكبر والبطر فركبوا ظهر الشقاق غير مبالين. كل غرضهم من هذا أن تكون لهم بذلك عند سيف بن سلطان يد يتسلطون بها على عباد الله، وإلا فما بالهم يعارضون العلماء، وقد علموا أن الإمامة لا تقوم إلا على محور العلماء ..."[2].

من هنا عرفت هذه المرحلة ما يمكن تسميته بالوصاية على الحكم. فبعد أن أدت حركة يعرب بن بلعرب بن سلطان[3] وبتأييد من أهل الرستاق وبعض زعماء

1 هو مهنا بن سلطان بن ماجد بن مبارك بن أبي العرب بن سلطان اليعربي. وكان متزوجا من شيخة بنت الإمام سيف بن سلطان الأول. انظر: ابن رزيق. الشعاع الشائع، ص 287؛ السالمي التحفة، ج2، ص 122.

2 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 23، 24.

3 - هو يعرب بن الإمام بلعرب بن الإمام سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب اليعربي، تولى الإمامة في شعبان 1134هـ 1722م. وظل فيها قرابة السنة حيث ثار عليه أهل الرستاق بقيادة بلعرب بن ناصر اليعربي. مات في جمادى الآخرة 1135هـ 21 مارس 1723م. انظر: الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 972 وما بعدها؛ المعولي، المصدر السابق، ص 252، 253.

الإمامة هيبتها ومكانتها، حتى صار الأمر أشبه بالألعوبة بين الفرقاء المتخاصمين والمتناحرين.

ج - المرحلة الثالثة:

بعد وفاة سلطان بن سيف الثاني دخلت عمان في عهد اليعاربة مرحلة من الصراع والشقاق الذي أودى بالوحدة الوطنية، وأشعل نار القبلية، وقد حفلت هذه المرحلة بالكثير من الأحداث والتطورات التي ستكون محور الدراسة في الفصول القادمة. أما ما يتعلق بالنظام الإمامي فقد بدت آثار ضعف سلطة العلماء وانتهاج أسلوب مغاير لأسس الانتخاب ومبادئه، حين أصر زعماء القبائل وخاصة بعض اليعاربة في الرستاق على أن تكون الإمامة بالتوريث وأن يكون سيف بن سلطان خلفا لأبيه[1]، وسيف هذا كان فتى لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره[2].

من هنا بدا أن مسألة الانتخاب الخلافي قد ترسخت لدى العامة الذين أصبحوا يتدخلون في أهم ركن من أركان الإمامة وهو انتخاب الأئمة الذي يعتبر شأنا خاصا بالعلماء، لا يحق لسواهم التدخل فيه. غير أن ما حدث كان على العكس من ذلك، وكون سيف بن سلطان صبيا فإن هذا الأمر وحده يجعله غير مؤهل لمنصب الإمام[3]. من هنا يمكن إدراك مدى الانفصال التام الذي وقع في هذه المرحلة بين الأسس والمبادئ الإمامية كفكر وفقه، وبين الواقع العملي والتطبيقي.

---

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 968؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص 264.

2 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان. تح: سعيد عبد الفتاح عاشور، ط2، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2005م، ص 151.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 250.

بن ناصر الغافري[1] قبل نصبه إماما، إذ أعلن أن الإمام هو سيف بن سلطان[2]، وعمل طوال فتره طوافه في المناطق العمانية في الحرب والسلم على اصطحاب سيف بن سلطان الثاني معتبرا نفسه وصيا عليه[3].

وأخيرا كان الصراع المرير بين أئمة اليعاربة السمة البارزة لهذه المرحلة كخاتمة لجميع التداعيات التي شهدتها تلك الفترة، والمتمثلة في عزل سيف بن سلطان الثاني[4] بعد بيعته المدعومة من قبل العلماء (1140هـ/1728م- 1145هـ/1733م) ومبايعة يعربي آخر هو بلعرب بن حمير[5](1146هـ/1733م-1151 هـ /1738م) فوقع الصدام بين الطرفين وفيه استعان سيف بن سلطان بالقوى الخارجية من الفرس[6]. ثم تواصل الأمر بينه وبين الإمام سلطان بن مرشد[7](1154هـ/1741م-1156هـ/1743م) في مشهد يوحي بأن أمر الإمامة أصبح وبشكل واضح ومطلق

1 - هو الشيخ محمد بن ناصر بن عامر بن رمثة العطابي الغافري. تزعم المعارضة ضد بلعرب بن ناصر. ثم تولى الوصاية على سيف بن سلطان. ثم انتخب إماما ودخل في صراع مع غريمه خلف بن مبارك الهنائي ومن الاثنين اشتق اسم محوري الصراع القبلي في هذه الفترة. مات الاثنان في صحار عام 1140هـ/1728م.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2،، ص 979.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 287؛ السيار، المرجع السابق، ص 217.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 152.

5 - هو الإمام بلعرب بن حمير الإمام بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب اليعربي. بويع مرتان الثانية في الفترة (1158 هـ 1745م 1161 هـ ،1748م). انظر: السالمي، المصدر السابق، ص 154 وما بعدها؛ البطاشي. سيف بن حمود بن حامد. الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام أحمد بن سعيد. ط1، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية ، السيب: 1997 م، ص 43، 177.

6 - المعولي، المصدر السابق، ص 285 وما بعدها.

7 - هو الإمام سلطان بن مرشد بن عدي بن جاعد بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي. انظر: المعولي، المصدر السابق، ص 290 وما بعدها.

القبائل إلى إقصاء الإمام المنتخب مهنا بن سلطان ثم قتله، وفي سابقة هي الأولى في تاريخ الإمامة في عمان، لم يقم يعرب بإدعاء الإمامة لنفسه، بل جعلها لسيف بن سلطان الثاني، وأصبح هو "القائم له بالأمر"[1] أو "القائم بأمره"[2]. وهو أمر لا يستند إلى أي رأي فقهي سياسي في النظام الإمامي، إذ لم يسبق أن نصب إماما فتى لم يتجاوز اثنتي عشرة عاما، إضافة إلى تنصيب وصي أو نائب له في الحكم، فذلك ليس من التقاليد الإمامية المعمول بها عند الإباضية.

ثم سار الأمر إلى أن يتم تنصيب يعرب بن بلعرب نفسه إماما (1133هـ/1721م-1135هـ/1722م)، وينال موافقة العلماء ويستتاب من قبل القاضي عدي بن سليمان الذهلي على الرغم من الأعمال التي أتاها، وقد ساق جميع المؤرخين هذه الأعمال، وأشاروا إليها بالنص التالي "... ثم إن القاضي عدي بن سليمان استتاب يعرب من جميع أفعاله الماضية من تعديه على المسلمين، وبغيه على مهنا بن سلطان وقتله، واغتصابه لدولة المسلمين .."[3]. وعلق الإمام السالمي على أن مرد ذلك هو كون يعرب مستحلا في خروجه لظنه أن الإمامة لسيف وأنها غصبت منه فلم يلزم بغرامة ما وقع منه لشبه الاستحلال والمستحل لا يلزمه غرم ما أتلف[4].

وقد أدى ذلك في المقابل إلى تكرار الحدث عندما قام بعد ذلك بلعرب بن ناصر خال سيف بن سلطان بعد تمرده على الإمام يعرب بتنصيب نفسه على أنه "القائم بالدولة"[5] وعلى أن الإمام هو سيف بن سلطان!. وكذلك حال الزعيم محمد

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 971.

2 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 266.

3 - الأزكوي، المصدر السابق. ص 972؛ ابن رزيق. المصدر السابق، ص 266؛ المعولي، المصدر السابق، ص 254.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 125.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 974.

جذور الصراع على الحكم

يوصف عهد اليعاربة بتميزه بسرعة الحركة، والتغيرات المتلاحقة التي لم تكن عمان قد شهدت مثلها من قبل[1]. وهو أمر تجلى في الكثير من النواحي، والتي أشير إليها مسبقا، لاسيما كما اتضح في الدور الأول من تاريخ حكم هذه الأسرة وبالتحديد في عهود الأئمة الخمسة الأوائل. غير أن جميع ذلك لم يواكبه تغير بنفس المستوى في آلية الحكم وطريقة تداوله؛ فمع وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني عام 1131هـ/1719م[2]. شكل النزاع حول خلافته الشرارة التي ستوقد أكبر وأخطر الحرائق، والتي ستأتي على الكثير مما تحقق من إنجازات طوال الفترة السابقة.

هنا لابد من الوقوف مطولا عند الأسباب التي أدت إلى ذلك، فمن منطلق أن الحدث التاريخي لابد أن تكون له مسببات مباشرة، وأخرى غير مباشرة، ستحاول الدراسة استقصاء دور نظام الحكم الذي اتبع في هذه الفترة كعامل مهم من عوامل الصراع. مع وجوب التأكيد على أنه مما لا ريب فيه أن هنالك عوامل أخرى قد تكون المحرضة للفوضى والصراع الذي شهدته عمان أواخر حكم اليعاربة؛ إلا أن طبيعة النظام الذي سارت عليه إمامة اليعاربة عجل بهذا الصراع وما ترتب عليه، من هنا يمكن تلمس جذور هذا الصراع على النحو الآتي:

1 - علي، عبد النبي علي أحمد. الصراع العماني البرتغالي في شرق أفريقيا (1650 1730م). رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة: 1994م، ص 158.

2 - الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 271.

بيد القوة، وكان نتيجة ذلك كله إضعاف القوة العمانية داخليا وخارجيا ثم في نهاية الأمر سقوط حكم اليعاربة.

من هنا يمكن القول إن جل هذه الأحداث كان لها من العوامل والمسببات العميقة التي أفرزتها وهي مسببات رافقت جوهر الحكم في عصر اليعاربة، والتي يمكن أن توضع جميعها تحت عنوان جذور الصراع على الحكم.

وكانوا قبل ذلك كغيرهم من العرب رؤساء في الرستاق وما يليها، بعد ما انقسمت الممالك في أيدي الرؤساء"[1].

أي كانت الرستاق وتوابعها نصيبهم من ملك عمان في ذلك الوقت. وانتسابه لهذا البيت كان مؤهلا بارزا ومهما لانتخابه، مع أهمية كون عائلة اليعاربة ذات خبرة بشؤون الحكم والإدارة خلال بسط نفوذها على الرستاق ونخل[2]، ولها صلات عديدة بالعشائر العمانية المختلفة.لأجل ذلك حصلت على الثقة والبيعة من قبل القبائل العمانية الأخرى[3]. من هنا حرص أهل الحل والعقد على مراعاة هذه المسألة، لجمع شمل القبائل وتماسك الوحدة الداخلية.

وحين العودة إلى الأحداث التي سبقت انتخاب ناصر بن مرشد نجد الإشارة إلى أن أهل الرستاق كانوا في خلاف شديد حول من سيخلف الحاكم مالك بن أبي العرب[4]. والذي يبدو أنه كان يشارف على الموت، ولم يكن له من ذرية سوى أحفاده، ناصر وجاعد ابني مرشد بن مالك، وسلطان بن سيف بن مالك[5]. فكان ترشيح ناصر لخلافته في حكم الرستاق، ومن ثم وبعد تشاور العلماء رشح للإمامة. وفي أثناء جهود الإمام ناصر في إعادة الوحدة الوطنية توفي أخوه جاعد في معركة الغبي[6]. والإمام ناصر لم يخلف سوى ابنة واحدة اسمها نصرى تزوجها ابن عمه سلطان بن سيف[7]، الذي تولى الإمامة بعده.

1 - المصدر السابق، ج2، ص 3.

2 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص 180.

3 - الضوياني، المرجع السابق، ص 53.

4 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 19؛ الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 946.

5 - الهاشمي، المرجع السابق، ص 254.

6 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 32.

7 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 162، 165.

أ - الانتخاب الخلافي

تعد الفترة الطويلة التي سبقت مجيء اليعاربة مع ما شهدته من أحداث وما ترتب عليها من سمات الفرقة، والضعف على المستويين السياسي والعسكري ذات تأثير كبير في طبيعة الحكم اليعربي، يضاف إلى ذلك ما أشير إليه من صراع فكري حاد بين المدرستين الرستاقية والنزوانية، والفترة الطويلة للحكم النبهاني ذي الطابع الملكي.

فمع التأكيد على أن انتخاب الإمام ناصر بن مرشد قد حظي باتفاق العلماء وأهل الحل والعقد، مع توفر الشروط المطلوبة في شخص المرشح، غير أن هنالك دوافع أخرى رافقت هذا الترشيح وكان لها التأثير الكبير فيمن خلف هذا الإمام المؤسس. إذ أن مسألة اختيار الأئمة وانتخابهم قد تخضع في بعض الأحيان خاصة في حالة تعرض البلاد لمحن ومصاعب، أو في حالة إعلان إمامة جديدة إلى معايير أخرى تضاف إلى المعايير الشرعية.

ومنها مكانة الإمام القبلية ووضعه الاجتماعي من جهة النسب، ومدى إمكانية حصوله على نوع من الإجماع المتوافق مع العرف الاجتماعي القبلي، وهو أمر وإن لم يصرح به غير أنه يتضح تاريخيا منذ تنصيب أول إمام في عمان، الجلندى بن مسعود (132هـ/749م- 134هـ/752م) "... وهو أحد بني الجلندى بن المستكبر بن مسعود بن حران (...) بن معولة بن شمس ملوك عمان بعد أولاد مالك بن فهم"[1]. كذلك الحال بالنسبة لقبيلة اليحمد التي انتخب منها كما أشير أغلب الأئمة. فإذا ما رجعنا إلى مؤسس دولة اليعاربة الإمام ناصر بن مرشد، فهو أيضا من نسل ملوك وحكام، يقول السالمي: "وهو أول إمام من اليعاربة، وأول من قامت به دولتهم،

1 - السالمي، التحفة، ج1، ص 85.

الحل والعقد. وهذا الأمر في الحقيقة لا يعد خرقا للنظم والمبادئ المعمول بها في الإمامة الإباضية: حيث لا يوجد نص يحرم أن يخلف الابن أباه في منصب الإمامة ما دام قد اجتمعت فيه الصفات والشروط المطلوبة، وقد حدث ذلك في تاريخ الإمامة. حيث بويع الإمام حفص بن راشد اليحمدي بعد وفاة أبيه الإمام راشد بن سعيد سنة 445هـ[1]. وكذلك خلف الإمام محمد بن خنبش أباه الإمام خنبش بن محمد سنة 510هـ.[2] وكذلك الحال بالنسبة للإمام محمد بن إسماعيل وابنه الإمام بركات بن محمد[3].

لكن ما يجب التوقف عنده هو أن هذا الأمر فتح الباب لتوالي عدد من الأئمة ينتمون جميعهم إلى أسرة واحدة الأمر الذي حصر الإمامة في هذه الأسرة ، وبذلك غاب مبدأ الانتخاب الشوري القائم على أحقية كل مسلم في تولي منصب الإمامة دون النظر إلى نسبه أو أصوله. كما أدى لاحقا إلى صراع أفراد هذه الأسرة على الحكم. رغم أن الوراثة لم تكن مباشرة من الأب الحاكم إلى ابنه الأكبر بل ربما خلفه أحد رجال الأسرة الذين يتميزون بالكفاءة السياسية والنفوذ، كما تم الحفاظ في الغالب على التقليد المتوارث للبيعة الخاصة من قبل أهل الحل والعقد وبالبيعة العامة من قبل الرعية[4].

---

1 - ابن رزيق، حميد بن محمد، (ت 1290 هـ / 1873م)، الصحيفة القحطانية، تح: حسن محمد النابودة، ط1، دار البارودي، بيروت: 2008م، ص 452.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 912.

3 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 88.

4 [illegible] 1034هـ-

1154هـ /1624 - 1741م، أعمال الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العماني، تحرير حسن الملخ وابراهيم بحاز، وحدة الدراسات العمانية، منشورات جامعة ال البيت، المفرق 2003م، ص 225.

وفي إحدى مخاطبات الإمام ناصر بن مرشد لابن عمه سلطان بن سيف، حين أراد أن يستعمله على بعض الأمور فطلب العذر. يوحي الكلام بأن الأول يرشح الثاني للحكم ولمنصب الإمامة وذلك في قوله: "... فكيف أنت اليوم ولدي الذي أتوصل به إلى إعزاز الدين الحنيف وخليفتي الذي أخلفه ركنا لهذا المذهب [1]"، على أن الإمام ناصر لم يكن ليقرب الإمام سلطان منه ويجعل له هذه المكانة إلا أنه يلتمس فيه الكفاية والمقدرة[2]. وهو أمر تجلى في أعمال سلطان ولاسيما كفاحه البطولي ضد البرتغاليين[3]. ويبدو أن أمر الترشيح قد بت مسبقا ذلك أن العقد للإمام سلطان كان مباشرة بعد وفاة الإمام ناصر وقبل دفنه.[4] والأمر الملفت أن جميع الحكام اليعاربة الذين تسلسلوا بعد ذلك - ماعدا واحد فقط- هم من نسل السلطان مالك بن أبي العرب[5].

خلف الإمام ناصر بعد وفاته الإمام سلطان بن سيف، وخلف الأخير ابنه بلعرب بن سلطان، والجميع كانت بيعتهم شورية ونالت إجماع العلماء وأهل

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 27.

2 - الرواحي، سالم بن محمد بن سالم. الدعوة في عمان في عهد اليعاربة من سنة 1034 - 1133هـ. ط1، المؤلف نفسه، مسقط: 2003م، ص 98.

3 - Bathurst, Maritime, Trades and Imamate Government, p 101.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 239.

5 - هؤلاء الأئمة بالترتيب:
- بلعرب بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب.
- سيف بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب.
- سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب.
- مهنا بن سلطان بن ماجد بن مبارك بن أبي العرب.
- سيف بن سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب.
- بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب.
- سلطان بن مرشد بن عدي بن جاعد بن مرشد بن مالك بن أبي العرب.

الإمامة بعد سيطرة اليعاربة على الأجزاء الساحلية من عمان فقد ارتبطت زعامة البلاد بالمثل العلمانية للدولة. وضعف اهتمامها بالجوانب الروحية"[1].

ما ذهب إليه لاندن في النص السابق يحمل مغالطة. فليس هنالك تعارض بين أن يكون للدولة امتداد خارجي وقوة بحرية وتجارية وبين النظام الإسلامي في الحكم كما هو معمول به في الإمامة الإباضية، وقد حدث في فترات زمنية مختلفة أن كان لعمان في ظل النظام الإمامي علاقات سياسية واقتصادية بالقوى الخارجية. بل وكان لها امتداد في المناطق الأخرى المجاورة لعمان، ظهر ذلك بوضوح في الإمامة الثانية (177هـ/793م-280هـ/893م) وحادثة جزيرة سقطرى في عهد الإمام الصلت بن مالك أصدق مثال على ذلك[2].

أما القول أن طابع الإمامة قد تغير. فهو محق في ذلك. لكن هذا التغير حدث بالقوة. وحدث في سياق خارج عن نطاق المنظومة السياسية للإمامة، والتي يحرك أبعادها ومسارها العلماء والفقهاء. وفي الإطار نفسه يذهب باثرست Bathurst في تفسيره حول سبب ابتعاد اليعاربة عن المبادئ الإباضية في الحكم، ذلك أن اتساع الدولة اليعربية وانفتاحها على العالم يتطلب وجود حكومة تساير هذا الانفتاح وتتعامل معه بروح إيجابية بعيدة كل البعد عن التعصب[3]. وهو رأي لا يستند إلى دليل فكما أشير سابقا لا تعارض بين هذا النظام في الحكم والتعاطي مع الآخر في الخارج، ولا يوجد أي مبدأ في هذا الفكر يدعو إلى الانغلاق أو التعصب في التعامل مع المجتمعات والدول الأخرى.

---

1 - لاندن، روبرت جيران. عمان منذ 1856م مسيرا ومصيرا. تر: محمد أمين عبد الله، ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1989م، ص 67.

2 هاشم، المرجع السابق، ص 223 وما بعدها؛ الهاشمي، المرجع السابق، ص 89.

3 Bathurst, Maritime, Trades and Imamate Government, p 106.

والحقيقة أن هذا الأمر أدى إلى إحداث تغير في طبيعة الإمامة، والتي هي بلا شك صورة مخالفة للنظام الملكي الوراثي، والمتتبع للمصادر العمانية التي أرخت لحكم اليعاربة لا يجد إشارة إلى أسباب هذا التغير، أو حتى مدى اتفاقه مع الفكر السياسي الإباضي. غير أن هنالك بعض الآراء الحديثة التي حاولت إعطاء تفسير لهذا الأمر، من ذلك ذهاب الوسمي إلى أن الصراع الذي حدث بين الإمامة وملوك النباهنة أدى إلى إحداث تأثير في الفكر "الإيديولوجي" الإباضي ظهرت معالمه في حكم اليعاربة، وبرزت فكرة أطلق عليها "نظام الملك المستنير" وهي كما يراها فكرة جمعت بين ما يطمح إليه الملوك من توارث، وبين ما يطمح إليه الشعب ممثلا بالعلماء من شورى[1].

وهو رأي يحتاج إلى نظر؛ ذلك أنه لم يشر إلى الآراء الفقهية التي تدعم هذا التفسير والتي ظهرت في تلك الفترة، ثم إنه لا يمكن القول بحدوث تغير في الفكر الأيديولوجي الإباضي؛ لأن العلماء سيفقدون السيطرة على الموقف، وسيتم إبعاد الشورى تماما عن هذا الأمر، وتصبح القوة والتغلب على الحكم هي الفيصل في تنصيب الحكام، وهذا ما سيتضح عند الحديث عن خروج سيف بن سلطان على أخيه بلعرب.

في حين يرى لاندن Landen أن التغيير الذي طرأ على الإمامة كان حتميا من أجل بناء إمبراطورية بحرية والتعامل مع العالم الخارجي: "... غير أن هذه الفلسفة لم تكن تصلح أساسا عمليا لدولة تهدف إلى إقامة إمبراطورية تجارية واسعة ومجتمعا من تجار ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولهذا تغير بالفعل طابع

1 - الوسمي. خالد ناصر. عمان بين الاستقلال والاحتلال دراسة في التاريخ العماني الحديث وعلاقاته الإقليمية والدولية. ط1، مؤسسة الشراع العربي، الكويت: 1993م، ص 75.

سيف بن سلطان على أخيه بلعرب وما وقع من صراع بينهما، نجد أن الأخير سار سيرة حسنة في البلاد، وحكم حوالي العقد من الزمان، وأحسن السيرة في الرعية[1]، فما كان من أخيه سيف إلا أن خرج عليه.

وجميع المصادر العمانية عند إشارتها لهذا الحدث تكاد تكون متطابقة، فهي تبدأ بالإشارة إلى الآتي: "... ثم وقع بينه (بلعرب) وبين أخيه سيف فتن أصيب بسببها كثير من أهل عمان ومن فقهائهم، ومشايخهم، وأهل الورع والزهد والعلم فيها بعقوبات كثيرة"[2]. حتى يخيل للقارئ أنها تتحاشى التفصيل في الأمر، فهي في الغالب تنقل نفس الكلام[3]. ويطرح السيابي استفسارا مهما وهو أن هؤلاء المؤرخين لم يذكروا تلك الفتن، ولا أسبابها، وهو يرى بأن هذا الحديث يحتاج إلى تعليل[4]. والباحث يتفق معه في ذلك؛ إذ لم تذكر الدوافع التي دفعت سيف للخروج على أخيه، كما أنه لم يذكر أن بلعرب بن سلطان قد أتى أمرا يوجب الخروج عليه وخلعه، وفي كلا الحالتين فإن الأمر كان لابد أن يكون بيد العلماء، وليس لسيف ولا لغيره من الناس الحق في الإقدام على هذا الأمر فخلع الإمام مسألة محاطة بقوانين ونظم كان ينبغي السير عليها.

بعد ذلك تشير المصادر إلى خروج بلعرب من نزوى ومسيره إلى الشمال ثم رجوعه إلى نزوى التي صده أهلها عنها، فاتجه إلى قصره في جبرين[5]. وهنا يبرز

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 966؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 25، 29.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 146؛ المعولي، المصدر السابق، ص 243؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 257.

3 - الرواحي، المرجع السابق، ص 150.

4 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص 248.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 257.

إن ما دفع أهل الحل والعقد إلى عدم إخراج الإمامة من اليعاربة، وكما أشير سابقا هو مراعاة الظرف السياسي لأجل جمع شمل القبائل، وتماسك الوحدة الداخلية، خاصة بعد التمزق الطويل الذي شهدته عمان طيلة الفترات السابقة. غير أن ضعف نفوذهم، وسيطرتهم على الموقف هو الذي أبعد الحكم اليعربي عن مبدأ الشورى، وأحقية مجلس شورى العلماء في انتخاب الإمام وفق المعايير والنظم الإباضية، وجعل الأمر أشبه بنظام حكم قائم على الوراثة الأسرية. وترسخ هذا المفهوم لدى الكثيرين، الأمر الذي اتضح بقوة بعد وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني عام 1153هـ/1719م.

ب - الخروج على الإمام

تعد مسألة عزل الإمام من المسائل الحساسة في النظرية السياسية الإباضية، وكما أشير في التمهيد فإن فقهاء المذهب يشددون على تحريم عزل الإمام العادل؛ إذ لا يمكن أن يعزل دون عذر مشروع "ليس للإمام أن يخلع نفسه بغير حدث، ولا للرعية أن تخلع إمامها بغير حدث"[1]. فإذا ما وجه اتهام موجب لخلع الإمام لابد أن يكون لسبب ظاهر ومشتهر عند أهل الحل والعقد، يتعلق بأسباب دينية أخلاقية أو أسباب خَلقية[2]. كما أن العزل لا يكون إلا بإجماع ولا تقوم حجة الواحد من أهل الحل والعقد، وتوبة الإمام من الحدث تبقيه في إمامته إلا بموجب حد[3].

وقد مر بنا أن قضية عزل الإمام الصلت بن مالك شكلت خلافا حادا طبع تاريخ عمان لقرون عديدة، حتى قيام دولة اليعاربة. فإذا ما أتينا إلى قضية خروج

1 - الكندي، المصنف، ج10، ص 229.

2 - الشقصي، المصدر السابق، ج5، ص 158-160؛ السالمي، الجوابات، ج1، ص 553.

3 - الكندي، المصدر السابق، ص 217؛ اطفيش، شرح النيل، ج14، ص 343.

نجد ذكر اسم الشيخ ابن عبيدان[1]، والعالمة الفقيهة عائشة الريامية[2] التي أصدرت فتوى حول شرعية إمامة بلعرب، الأمر الذي أثار حفيظة سيف حيث جاء في نص الرسالة: "بسم الله الرحمن الرحيم. من إمام المسلمين سيف بن سلطان إلى الشيخ بلعرب بن سلطان - سلمك الله - كتابك وصلنا وفهمنا معناه (...) ولا يغرك خط ابن عبيدان، ولا فتوى المرأة العمياء، ولو كان تجوز حربنا فأنت غير قادر عليه، وأنت على خطر إن لم تسرع الإجابة ..."[3].

ومن ذلك أيضا نجد أحد الفقهاء المعاصرين لهذه الفترة وهو الشيخ بشير بن عامر الفزاري -على قيد الحياة إلى سنة 1110هـ/1699م- له ديوان شعر أكثره في مدح الإمام سلطان بن سيف بن مالك وولديه بلعرب وسيف، وكان على قيد الحياة أيام الإمام سيف بن سلطان الأول. وقد نظم الكثير من القصائد في الإمام بلعرب في حين لم يذكر سيف بن سلطان في شعره إلا قبل إمامته، وهو أمر يرجح معارضته لحكمه[4].

---

1 - محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان النزوي (ت: 21 محرم 1104هـ/ 2 أكتوبر 1692م). قاض فقيه، عاصر العديد من العلماء، وتولى القضاء للإمام سلطان بن سيف بن مالك، ولولده بلعرب بن سلطان، الذي كان كثير الإجلال والاحترام للشيخ، كان مصابا بالعمى ولكنه مع ذلك كان من أشهر علماء زمانه، وكان ممن تصدر للفتوى، ترك أجوبة كثيرة متفرقة في كتب الفقه. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج3، ص 130.

2 - عائشة بنت راشد بن خصيب الريامية (حية: 1143هـ 1731م). عالمة جليلة وفقيهة مفتية، عاصرت العديد من العلماء، ولها مدرسة تخرج منها العديد من العلماء والعالمات، كانت في أيام الإمام بلعرب ثم أخيه سيف بن سلطان، بل إنها عاشت إلى أيام حفيده سيف بن سلطان الثاني. تصدرت للفتيا وشاركت في الحياة السياسية، وقد أصيبت بالعمى في حياتها. انظر: السعدي، معجم الفقهاء والمتكلمين، ج2، ص 211.

3 - البطاشي، المرجع السابق، ج3، ص 406.

4 - البطاشي، المرجع السابق، ج3، ص 76، 77.

تساؤل ما الذي دفع بلعرب إلى الخروج من نزوى؟ ولماذا منعه أهلها من دخولها؟ وأغلب الظن أن السبب في كل ذلك راجع إلى أخيه سيف الذي ربما قد عمل على تقوية مركزه، وحشد القبائل إلى جانبه. وما يرجح ذلك مبايعته بعد ذلك من قبل الكثير من أهل عمان.

تمكن سيف بن سلطان من الاستيلاء على كافة الحصون الرئيسية في عمان، ثم حاصر أخاه بلعرب في حصن جبرين إلى أن انتهى الأمر بوفاته يوم الأحد 22 شعبان 1104هـ/ 9 مايو 1692م[1]. وفي نفس اليوم تولى سيف الإمامة. أما بالنسبة للبيعة المعقودة لسيف بن سلطان فنجد في كشف الغمة: "وأحسب أن الأكثر دخل في الأمر تقية، وأحسب أن بعضا عوقب بتركه الدخول في العقد"[2]، ويقول ابن رزيق: "وكل واحد كان رضاه تقية"[3]. وهذا يدل على أن هذه البيعة كانت إجبارية ودون مشورة، ويشير الأزكوي كذلك إلى أن بعضا من أهل العلم بقوا متمسكين بإمامة بلعرب حتى مات ويعتبرون سيف باغ على أخيه[4]. ومعنى ذلك أن هنالك أناساً امتنعوا عن البيعة ولم يكن هذا الامتناع إلا لرؤيتهم عدم صوابها، وعدم الاقتناع بها، وأن سيفا استعمل في أمر هذه البيعة العقوبة، وأخذ الناس فيها بالإكراه.

مع ترجيح أن العلماء الذين تعرضوا للعقاب أثناء الفتنة كانوا من المتمسكين ببيعة بلعرب، فمن خلال إحدى الرسائل الموجه من قبل سيف لأخيه بلعرب

1 - البطاشي، المرجع السابق، ج3، ص 163.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 257.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، 967.

المعسكرين ينعت الآخر بأحقر الألقاب (...) أنهى الإمام بلعرب حياته بنفسه"[1].

لا ندري كيف توصل مايلزMiles إلى أن سبب هذا الخلاف هو الغيرة، وربما قصد بذلك رغبة سيف في تولي الحكم مكان أخيه. وهو أمر يتنافى كما عرفنا مع النظم والمبادئ الإمامية. أما القول بأن كلا الطرفين أخذ ينعت الآخر بأحقر الألقاب فهو يشير إلى ما أورده ابن رزيق بقوله: "قال بعض الناس لبلعرب بلاء العرب. وقال بعضهم سيف جلاب وبلعرب قصاب. لكثرة سفك الدماء التي سببها منهما..."[2]. وهو قول لم يرد إلا عند ابن رزيق. ولعله صادر من عامة الناس، أضف إلى أنه لا يعتد به في شيء. يقول السيابي: "حاشى أهل عمان أن يقولوا ذلك. اللهم إلا أن كان عن عامة الناس الذين لا يهتدون للحق"[3].

في حين أن استنتاج مايلز Miles حول إنهاء الإمام بلعرب لحياته بنفسه بعيد عن الحقيقة. فليس هنالك ما يدل أو يؤكد هذا القول: فجميع المصادر العمانية تذهب إلى أن الإمام بلعرب لما اشتد عليه الحصار صلى ودعا ربه أن يميته، فوجد ميتا في مصلاه[4]. ومسألة الانتحار ليست واردة بالمطلق في هذه الحادثة، وإلا لكان المؤرخون أشاروا إليها. وقد تكرر هذا الاستنتاج أيضا في سلسلة تراثنا تحت عنوان عمان تاريخا وعلماء، بالقول: "وفي أعقاب الحرب الأهلية عام 1692م توفي الإمام بلعرب منتحرا"[5]. ومما يؤسف له أن ينساق بعض الكتاب العرب إلى مثل هذه

1 - مايلز، المرجع السابق، ص 209.

2 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 258.

3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص 248.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 114؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 258؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 103، 104.

5 - ولكنسون، جون، عمان تاريخ وعلماء، تر: محمد أمين عبد الله، تراثنا، العدد 10، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1994م، ص 10.

ويشير الإمام السالمي إلى أن بعض العلماء تذاكروا إمامة قيد الأرض فقاموا على أنه صحيح الإمامة، ويرى أن ذلك ربما حدث بعد تتويبه من خروجه وتجديد العقد عليه بعد موت أخيه "وإلا فالعقد الأول غير صحيح والخروج غير جائز..."[1]. والحقيقة أن المصادر التي سبقت السالمي لم تشر إلى تجديد البيعة أو أنه تم تتويب سيف بن سلطان، مع العلم أن العاقدين على ابنه الإمام سلطان بن سيف الثاني استتابوه؛ لأنهم يأخذون عليه اشتراكه في أمور قام بها أبوه ولم يقبلوها منه[2]. الأمر الذي يستنتج منه أن إنكار العلماء على الإمام سيف الأول ظل باقيا إلى هذا الوقت، رغم أنه لم ينازعه منازع في الحكم بعد وفاة أخيه بلعرب. وكما أشير سابقا ذهب العلامة الصبحي إلى أن إمامة سلطان بن سيف الأول في ظاهر الأمر أوجب من إمامة أبيه؛ لأن العاقدين دخلوا فيها بحرية ودون جبر، أي أن حكم التقية لم يكن موجودا فيها كما بلغه[3]. وقد اتفقت آراء العديد من المؤرخين والباحثين إلى عدم جواز خروج سيف بن سلطان على أخيه بلعرب، وأن إمامة بلعرب باقية حتى موته، وإمامة سيف كانت قهرية[4].

في جانب آخر نجد مايلز Miles عند حديثه عن هذا الخلاف يخرج بعدد من الآراء التي تستوجب الوقوف عندها؛ فهو يشير إلى الآتي: "... وكان السبب الرئيسي في الاختلاف هو الغيرة، وانقسمت الدولة إلى معسكرين، وبدأ كل واحد من

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 105.

2 - السيابي. سالم بن حمود. عمان عبر التاريخ. ج4، ط4، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2001م، ص 17.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 117، 118.

4 - السيابي. عمان عبر التاريخ، ج3، ص: البطاشي. محمد بن شامس. سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب. ج10. ب.ط. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط: 1994م، ص 446: الرواحي. المرجع السابق، ص 169 - 172.

أثر لهذه القضية هو أنها عجلت بأجل الإمامة، حيث استقر في أذهان الناس وفي خلد العامة منهم أن مسألة الحكم هي وراثية ملكية، فظهر تأثير هذا الجذر من الصراع بعد وفاة سلطان بن سيف الثاني؛ إذ نجد بعضا من اليعاربة ورؤساء القبائل يفرضون سيف بن سلطان بن سيف كإمام رغم عدم أهليته لصغر سنه، ثم يشرعون بعد تنصيب الإمام مهنا بن سلطان (1131هـ/1719م-1133هـ/1720م) إلى تحريض يعرب بن الإمام بلعرب بن سلطان على الخروج عليه، وانتهى الأمر بسجن الإمام مهنا ثم قتله[1].

في المقابل وبعد تنصيب يعرب بن بلعرب إماما (1133هـ/ 1721م - 1135هـ/ 1722م) نجد خروج بلعرب بن ناصر اليعربي خال سيف بن سلطان الصغير عليه. وتتم تنحية يعرب وإعلان بلعرب نفسه وصيا على سيف الصغير[2]. ويتكرر الأمر بعد ذلك في الصراع بين سيف بن سلطان الثاني وبلعرب بن حمير(1146هـ/1733م- 1151هـ / 1738م). ثم بين سيف بن سلطان الثاني وسلطان بن مرشد (1154هـ/1741م- 1156هـ/ 1743م).

ج) تراجع سلطة العلماء "أهل الحل والعقد"

تقوم مؤسسة الإمامة في الأساس على محور العلماء ففي كل الحالات التي يمر بها المجتمع الإباضي والتي عرفت بمسالك الدين، يكون الحرص على أن لا تبقى الأمة دون مرجع حاضر؛ إذ لا بد من بقاء الصلة بين الشعب وقادته الدينيين

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 969 - 971؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 286 288.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 972 وما بعدها؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 154.

الآراء دون الاتجاه مباشرة إلى المصادر الرئيسية والأصلية، حيث نجد الدكتور بدر الدين الخصوصي عند حديثه عن هذا النزاع يورد رأي مايلز Miles دون تمحيص أو تدقيق في الأمر، وذلك بقوله: ".. فلما عجز (بلعرب) عن ملاحمة أخيه أنهى حياته بيديه"[1] وهو لو رجع إلى المصادر التي أشير إليها مسبقا لوجد الأمر بخلاف ذلك.

وفي أثناء الحصار وقعت حادثة إذا ثبت صحتها فهي ذات معانٍ ودلائل كبيرة وخطيرة، وهي اتفاق أعوان الطرفين على إيقاف القتال وأن يتركوا الأمر بيد الأخوين فيتقاتلا ومن ينتصر منهم يصبح إماما ويلتف الجميع حوله[2]. وهذه الواقعة تشير إلى أن الأمر غدا بيد الزعماء القبليين، وليس بيد أهل العلم، وأن الحكم أصبح بالقوة وليس بالشورى، ورفع بذلك شعار "الملك لمن غلب" وهو أمر جد خطير إذ يتنافى مع روح الإمامة، ومنصب الإمام وما يترتب عليه من بعد روحي وديني أقل ما فيه زهد الإمام في هذا المنصب وحرصه على تطبيق المبادئ الأساسية للإمامة، وليس أن يصل الأمر إلى التناحر من أجل المنصب، وهذا الأمر سوف تكون له أبعاد ونتائج خطيرة ستتضح في أواخر حكم اليعاربة.

لقد عبر عن هذا الأمر المؤرخ السيابي في ختام تعليقه على القضية بقوله: "هذه قضية سيف بن سلطان، وإنها لمن سيئات القضايا، وإنها لتنذر بزوال هذا الملك من أيديهم عن قريب ولذلك كان العهد غير بعيد المدى"[3]. ولعل أكبر

1 - الخصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج2، ط2، دار ذات السلاسل، الكويت: 1984م، ص 69.

2 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 269؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 103.

3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص 252.

الله - صلى الله عليه وسلم - أن الإمامة لا تجب لإمام من بعد إمام وعزله إلا عن مشورة أهل العلم ورضا منهم على النص لله، ثم يكون حجة على من غاب"[1].

فالإمام حسب هذه النظرية لا يتمتع بمنزلة خاصة ترفعه عن المسلمين، وليس له امتيازات، فهو رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم، وينبغي للإمام أن يشاور أهل الرأي في الدين والسياسة[2]. حيث إن وجود هذه الهيئة العليا من العلماء في الدولة كقاعدة يرتكز عليها الحكم ويعتمد عليها الإمام في أداء مهامه السياسية وفي رعاية شؤون الأمة، يعني استبعاد كل أشكال الاستبداد بالرأي الواحد، والتصرف وفق رغبات رجل واحد كما هو الشأن في الأنظمة الملكية[3].

من هنا يمكن تلخيص أهم أدوار العلماء في النظام الإمامي الإباضي في الآتي[4]:

1 - اختيار الأئمة وتنصيبهم وفق قواعد الدين.

2 - التشريع الاجتهادي -في حدوده- وبذلك يكون مجلس العلماء هو المرجع الأول للإمام في المسائل الاجتهادية.

3 - مراقبة سير الإمام ومعارضته إن حاد عن الجادة.

4 - القيام بشؤون القضاء والفتاوى والتدريس والخطب أيام الجمع والأعياد وفي المناسبات الأخرى.

---

1 - الكندي، المصنف، ج10، ص 95.

2 - وعلي، المرجع السابق، ج2، ص 502.

3 - جهلان، المرجع السابق، ص 256.

4 - الهاشمي، سعيد بن محمد، العلماء والأئمة في عمان أضواء على بعض مظاهر الحياة السياسية في العصور الحديثة، مجلة المؤرخ العربي، عدد 8، المجلد الأول، مارس: 2000م، ص 802 - 803؛ جهلان، المرجع السابق، ص 255.

والروحيين، (العلماء أهل الحل والعقد)[1]. ومفهوم أهل الحل والعقد ينحصر في النظرية الإباضية في فقهاء الدين أو "أهل العلم من المسلمين"[2].

فالعلماء جزء من الصفوة. وهم الخاصة في مقابل العامة - الناس العاديين - ويشار إلى هؤلاء الخاصة بأهل الحل والعقد الذين بوسعهم حل أو عقد بيعة الإمام[3]. فهم يشكلون ما يشبه المجلس ذي السلطة التشريعية. وعليهم يقع دور توطيد الإمامة ونشر مبادئها، وهم طوال ما يقارب اثني عشر قرنا كانوا قادة المجتمع وضميره[4].

ومن الواضح أن علماء الدين والفكر الإباضيين قد أسهموا بدور هام في تاريخ عمان بما لهم من مكانة سامية، مكنتهم من تدعيم سلطتهم السياسية بوصفهم المشرعين الدينيين ورواد الثقافة[5]. من هنا كان لفكرة أهل الحل والعقد في النظرية الإباضية موقع هام ودور عملي؛ بسبب تقنينها كمؤسسة ذات صلاحية تشريعية تشبه صلاحيات المجلس التشريعي الواسعة في اختيار الحاكم ومراقبته، وتوجيهه وعزله عند الاقتضاء[6]؛ إذ لا يجوز في الفقه الإباضي أن يعقد الإمامة للإمام إلا العلماء أهل الحل والعقد، فوفقا للكندي: "أجمع رأي المسلمين من بعد رسول

1 - غباش، حسين عبيد. عمان الديمقراطية الإسلامية. تر: أنطوان حمصي. ط1، دار الجديد، بيروت: 1997م، ص 70.

2 - الكندي، محمد بن إبراهيم (ت: 508هـ/1115م). بيان الشرع الجامع للأصل والفرع. ج68، تح: لجنة من العلماء بإشراف سماحة الشيخ احمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة، مراجعة: عبد الحفيظ شلبي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1984م، ص 162.

3 - ولكنسون، المرجع السابق، ص 264.

4 - غباش، المرجع السابق، ص 23.

5 - لاندن، المرجع السابق، ص 95.

6 - ياسين، المرجع السابق، ج2، ص 343.

مسيره إلى نزوى[1]. كما كان بصحبته في توجهه صوب إزكي[2]، كذلك جهز الإمام جيشا عظيما وسار فيه بنفسه ومعه الشيخ خميس قاصدا ناصر بن قطن في ينقل فحاصرها وافتتحها[3]. بالإضافة إلى ذلك نجده يقود جيشا كبيرا من رجال اليحمد لمحاربة البرتغاليين في مسقط حيث عقد معهم صلحا في بوشر كانت بنوده في صالح العمانيين[4].

إن الشواهد على الدور الكبير الذي لعبه العلماء في هذه الفترة كثيرة، خاصة في الجانب الحربي. حيث وجدنا أغلب قادة الحملات من العلماء المشهورين، مثل الشيخ مسعود بن رمضان النبهاني حيث كان له دور في فتح سمد الشأن وإبراء[5]. كما قام بالهجوم على البرتغاليين في مسقط في معركة طوي الرولة[6]، والشيخ عبد الله بن محمد بن غسان الكندي النزوي صاحب كتاب خزانة الأخيار الذي قاد حملة إلى بلاد سيت[7]. وقاد حملة لفتح الجو وشارك في فتح لوى[8]. ومن القادة البارزين أيضا الشيخ العالم خميس بن رويشد الضنكي الذي كان له دور كبير في ضم الظاهرة[9]. والشيخ محمد بن سيف الحوقاني الذي قاد معارك عديدة في عهد الإمام ناصر وتولى إدارة العديد من المدن[10].

---

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 948.

2 - ابن رزيق، المصدر السابق، ص 511.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 954.

4 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 24؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 242.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 949؛ المعولي، المصدر السابق، ص 212.

6 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 239.

7 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، 953.

8 - المعولي، المصدر السابق، ص 219-221.

9 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 235؛ البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 144 وما بعدها.

10 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص35، 54، 97؛ الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 950، 955.

5 - قيادة الجيوش للذود عن الدين والوطن وحوزة الإسلام ومنجزات الوطن.

6 - قبول توبة الأئمة إن اقترفوا ذنبا لا يصل إلى حد العصيان أو الكبيرة.

7 - خلع الأئمة وعزلهم إن وجب ذلك.

فإذا ما أتينا إلى عهد اليعاربة ظهر أن الباعث الأول لقيامها كان توفر عدد كبير من أهل العلم الذين نادوا بضرورة توحيد عمان وإقامة العدل "فاستشاروا علماء المسلمين أن ينصبوا لهم إماما يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، فاجتمعت آراؤهم على عقد إمامة ناصر بن مرشد"[1]. وقد أشارت المصادر إلى أن عددا كبيرا من العلماء قد بايعوا الإمام ناصر بن مرشد، فكان مرجع هذه الدولة في الأساس العلماء، حيث يلاحظ أن القسم الأول من عهد اليعاربة شهد بروز دور كبير للعلماء وسلطة واسعة شملت جميع مفاصل الدولة[2].

فكانت البداية على يد الشيخ خميس بن سعيد الشقصي الذي آلت إليه رئاسة العلماء وكان قدوة زمانه له الكلمة المسموعة عند الجميع[3]، حيث بذل جهدا كبيرا في دعم الإمام ناصر، وليس من المبالغة القول إنه كان المؤسس الحقيقي لدولة اليعاربة، وذلك بفضل تفانيه في خدمتها[4]. فإلى جانب كونه عالما وقاضيا ومفتيا، وجدناه بصحبة الإمام في حملاته لتوحيد الجبهة العمانية، فكان معه أثناء

1 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 19.

2 - الغيلاني. يوسف بن محمد. دور الشيخ خميس بن سعيد الشقصي وإسهاماته في تأسيس دولة اليعاربة 1624م – 1649م. أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك، مجلد 25، عدد 3، الأردن: سبتمبر 2009م، ص 561 وما بعدها.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 947؛ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 509.

4 - الهاشمي، العلماء والأئمة في عمان، ص 815.

عمر بن احمد بن مداد، ومسعود بن رمضان مفتي أهل عمان، وبقايا المسلمين من إخوانه الذين اصطفى وارتضى، وهم بحمد الله موجودون غير معدومين، فالله تعالى مؤيده"[1].

ويتضح مدى التمسك بمسألة الرجوع إلى العلماء في اتخاذ القرارات سواء السياسية أو العسكرية من خلال توجيه الشيخ خميس بن سعيد الشقصي للإمام ناصر بقوله: "أما بعد فلا تعمل بعمل تعرف حقه بنفسك حتى تناظر فيه الشيخين محمد بن عمر ومسعود بن رمضان فإن ذلك أبرى بساحة القلوب في كل أمر يمكن فيه المناظرة. فلا بد أن تكون مع العلماء كالطينة في يد الأستاذ الفخار يصرفها كيف يشاء، فهو مالك الناس مملوك العلماء"[2]

وفي إحدى رسائل الإمام ناصر إلى ابن عمه سلطان بن سيف نجده يشدد عليه ضرورة الاعتماد على مشورة العلماء وتوجيهاتهم كونهم المرجع الأساسي في الحكم: "... وأما ما ذكرته من أمورك فاسأل فيها أهل الفضل والورع والهداية والشرع الذين جعلهم الله ورثة أنبيائه"[3]. وبدوره كان الإمام سلطان بن سيف يشدد في عهوده إلى ولاته على أخذ آراء العلماء ومشاورتهم "... وإياكم والعجلة في أموركم وشاوروا فيها أهل الفضل والورع والعلماء بالله واليوم الآخر. ولا تتركوا مشورتهم في جميع أموركم لئلا يقع بكم الخطأ"[4].

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 25.

2 - الخليلي، سعيد بن خلفان (ت:1287هـ 1871م). مخطوطة بدون عنوان بمكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي، سلطنة عمان، القابل، ص 261 - 262، نقلا عن: الطوقي، سالم بن سعيد. دور اليعاربة الحضاري في مواجهة البرتغاليين (1034 1122هـ 1624 - 1711م). بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة (غير منشور)، جامعة الزيتونة، تونس: 2002م، ص 64.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 27.

4 - نفسه، ص 57.

والأمر الجلي أن العلماء في هذا العهد كانوا رقباء ومشرفين على الأئمة، يستشيرهم هؤلاء ويرجعون إليهم في كل الأمور، ويحددون رواتب الأئمة ويشرفون على مالية الدولة وتكون أموال الأوقاف تحت تصرفهم[1]. من ذلك أن الشيخ محمد بن عمر بن أحمد بن مداد وكان ركنا بارزا من أركان دولة الإمام ناصر ومستشارا له، حصل أن دخل على الإمام فوجده متغير الوجه، فألح عليه أن يبين عن ما في نفسه، فأخبره بأنه لم يكن له ما ينفقه على عياله لسُنّة العيد فأمر الشيخ محمد الوالي المسؤول عن بيت المال بأن يدفع للإمام شيئا من الدراهم من بيت المال[2].

وفي زمن الإمام سلطان بن سيف الأول كثر العلماء ونما العلم بعمان[3]. وكان لهم الدور الكبير في توجيه سياسة الإمام الداخلية والخارجية، كما وجدنا بعضا منهم يقود الحملات الحربية ضد البرتغاليين خارج عمان كما هو حال الشيخ محمد بن مسعود الصارمي الذي كان على يديه فتح بته[4]. والأمر ذاته في أيام الإمام بلعرب بن سلطان الذي أثر عنه حرصه على العلم ورعاية العلماء وبرز في عهده عدد كبير منهم في شتى المجالات.

ويظهر من خلال السير والمراسلات التي دونت من قبل العلماء والأئمة في هذه الفترة الدور الكبير الذي كان للعلماء في هذا العهد، حيث نجد الإشارة إلى كبار المستشارين وأهل الفتيا. ومن ذلك ما ورد في سيرة الشيخ الفقيه سعيد بن محمد بن عبد الله النزوي إلى أهل المغرب في أمر نصب الإمام ناصر بن مرشد وسيرته: "... يدرس الآثار ويسأل العلماء الأخيار، مشيره أبو عبد الله محمد بن

1 - السيار، المرجع السابق، ص 180.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 965؛ المعولي، المصدر السابق، ص 237.

3 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 549.

4 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 477.

أما الحدث البارز والذي أبان عن مدى التراجع الذي أصاب سلطة العلماء، فتمثل في إصرار رؤساء القبائل وبعض اليعاربة على أن يخلف سيف بن سلطان وهو فتى صغير أباه في الحكم، معارضين بذلك رأي العلماء، ومتجاوزين للعديد من الشروط المتعلقة بنصب الإمام[1]. لقد كان لهذا الحدث أثره الكبير فالمعارضة كانت من قبل أصحاب النزعة القبلية ضد المؤسسة المناط بها تنظيم شأن الإمامة[2]. ومعنى ذلك أن أهل الحل والعقد لم يعد لهم ذلك الدور الفعّال في المسرح السياسي العماني. وأنهم خسروا نفوذهم لصالح السلطة القبلية[3].

انتهى قرار العلماء وعلى رأسهم الشيخ القاضي عدي بن سليمان بن راشد بن حسن الذهلي الذي آلت إليه رئاسة العلماء في ذلك الزمان إلى مبايعة مهنا بن سلطان بن ماجد اليعربي. فاتخذت المعارضة لهذا القرار شكل تحريض فعلي أدى إلى نتائج كارثية، تمثلت في التمرد على الإمام المنتخب، وقتله[4]. وبعد مبايعة يعرب بن بلعرب نجد تكرار الأمر من قبل المتمسكين بأحقية سيف بن سلطان الثاني في الإمامة وقد انتهى الأمر إلى أن يقتل الشيخ القاضي عدي بن سليمان ومعه القاضي سليمان بن خلفان. ويتم سحب جثتيهما في أحياء الرستاق يوم عرفة من عام 1134هـ/ أكتوبر 1721م[5]. أظهر هذا الفعل المخزي مدى الانحدار الذي وصلت إليه مؤسسة العلماء إذ لم يبق أي احترام للعلم وأهله[6].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 968، 969؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 264، 265.

2 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 24.

3 - غباش، المرجع السابق، ص 118.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 971؛ المعولي، المصدر السابق، ص 253.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 974؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 156.

6 - السيابي، المصدر السابق، ج4، 33.

وفي نصيحة من الشيخ سعيد بن أحمد بن محمد الخراسيني لأحد الإمامين ناصر بن مرشد أو سلطان بن سيف، نجد فيها الكثير من التوجيهات حول إدارة الشأن الداخلي للدولة، وتفقد الولاة والعمال، ومتابعة شأن الرعية، ووجوب الحرص على مشاورة أهل المعرفة[1]. والمتمعن في نصوص هذه المراسلات يجد تشديد العلماء على مسألة الشورى ووجوب التمسك بها كونها منهجاً أساسيا في الحكم دلت عليه آيات الذكر الحكيم، وأفعال النبي الكريم.

لم يكتب لهذا الوضع الاستمرار، ذلك أن سلطة أهل الحل والعقد تعرضت للضعف، وهو أمر بدا واضحا في عدد من الأحداث، حيث كانت البداية في خروج سيف بن سلطان على أخيه بلعرب، وهو أمر غير مبرر شرعا، مع ما رافق ذلك من عقوبات واضطهاد تعرض لها الفقهاء وأهل الورع والزهد والعلم لمعارضتهم هذا الخروج[2].

من هنا فإن العلماء الذين تنهض الإمامة على أكتافهم وتقوم على سواعدهم، والذين يعتبرون في المقام الأول القائمين بأمرها، هؤلاء العلماء قد بقوا خارج نطاق التأييد الفعلي لسيف، وبعيدا عن مساندته، وقد اضطرهم بطش سيف والخوف من عقوبته أن يعلنوا الولاء الاسمي أو اللفظي لسيف، ويؤكد هذا ما ثبت في جميع المصادر من أمر الإكراه والعقوبة واعتراض الكثير منهم على صحة العقد[3].

1 - نفسه، ص 72 وما بعدها.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967؛ المعولي، المصدر السابق، ص 243.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 967؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 147؛ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 554.

الفصل الثاني

النزاع الأسري الأول والحرب الأهلية

(1131هـ/1719م - 1140هـ/1728م)

شهدت عمان بعد ذلك حقبة من الصراع الداخلي المرير حول الحكم، كان لصوت القبيلة التأثير الكبير فيها، وبرزت التكتلات القبلية وغاب صوت الشورى والإجماع، وأصبح الأمر رهن القوة. وبعيدا عن التفصيل في مجريات هذا النزاع حيث سيكون محورا للفصول القادمة نجد الإمام السالمي يشير بوضوح إلى أسباب هذا الصراع والمتمثل في الأساس في الابتعاد عن المبادئ الإباضية في انتخاب الأئمة وتهميش دور العلماء الأساسي والمهم، حيث يقول: "انتفض الشر في عمان وجرت فيهم العصبية والحمية وأرادت الرؤساء أن تجعل الدولة ميراثا خالفت أمر أهل العلم والفضل، ونسوا رد الأمر إلى أهله فمشت العصبية في القلوب"[1].

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 121.

أن يكون سيف وهو صغير لم يراهق إماما في حين أراد أهل العلم وشيخة بنت الإمام سيف[1] أن تكون الإمامة لمهنا بن سلطان بن ماجد اليعربي[2].

تصور المصادر الحدث على أنه كان شديد التوتر إلى درجة ربما وصلت إلى أن أُشهر فيها السلاح ووقعت الجراح. هنا تدخل الشيخ القاضي عدي بن سليمان الذهلي حيث أحضر سيفا ووضعه أمام الجميع وخاطبهم قائلا: "أمَامكم سيف بن سلطان بفتح الألف والميم الثانية يعني قدامكم"[3]. وحين سمع الحاضرون منه ذلك ارتفعت أصواتهم بالترحيب معتقدين أن الشيخ قد أعلن سيف بن سلطان إماما. فنادوا لسيف بالإمامة. وأطلقوا المدافع إظهارا وإشهارا. وانتشر الخبر بعمان أن سيف بن سلطان إمام لعمان خلفا لوالده.

يستشف من هذا الحدث عدد من الأمور: الأول أن أهل الحل والعقد قد كفوا أن يكونوا الفاعلين الرئيسيين على المسرح السياسي العماني وأصبح الأمر بيد النفوذ القبلي[4]. الثاني بروز دور المرأة السياسي من خلال موقف بنت الإمام سيف بن سلطان الأول. أما الأمر الثالث فهو أن الحركة التي أقدم عليها الشيخ الذهلي كانت وفق المصادر من قبيل التمويه على الحاضرين: لأجل فك الاشتباك والاحتقان الحاصل غير أنها جاءت بنتائج عكسية. فالسيابي يرى أن التوفيق والصواب جانبا القاضي عدي بن سليمان عندما أعلن أمام ضغط رؤساء القبائل

---

1 - هي شيخة بنت الإمام سيف بن سلطان الأول وعمة سيف بن سلطان بن سيف وزوجة مهنا بن سلطان بن ماجد اليعربي. انظر: السالمي، التحفة، ج2، ص 122؛ البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 165.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 968؛ المعولي، المصدر السابق، ص 250.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 969؛ المعولي، المصدر السابق، ص 251، ابن رزيق، الفتح المبين، ص 264.

4 - غباش، المرجع السابق، ص 118.

النزاع الأسري الأول

مجمل ما تم التعرض إليه في الفصل الأول كان من قبيل الجذور أو البذور التي ستقود إلى النزاع، وهي في الأساس جذور وأسباب مستترة، أينعت ثمارها وبرزت نتائجها في الصراع حول خلافة سلطان بن سيف الثاني (1123هـ/1711م-1131هـ/1719م)، ويعبر عن ذلك أصدق تعبير استنتاج المؤرخ السيابي أن الحكم في اغلب الأحوال إذا استمر في قوم عَضُّوا عليه بالنواجذ، ورأوا أنهم أحق بالأمر من غيرهم، متناسين أن الأصل في الحكم العدل والصلاح، وأنه لا يكون إلا لمن تنطبق عليه الشروط ويكون أهلا لتحمل هذه المسؤولية، ويرى أن هذا الأمر كان مظهرا بارزا في تاريخ الأمة العمانية في جاهليتها وإسلامها، الأمر الذي عرضها لحروب كثيرة بين القبائل العمانية المختلفة[1].

فبعد وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني في جمادى الآخرة 1131هـ/ ابريل1719م[2]، ترك ذرية تتكون من ولدين هما: سيف وبلعرب وأربع بنات[3]. وكان أكبر أولاده سيفا والذي لم تحدد المصادر العمانية عمره إلا أنها تؤكد أنه لم يبلغ الحلم آنذاك[4]. هنا وقع الخلاف حول تنصيب الإمام إذ أراد "رؤساء القبائل"

1 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 22.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 968؛ المعولي، المصدر السابق، ص 249.

3 - الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 283.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 968؛ المعولي، المصدر السابق، ص 250؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 286.

أ) إمامة مهنا بن سلطان بن ماجد اليعربي (1131هـ/ 1719م - 1132هـ/ 1720م)

هو الإمام مهنا بن سلطان بن ماجد بن مبارك بن أبي العرب بن سلطان اليعربي[1]، وقد اتضح من خلال ما سبق أنه كان مرشح العلماء، وقد عمل على كسب ود الرعية وأبدى حنكة سياسية وإدارية حيث جعل من مسقط ميناء حرا، وألغى الرسوم الجمركية (المكوس) على الصادرات والواردات مما زاد من حركة التجارة وبشر بمستقبل تجاري مزدهر[2]. كما أنه حرص على أن يستشير العلماء في كل ما يقدم عليه. يقول الأزكوي: "إن الناس استراحت في عهده، وربحت متاجرهم، ورخصت الأسعار، وبورك في الثمار، ولم ينكر عليه أحد من العلماء، وإن لم يكن هو كثير علم إلا أنه يتعلم ويسأل ولم يقدم على أمر إلا بمشورة العلماء"[3].

وعلى المستوى الخارجي عمل الإمام مهنا على إجراء مفاوضات سلام مع الفرس، حيث تم التوصل عام 1720 إلى معاهدة مؤقتة، تشتمل على إيقاف العمانيين جميع تحركاتهم العسكرية الموجهة ضد الفرس في الخليج، في مقابل الحصول على موقع في جزيرة قشم لإصلاح سفنهم، كذلك الانسحاب من البحرين مقابل ضريبة مقدارها أربعة آلاف تومان. غير أن المعاهدة لم تتم نتيجة للتطورات التي سيمر بها الوضع الداخلي العماني[4].

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 122.

2 - مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 152.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 970.

4 - سلوت، المرجع السابق، ص 243، 244.

وعامة الناس أن أمامهم سيف الثاني الصغير -بفتح الألف والميم- حتى يتفادى ثورتهم وأسرع رؤساء القبائل وزعماء أسرة اليعاربة بإطلاق المدافع وإعلان سيف الثاني إماما[1]. وهنالك رأي آخر يذهب إلى أن الشيخ لم يقصد بهذه الحركة التمويه على الحاضرين وإنما قصد تنبيههم بأن هذا سيف الذي تريدونه إماما أمامكم طفل صغير لا يصلح لهذا المنصب[2].

وفي أثناء عرضها لهذه الأحداث تذهب المراجع الأجنبية إلى القول إن الاختلاف كان بين تيارين الأول مثله اليعاربة ومن أسموهم الجناح المعتدل من رجال الدين والثاني كان أغلبه من رجال الدين[3]، والواقع أنه لم يكن هنالك أي تقسيم من هذا القبيل للعلماء، والمعارضة مثلها الزعماء القبليون فقط، كذلك تذهب إلى أن عامة العمانيين تمسكوا بإمامة سيف بن سلطان الثاني في حين جاءت المعارضة من الخاصة[4]، والحاصل هو أن المقصود بالعامة هم الناس العاديون غير المناط بهم أمر السياسة والحكم وليس المقصود أن أكثرية الشعب كانت ضد قرار العلماء، إنما كان ذلك بتحريض من الزعماء القبليين وبعض اليعاربة في الرستاق.

انتهى الأمر بعد هدوء الضجة إلى أن يأتي العلماء وبعض أعيان اليعاربة بمهنا بن سلطان اليعربي إلى حصن الرستاق ويبايع إماما في شهر جمادى الآخرة 1131هـ/مايو 1719م[5].

1 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 23.

2 - الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 283،284.

3 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 220.

4 - مايلز، المصدر السابق، ص 214؛

Hawley, Donald, The Trucial States, London,1970, p 80.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 970؛ المعولي، المصدر السابق، ص 252.

كان هذا الحدث بداية لمرحلة من سلسلة مراحل أوقعت البلاد في حمأة حرب أهلية لا مثيل لها في تاريخ عمان[1]، وبدا واضحا أن أمر الحكم أصبح رهين القوة. والخروج على الإمام الشرعي، في وقت لم يعد للعهود والمواثيق أي قيمة.

ب) وصاية يعرب بن بلعرب وإمامته (1132هـ/1720م - 1134هـ/1722م)

هو يعرب بن الإمام بلعرب بن الإمام سلطان بن سيف اليعربي، أمسك بزمام الأمور في عمان على أنه الوصي أو القائم بأمر سيف بن سلطان الثاني، وقد نال اعتراف الجميع حيث سلمت له جميع حصون عمان وقبائلها وظل على هذا الأمر حولا كاملا[2]. ثم تتطور الأمر إلى أن يبايع من قبل القاضي عدي بن سليمان بعد أن استتيب من جميع أفعاله. ولم يلزم بضمان ما أتلف على اعتبار أنه كان مستحلا لتلك الأمور. وكان يظن أن الإمامة لسيف وأنها قد غصبت منه[3].

بويع الإمام يعرب في شعبان 1134هـ/مايو 1722م[4]، ولم يمكث في العاصمة الرستاق سوى أيام قلائل حيث ارتحل منها إلى نزوى لمعرفته بعدم تقبل أهل الرستاق لإمامته. فأراد أن يتخذ من نزوى مقرا له[5]. وقد وقع ما توقع حيث سعى أهل الرستاق إلى مراسلة بلعرب بن ناصر اليعربي خال سيف بن سلطان الثاني يحضونه على الثورة ضد الإمام يعرب وإرجاع الأمر إلى سيف الصغير[6].

خرج بلعرب بن ناصر من نزوى. حيث كان في صحبة الإمام يعرب في شهر شوال من سنة 1134هـ/يوليو 1722م. واتجه إلى بهلا وبالتحديد إلى بلاد سيت

1 - Bathurst, Maritime, Trades and Imamate Government, p 104.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 253 ؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 266.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 125.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 972.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 254؛ الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 286.

6 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 289.

وبالرغم من السيرة الحسنة التي كان عليها مهنا بن سلطان والأعمال التي قام بها للصالح العام. إلا أن معارضيه وخصوصا أهل الرستاق لم يتقبلوا حكمه، وأخذوا يثيرون في وجهه المصاعب، وهدفهم من ذلك إعادة سيف بن سلطان إلى الحكم رغم عدم أهليته. وكان باب الثورة والخروج على الشرعية مفتوحا على مصراعيه منذ ثورة سيف الأول على أخيه بلعرب.

بعد مضي حوالي السنة على تولي الإمام مهنا الحكم أدت مساعي رؤساء القبائل وبعض زعماء اليعاربة في الرستاق إلى إقناع يعرب ابن الإمام بلعرب بن الإمام سلطان على الخروج ضد الإمام مهنا. فكان أن سيطر على مسقط التي استسلمت له دون حرب وكان الوالي بها يومئذ مسعود بن محمد بن مسعود الصارمي الريامي، في الوقت الذي كان فيه الإمام مهنًا في فلج البزيلي بالظاهرة[1].

وعندما بلغه الخبر عاد مسرعا إلى الرستاق وعمل على الاستعداد لمواجهة الموقف غير أنه لم يلقَ الدعم الكافي من بقية الشعب، حيث ترك وحيدا وانتهى به الأمر إلى أن حوصر في قلعة الرستاق، وسار إليه يعرب بمن معه من مسقط وفاوضوه على النزول من القلعة والاستسلام مقابل الأمان على نفسه وماله ومن معه، فأجابهم على ذلك فزالت بذلك إمامته. غير أنهم أسروه هو وبعض أصحابه حيث سجن وقيد ثم قَتل هو ومن معه. يقول الأزكوي: " فنزل من القلعة، فزالت بذلك إمامته، فأخذوه، وقيدوه، وخشبوه، هو وأحد من أصحابه بعد ما أمنوه"[2] ويضيف المعولي: "ثم جاء إليهم من جاء منهم فذبحوه هو ومن معه، وهم في قيد وخشبه"[3].

1 - مؤلف مجهول. المصدر السابق. ص 152؛ السالمي. التحفة. ج2، ص 123.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 971.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 253.

تحرك الإمام يعرب بنفسه ومعه أهل نزوى وبنو ريام ويصحبه الشيخ عدي ابن سليمان الذهلي ووصل إزكي التي فرض عليها الحصار وحاول إقناع مالك بن سيف بتسليم الحصن[1]، في أثناء ذلك وصلت نجدة من أتباع بلعرب بن ناصر ممثلة ببني هناءة يقودهم علي بن محمد العنبوري الهنائي من أهل الرستاق[2] فتفرق عساكر يعرب وبقي مخذولا فرجع إلى نزوى[3].

بعد ذلك عاد القاضي عدي بن سليمان إلى الرستاق فلما وصلها قبض عليه أهلها ومعه أحد صحبه ويدعى سليمان بن خلفان حيث تم صلبهما، ثم جاءهما بعض أعوان بلعرب بن ناصر فقتلهما مصلوبين، وتم سحب جثتيهما في طرق الرستاق وذلك يوم الحج الأكبر سنة 1134هـ/ سبتمبر1722م[4]، لقد بلغت الأحقاد ذروتها واشتعلت نار العداوة التي تجلت في هذا العمل الانتقامي.

أما الإمام يعرب فبعد رجوعه إلى نزوى تبعه العنبوري وجعل يفاوضه ليخرج من القلعة، وتدخل في الأمر بعض وجوه أهل نزوى حيث أقنعوا الإمام يعرب بالاستسلام والخروج حقنا للدماء، فرضخ للأمر مقابل أن يترك في حاله ولا يتم التعرض له بسوء حيث سيستقر في حصن أبيه بجبرين، فأعطي العهد على ذلك فنزل من القلعة واتجه إلى جبرين فزالت بذلك إمامته[5].

1 - الأزكوي، المصدر نفسه، 973.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 256.

3 - مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 156.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 257؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 291.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 974، ابن رزيق، الفتح المبين، ص 267.

مركز قبيلة بني هناءة حيث اتفق معهم على أن يعاضدوه في خروجه ضد يعرب مقابل أن يرفع عنهم الحضر الذي فرضه عليهم الإمام المؤسس ناصر بن مرشد حيث منعوا من حمل السلاح وإقامة الحصون، وأعطاهم عطايا جزيلة فصحبوه إلى الرستاق[1]. إن هذا الحدث يشكل النقطة الأساسية في الانقسام الذي ستشهده عمان بعد ذلك حيث تبلور نتيجة لهذا التصرف أحد قطبي الصراع وهو المحور الهناوي.

سار بلعرب بن ناصر بمن معه إلى الرستاق حيث حوصر الحصن وتم إحراق بابه ودمر جزء منه وهلك قرابة المائة وخمسين رجلا، كما أتلفت النار كتبا كثيرة بعضها لم يكن له نظير بعمان[2]. من هنا بدأت سلسة التراجع الفعلي لعصر البناء والعمار الذي شهدته عمان طوال العصر اليعربي حيث سيغدو الهدم والتدمير سمة هذه الفترة العصيبة من تاريخ عمان الحديث.

سارع الإمام يعرب إلى تدارك الموقف حال وصول الخبر إليه، فأرسل حملة إلى الرستاق تحت قيادة الشيخ صالح بن محمد بن خلف السليمي، غير أنها حال وصولها إلى العوابي رأت أن الموقف في غير صالحها فتراجعت[3]، في ذلك الوقت عمل بلعرب بن ناصر على تقوية نفوذه في أنحاء عمان، حيث طلب من والي مسقط الخضوع لطاعته فكان له ذلك والوالي حينئذ حمير بن منير بن سليمان بن أحمد الريامي، كما ضم نخل بغير حرب، وأرسل حملة إلى سمائل يقودها مالك بن سيف اليعربي حيث استولى عليها بدون حرب وأخرج واليها منها، ثم تمكن من ضم إزكي دون قتال[4].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 972؛ مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 154.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 255؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 266.

3 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 290.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 973؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 267.

بن سليمان الذهلي[1]، وكذلك احتجاجه على السماح لبني هناءة ببناء حصونهم[2]، واعتقاده أن بلعرب بن ناصر سيمارس السلطة الفعلية من وراء وصايته لسيف لصالح بني هناءة[3]. فكان التهديد من قبل السيد بلعرب، لذلك خرج الشيخ محمد بن ناصر مغاضبا هو وقومه وأعلن الثورة على بلعرب بن ناصر[4].

إن هذا الحدث يشكل في المقابل السبب المباشر في تشكل المحور الثاني من محاور الصراع القبلي الذي ستشهده عمان طوال الفترات القادمة، إذ أن الشيخ محمد بن ناصر سوف يعمل على حشد أكبر قدر ممكن من الأتباع من مختلف القبائل مشكلا بذلك ما سوف يعرف بالمحور الغافري.

وقد سارع في خطوة سياسية تهدف إلى إشعال الصراع من جديد إلى مكاتبة يعرب بن بلعرب ودعوته إلى الخروج ضد بلعرب بن ناصر[5]، أما الأخير فيبدو انه كان على علم بما يحاك ضده؛ حيث عمل على إحضار رؤساء نزوى وقربهم منه ودعاهم إلى البيعة لسيف بن سلطان. ثم جهز حملة يقودها أخوه سليمان بن ناصر وأمره بالمسير إلى جبرين من جانب وادي سمائل لأجل القبض على يعرب وجلبه إلى الرستاق. وطلب من أهل نزوى مرافقته فطلبوا منه العذر فاستجاب لهم[6].

---

1 مؤلف مجهول. مخطوطة تضم سيرة ومجموعة قصائد لمجموعة شعراء في مدح الإمام محمد بن ناصر بن عامر الغافري. الرقم 1870. دار المخطوطات والوثائق. وزارة التراث والثقافة. سلطنة عمان. ورقة 2. (سيشار إليه فيما بعد بسيرة الإمام محمد بن ناصر الغافري).

2 - الهاشمي، دراسات في تاريخ عمان، ص 287

3 - قاسم. جمال زكريا. الخليج العربي الحديث والمعاصر :-1507 1840م. ج1، دار الفكر العربي، القاهرة: 2002م، ص 124.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 269.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 975.

6 - المعولي. المصدر السابق. ص 259.

ج) وصاية بلعرب بن ناصر اليعربي (1134هـ/1722م - 1135هـ/1723م)

بعد نزول يعرب بن بلعرب من قلعة نزوى وانتهاء إمامته دخل العنبوري القلعة وضرب جميع مدافعها ونادى بالإمامة لسيف بن سلطان وأن بلعرب القائم له بالأمر[1]. في حين خلصت له جميع حصون عمان واعترفت به كافة القبائل والبلدان[2]. غير أن إعادة سيف الثاني للإمامة وتعيين بلعرب بن ناصر وصيا عليه لم يجنب البلاد مآسي جديدة، بل أطلق العنان لمزيد من الفتن والاضطرابات في أنحاء عمان، حيث أخذت الأحداث تسير باتجاه انقسام البلاد إلى معسكرين متناحرين[3].

لم يكتب لهذا الاستقرار الدوام سوى شهرين إلا ثلاثة أيام[4]؛ ففي أثناء وفود القبائل ورؤساء البلدان إلى الرستاق لتهنئة سيف بن سلطان وخاله بلعرب بن ناصر وإعلان الولاء، وقع تهديد من قبل بلعرب على بعض القبائل وخاصة بني غافر وزعيمهم محمد بن ناصر بن عامر الغافري[5]، وفي الحقيقة إن المصادر لا تفصل كثيرا حول السبب الذي بعث على هذا الخلاف بين الطرفين، إلا أن يكون السبب هو النقاش من قبل الشيخ الغافري حول المعاملة التي لقيها الشيخ عدي

1 - ابن رزيق، الشعاع الشائع ، ص 292.

2 - مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 157.

3 - الزبيدي، عدنان هرير جودة. عمان وسياسة نادر شاه التوسعية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد: 1983م، ص 46.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 974.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 975؛ المعولي، المصدر السابق، ص 258، 259.

استسلم بلعرب بن ناصر وسلم جميع الحصون التي في قبضته[1]. وقد حل البلاء بأهل الرستاق إذ انتشرت أعمال السلب والنهب والسبي حتى أن السبايا سيقت وبيعت خارج عمان. وبلغ من قسوة الموقف أن جزءا كبيرا من أهل الرستاق تفرقوا في الجبال والأودية. حتى وجد في أحد الكهوف مائة نفس من الأطفال والنساء قد ماتوا عطشا بعد خوفهم من الرجوع إلى الرستاق لكي لا يؤسروا ويباعوا[2].

وفي الوقت الذي كان فيه محمد بن ناصر يعمل على السيطرة على الرستاق اشتد المرض بيعرب بن بلعرب ثم انتهى الأمر بموته في جمادى الآخرة 1135هـ/ مارس 1723م. وقد كتم أمر وفاته لمدة خمسين يوما[3]. وبذلك أصبح الشيخ محمد بن ناصر الغافري اللاعب الوحيد في مسرح الصراع السياسي بعمان.

د) وصاية محمد بن ناصر الغافري وإمامته (1135هـ/1723 - 1140هـ 1728م)

تم إعلان الشيخ محمد بن ناصر الغافري وصيا على سيف بن سلطان الثاني ليكون بذلك ثالث وصي للمذكور. حيث لم يسع إلى إقصاء سيف الثاني والحلول محله. ولعله رأى في ذلك فرصة مناسبة لممارسة سلطته في البلاد متسترا وراءه بصفته الوصي عليه[4]. ثم أصدر أوامره إلى ولاة وحكام المدن العمانية داعيا إياهم بإعلان ولائهم له. ومن لم يفعل ذلك عليه أن يسلم مفتاح مدينته إلى من سيرسله إليها[5].

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 264.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 979؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 298.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 264

4 - السيابي، المرجع السابق، ص 184.

5 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 297؛ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 45.

سارت الحملة حتى وصلت فرق بالقرب من نزوى وبعث لهم أهلها بالطعام والمؤونة ولم تمض سويعات حتى أطلقت المدافع في قلعة نزوى ولما استفسر عن الأمر قيل إن يعرب بن بلعرب دخل القلعة، فما كان من سليمان بن ناصر سوى التراجع والسيطرة على حصن إزكي[1]. في الوقت نفسه فشلت حملتان كان بلعرب بن ناصر قد سيرهما إلى يعرب، واحدة من جانب الظاهرة حيث قبضهم أهل بهلا وقيدوهم بها، والثانية عن طريق وادي بني غافر حيث هزمت وعادت أدراجها إلى الرستاق[2].

عمل يعرب بن بلعرب على التحرك دون انتظار حليفه محمد بن ناصر الذي كان مشغولا بمعارك عديدة شمال عمان، فسار يعرب صوب إزكي، حيث دارت معارك عديدة بين الطرفين، في وقت أرسل فيه بلعرب بن ناصر أخاه الثاني مالك بن ناصر إلى إزكي، وهنالك دارت معركة عنيفة شارك فيها جمع كبير من أهل الشرقية وبني هناءة وقتل من الطرفين حوالي الثلاثمائة رجل[3]، وهزم جيش يعرب وتقدم مالك بن ناصر صوب منح التي سيطر عليها، ومنها إلى نزوى حيث فرض عليها حصار شديد ودارت المعارك بين الطرفين، ثم ضعف الجيش المحاصر بعد مقتل قائده مالك بن ناصر، ومع قدوم محمد بن ناصر الغافري انتهى الأمر إلى فك الحصار الذي دام حوالي الشهرين، وانسحاب أتباع بلعرب بن ناصر[4].

اتجه محمد بن ناصر بعد ذلك إلى الرستاق حيث فرض على حصنها حصارا دام خمسة وأربعين يوما وتمكن في نهاية الأمر من السيطرة عليها[5]، بعد أن

1 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 293.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 975.

3 - مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 160.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 261 - 263؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 270 - 271.

5 - مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 163.

وهنا يبرز تساؤل ما الذي دفع محمد بن ناصر إلى إبداء الرغبة بالانسحاب من الميدان السياسي، وهو الذي ظل طوال الفترة السابقة يخوض الحروب والصراعات، ويشكل الزعامة المسيطرة على أغلب أجزاء عمان، إذ ليس من السهل على شخصية مثله التنازل عن مثل هذا الأمر. والغالب في الأمر أن الرجل ربما كان متطلعا إلى منصب الإمامة الذي يعطيه كافة الصلاحيات. كما أن تنصيبه إماماً يضفي الطابع الشرعي على زعامته وحكمه.

ومن هنا عرض على زعماء القبائل وأغلبهم من حزبه الغافري التنازل عن الأمر. فما كان منهم إلا أن خافوا من انتقام الطرف الآخر وضعف موقفهم بخسارة مثل هذا الزعيم فعرضوا عليه الإمامة فقبلها. وإلى ذلك يشير ابن رزيق: " ... فلما وصلوا طلب منهم أن يقيموا واحدا مكانه مع سيف بن سلطان، وتعذر من الحرب، فلم يعذره أهل نزوى خاصة، خوفا من خلف بن مبارك القصير"[1]. أما أهل العلم فكان يمثلهم في التنصيب القاضي ناصر بن سليمان بن محمد بن مداد[2]. ووصف عقد الإمامة هذا انه كان تقية[3].

وفي معرض نقاشه لهذه الحادثة يرى الإمام السالمي أنه لا يسوغ ذلك لقضاة المسلمين وعلمائهم. وهو يذهب إلى أن الأمر يحتمل أحد شقين: فإما أن يكون محمد بن ناصر محقا في حروبه، وأن ما ارتكب فيها من مآس وأخطاء كانت من

1 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 309.

2 - هو الشيخ، العالم، الفقيه، القاضي ناصر بن سليمان بن محمد بن مداد بن احمد بن مداد الناعبي النزوي العقري من علماء ق 12هـ 18 م، من قضاة الإمام سلطان بن سيف الثاني، وكان مرجع الفتوى في زمانه، وهو من بيت علم تولت أسرته القضاء، أمثال والده سليمان بن محمد، وابنه عبد الله بن ناصر وغيرهم من هذه الأسرة، انظر: البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 503.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 988.

في الجانب الآخر برز زعيم بني هناءة خلف بن مبارك الهنائي الملقب بالقصير والذي كان مسيطرا على حصون بركا ومسقط كمعارض قوي لمحمد بن ناصر الغافري[1]، وسارت البلاد طوال تلك الفترة في طريق الاقتتال العنيف والشرس حيث أزهقت الأرواح. وهدمت الحصون والقلاع. وقطعت أشجار النخيل، ودكت الأفلاج. وأذاق كل طرف الآخر الهزائم، وكان كل ذلك طبعا على حساب الوحدة الداخلية، والازدهار الاقتصادي الذي حققته عمان في العهود الأولى من دولة اليعاربة. حيث سيكون هذا الأمر محور النقاش في الجزء الثاني من هذا الفصل.

أما بالنسبة لمحمد بن ناصر الغافري فقد ظل طوال طوافه في المناطق العمانية في الحرب والسلم يصطحب معه سيف بن سلطان الثاني[2]، وهو يعتبر نفسه في هذه الحالة وصيا عليه. ولا يخفى ما في ذلك من مصلحة؛ وذلك بحشد الرأي العام له والتأييد القبلي. كما أنه يضمن بذلك عدم تحرك أي طرف آخر واستغلال مكانة ذلك الفتى الذي لم يبلغ الحلم بعد.

وبعد حروب طويلة بينه وبين مناوئيه نجد محمد بن ناصر يتجه إلى نزوى ويرسل إلى رؤساء القبائل وأهل العلم في عمان، ويعرض عليهم تنازله عن الأمر وأن يقيموا من أرادوا مع السيد سيف بن سلطان[3]. وتشير المصادر أن هؤلاء لم يقبلوا ذلك منه، وأن المفاوضات تمت بين الطرفين طوال الليل في وقت أغلقت فيه أبواب حصن نزوى والعقر. فلا يدخل أحد ولا يخرج، حتى قريب الفجر عقدوا له الإمامة وكان ذلك في محرم 1137هـ/ أكتوبر1724م[4].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 980.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 984؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 301.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 987.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 279؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 280 - 281.

العلم ينتمي بعضهم قبليا إلى الحلف المناوئ له، وتحفل هذه القصائد بالكثير من المضامين حول عدالة الإمام الغافري، وشرعية حكمه، في مقابل إدانة خصومه، من ذلك قصائد الشيخ عمر بن مسعود بن ساعد المنذري[1]، حيث يقول في بعضها[2]:

إنا نشاهد منه سيرة صدرت
من فاضل فاصل في حكمه حكم
من ذي إمامة عدل لا يمازجها
جور ولا باطل في الدين والشيم
قد بايعته ثقات المسلمين وأ
هل العدل منهم على طاعات ربهم
فلا تلمه على حرب البغاة ومن
يجهل بأمر عليه لم يزل يلم

كذلك مديح الشيخ محبوب بن محمد بن عبد الله المعولي[3]:

لولا الإمام محمد
أضحت عمان بغير والي

1 - هو الشيخ عمر بن مسعود بن ساعد بن مسعود بن عمر المنذري السليمي (ت 1160هـ/1747م). فقيه وعالم بالفلك، والطب. من مؤلفاته "كشف الأسرار المخفية". كان ناظما للشعر. انظر: البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 410.

2 - مؤلف مجهول، سيرة الإمام محمد بن ناصر الغافري، ورقة 14.

3 - نفسه، ورقة 122.

قبل عامة الجيش وسفهائه، وبتصرف فردي منهم، كما في كل الجيوش وأنهم لم يرضوا بذلك، ولم يصوبوا فاعله[1]. والاحتمال الثاني أن تكون تلك البيعة كانت على سبيل الدفاع حتى تضع الحرب أوزارها. وأن هذا الوضع يتيح للمسلمين اختيار من يجدون فيه الأهلية والقيادة العسكرية لحفظ الأمن والاستقرار حتى لو لم يتمتع بالبعد الديني والروحي، ومثل هذه الإمامة في رأيه لا تزيد صاحبها منزلة فوق منزلته[2].

وعلى الرغم من أن مكانة العلماء ودورهم السياسي قد غيب منذ وقت طويل قبل هذه البيعة. إلا أن ما ذهب إليه الإمام يعد صوابا خاصة إذا علم مدى حرص أهل العلم في مثل هذه الظروف على التدخل والعمل بشتى الطرق على حفظ النظام وربط الشعب بهم إلى أن تعود لهم مكانتهم التي تجعل من الممكن لهم تطبيق الأسس الإمامية تطبيقا تاما في مسألة اختيار الأئمة.

والذي يدل على أن هذه البيعة كان أساسها لمّ الشمل ومحاولة إعادة الاستقرار، هو المناداة بـ"... الإمامة له (محمد بن ناصر) والعز والأمان لكل قبيلة تدخل نزوى. وتريد المواجهة من يمن ونزار، ومن بدو وحضر"[3]. ومما يذكر أنه وللمرة الأولى. وبعد مائة عام تقريبا أخرج هذا الانتخاب الإمامة مؤقتا من بين أيدي اليعاربة الذين ظلوا ينصبون أئمة منذ الإمام ناصر بن مرشد سنة **1034هـ /1624م**.

ومن خلال المخطوط الذي اشتمل على جملة من القصائد في مدح الإمام الغافري يمكن الذهاب إلى أن إمامته كانت تحظى بتأييد فريق كبير من أهل

---

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 142.

2 - نفسه، ص 143.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 988.

الحرب الأهلية

شكلت الحرب الأهلية في الفترة الأخيرة من حكم اليعاربة ذروة الصراع، قادت البلاد إلى منعطفات تاريخية خطيرة كان لها تأثيرها القوي على الأمد البعيد، فمع ضعف قوة الدولة المركزية لم يعد أمام أفراد الشعب من مفر سوى العودة إلى حضن الوحدة الاجتماعية الأبرز في المجتمع العماني وهي القبيلة[1]، كونها الوحيدة القادرة على حماية الفرد، ومعها يصبح من الصعب التفكير بشكل جمعي حول المصالح الشاملة للأمة جمعاء.

كما أن الخلافات التي وقعت بين أفراد الأسرة الحاكمة دفعت الأطراف المتصارعة إلى عقد تحالفات قبلية، لكي يضمن كل طرف مساعدة هذه القبائل له من اجل الوصول إلى سدة الحكم، فاستغل رؤساء القبائل هذه التحالفات لتحقيق مصالحهم الذاتية في السيطرة والنفوذ، بعد أن وجدوا الظروف قد أصبحت مهيأة لذلك[2].

والواضح أن أمر الإمامة غدا أشبه ما يكون بستار تختفي وراءه طموحات بعض

1 - يعرف علم الاجتماع السياسي العصبية القبلية على أنها: رابطة الدم التي تربط بين أفراد قبيلة فيتميزون بها عن سواهم من القبائل، وميزة العصبية أنها توحد نظرة القبيلة أو العشيرة ضمن نطاق واحد، كما أنها توحد جهود وممارسات أفراد القبيلة أو العشيرة ضمن إطار واحد، وتجعلهم يصيبون ويعملون في الاتجاه نفسه ويفهمون الأمور من منظار واحد أيضا. انظر: غليون، برهان، والعوا، محمد سليم، حوارات لقرن جديد: النظام السياسي في الإسلام. ط1، دار الفكر، دمشق: 2004م، ص 304.

2 - الزبيدي، المرجع السابق، ص 39.

لكـــن تداركـــها الإلـــه

بفاضـــل، ملـــك مــــوالي

ملـــك شـــجاع باســـل

عالـــي المراتـــب ذو كمـــال

عـــدل عليـــم عـــالم

علـــم علـــى فـــوق المعـــالي

ومما يؤسف له أن هذه البيعة لم توقف الصراع فقد ظلت الضغائن في القلوب، وكثرت حركات التمرد في العديد من المناطق، وكان الإمام الجديد يعمل جاهدا على القضاء عليها. حتى شاءت الأقدار أن يلتقي بخصمه التقليدي خلف بن مبارك حيث اصطدما في معركة صحار والتي انتهت بمقتل الزعيمين في شعبان 1140هـ/مارس 1728م[1].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 993؛ المعولي، المصدر السابق، ص 282.

كان من الممكن تكرار الأمر وهو ما حصل فعلا في الخروج على الأئمة مهنا بن سلطان(1131هـ/1719م - 1133هـ/1720م)، ويعرب بن بلعرب (1133هـ/1721م-1135هـ/1722م)[1]. ويتكرر الأمر بعد ذلك في الصراع بين سيف بن سلطان الثاني وبلعرب بن حمير (1146هـ/1733م - 1151هـ/1738م)، ثم بين سيف بن سلطان الثاني وسلطان بن مرشد (1154هـ/1741م - 1156هـ/1743م).

وكان العامل الأخير والمتمثل في ضعف نفوذ العلماء وسيطرتهم على الموقف هو الذي أبعد الحكم اليعربي عن مبدأ الشورى، وأحقية مجلس شورى العلماء في انتخاب الإمام وفق المعايير والنظم الإباضية، وجعل الأمر أشبه ما يكون بنظام حكم قائم على الوراثة الأسرية[2].

وعند البحث في المصادر العمانية وموقفها من الأحداث الداخلية والحروب الأهلية في عهد اليعاربة، يتضح أنها وبدون استثناء تفصل في هذه الحروب، وتظهر استياءها لما أوقعته في البلاد من أضرار كبيرة، غير أنها لا تشير بشكل دقيق إلى الأسباب الفعلية التي أدت إلى نشوب هذه الحرب[3]. غير أن الإمام السالمي ربما يكون المؤرخ العماني الوحيد الذي حاول الوقوف على أسباب هذه الحرب؛ وذلك عندما عزا هذا الأمر إلى طريقة انتخاب الأئمة في عمان دونما مؤهلات ، على خلاف ما درجت عليه المبادئ الإباضية حيث يقول:

"انتفض الشر في عمان وجرت فيهم العصبية والحمية وأراد الرؤساء أن يجعلوا الدولة ميراثا خالفت أمر أهل العلم والفضل، ونسوا رد الأمر إلى أهله فمشت العصبية في القلوب"[4].

---

1 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج3، ص 252.

2 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 190.

3 - مجموعة باحثين، عمان في التاريخ، ط1، وزارة الإعلام، دار اميل، لندن: 1998م، ص 251.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 121.

زعماء القبائل[1]، كما أن هذا التطور الخطير الذي وصلت إليه الدولة اليعربية كان في الأساس ناتجا عن أسباب عديدة بعضها مباشر والآخر غير مباشر ويعود إلى الأحداث التي مرت بها الدولة في أول نشأتها، كذلك كان للانقسام القبلي الذي أفرزته هذه الصراعات أسباب ومعانٍ تستدعي الوقوف مطولا عندها بالإضافة طبعا إلى مجريات الحرب ونتائجها. وجميع ذلك سيكون محور النقاش في هذا الجزء من البحث.

أ) أسباب الحرب

كان للصراع الذي شهدته الدولة اليعربية في هذه الفترة (1131هـ/1719م-1140هـ/1728م) مسببات عديدة، وقد تم التطرق بشيء من التفصيل إلى ما تمت تسميته بجذور الصراع على الحكم أو الأسباب غير المباشرة، والتي تمثلت بالأساس في نظام الحكم الذي تم اتباعه، فمع التطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها عمان مع بداية حكم اليعاربة لم يواكب هذا الأمر بنفس المستوى تغير في آلية الحكم وطريقة تداوله[2].

ذلك أن نتائج سياسة توريث كرسي الإمامة وإن بدت منطقية في البداية نظرا للظروف المحيطة وقتها، إلا أنها كان لا بد وأن تصل يوما إلى هذا الطريق المسدود وغير السوي والذي تمثل في ترشيح سيف بن سلطان الثاني الذي لا يملك المؤهلات الشرعية الرئيسية لتولي منصب الإمامة[3].

ومع التطور الآخر والمتمثل في خروج سيف بن سلطان على أخيه بلعرب

1 - Risso, Patricia. Oman and Muscat: an early modern history. Great Britain: 1986, P 39.

2 - Bathurst, Maritime, Trades and Imamate Government, p 106.

3 - علي، المرجع السابق، ص 160.

وقد تطور الصراع في داخل عمان وسار من سيء إلى أسوأ فمع نجاح بلعرب بن ناصر في ثورته ضد الإمام يعرب، غير أن الأقدار شاءت في وقوع الخلاف الشديد بينه وبين الزعيم القبلي محمد بن ناصر الغافري الأمر الذي أشعل نار الفتنة من جديد لتصبح ذات طابع قبلي ومناطقي واسع، اتضح أكثر ما يكون في وقعة إزكي بين الإمام يعرب بن بلعرب ومالك بن ناصر أخ بلعرب وقائد قواته وهنالك دارت معركة عنيفة شارك فيها جمع كبير من أهل الشرقية وبني هناءة وقتل من الطرفين حوالي الثلاثمائة رجل[1]. وهزم جيش الإمام يعرب وتقدم مالك بن ناصر صوب منح[2].

وفيها أثار حربا كما يصفها السيابي "بغير هدى من الله"[3]، حيث أخذ ومن معه من العامة في القيام بأعمال النهب والسلب، والإغارة على كل من صادفهم دون سبب، وإفساد المزروعات وهدم الأفلاج. ومن منح اتجه إلى نزوى التي تكرر الأمر فيها وحوصرت حتى قدوم محمد بن ناصر الغافري الذي تمكن من فك الحصار الذي دام حوالي الشهرين. وانسحاب أتباع بلعرب بن ناصر بعد مقتل مالك بن ناصر[4].

في المقابل كان الشيخ الغافري بدوره قد خاض حروبا عديدة في المنطقة الغربية من عمان، حيث شهدت وقعات عظيمة منها بوادي ضنك[5]، وبوادي

1 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 160.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 976، 977.

3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 39.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 261-263؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 271،270.

5 - وادٍ يعبر ولاية ضنك ويتوسطها، سمي باسم الولاية. انظر : الزبير، محمد. موسوعة أرض عمان. ج2، ط1، مكتب مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي، مسقط : 2005م، ص 1216.

شكل النزاع حول خلافة الإمام سلطان بن سيف الثاني السبب المباشر للصراع الأسري بين اليعاربة، حيث سعى بعض زعماء اليعاربة ورؤوس القبائل في الرستاق إلى مناكفة العلماء وإثارة عدد من زعماء الأسرة ضد مرشحي العلماء، وربما كان من الممكن تدارك الأمر وحصره ضمن نطاق النزاع الأسري؛ غير أن ما شاب هذا الصراع من توترات طالت المجتمعات القبلية وحركت فيها العصبيات أدت إلى توسيع نطاق النزاع ليأخذ بعدا قبليا واسعا.

وقد تمثل هذا الأمر في عقد أطراف الصراع تحالفات قبلية لضمان تأييد أكبر عدد ممكن من الأتباع، فمع تحريض أهل الرستاق لبلعرب بن ناصر ودفعه إلى الخروج ضد الإمام يعرب بن بلعرب والقيام بأمر سيف بن سلطان الثاني، ما كان منه إلا أن استجاب لهم وقصد بلاد سيت[1] حيث مركز قبيلة بني هناءة[2].

من هنا بدأت تتشكل التكتلات القبلية والتي ستسهم في خلق الانقسام القبلي الذي ستعاني منه عمان لاحقا، فاتجاه بلعرب بن ناصر اليعربي إلى تلك القبيلة لم يكن من فراغ فمن المعلوم أن الإمام ناصر بن مرشد فرض عليها حظرا فيما يتعلق بالسلاح وبناء الاستحكامات العسكرية[3]، وقد عرض عليهم بلعرب بن ناصر اليعربي رفع هذا الحظر ومنحهم عطايا جزيلة، فما كان منهم إلا أن استجابوا له وانضموا إلى ثورته[4].

---

1 - قرية من أعمال مدينة بهلا في المنطقة الداخلية، يسكنها بنو هناءة. انظر: الخروصي. سليمان بن خلف. ملامح من التاريخ العماني. ط 3، مكتبة الضامري، السيب: 2002م، ص 357.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 972.

3 - ابن قيصر، المصدر السابق، ص 117.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 255؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 266.

في حين أن تطور الوضع السياسي في عمان منذ الانقسام الأول أواخر الإمامة الثانية (177هـ/793م- 280هـ/ 893م)، خلق نوعا من التشابك في المصالح السياسية والاقتصادية بين القبائل العمانية المختلفة، وأدى إلى تحطيم الكثير من النزعات القبلية القائمة على التقسيم العرقي[1]. كما أن ما صاحب الحرب الأهلية في هذه الفترة من أحداث كان له دور كبير في إيجاد هذه الامتزاجات القبلية المختلفة[2].

وعند الرجوع إلى المذكرة التي أوردها القنصل البريطاني مايلز Miles في أحد تقاريره. حيث قدم بيانا إحصائيا ضم مجمل القبائل العمانية وتقسيمها السياسي بين التكتل الهناوي والتكتل الغافري مع بيان مذهب كل قبيلة، وأشار إلى انتساب قبائل اليمن والنزار إلى الحزب الهناوي والغافري في أوائل القرن الثامن عشر وبأن كل قبيلة كبيرة أو صغيرة كانت قد انضمت إلى أحد هذين الحزبين السياسيين، وعلى الرغم من أن انتماء تلك القبائل إلى أحد هذين الحزبين لا يعني بالضرورة انتسابها العرقي إليهما. بل أن توافق المصالح هو الذي دفعها إلى الانضمام إليها[3].

- العقد، صلاح. التيارات السياسية في الخليج العربي. الأنجلو المصرية، القاهرة: 1983م، ص 47 - 48.

- شلبي، أحمد. موسوعة التاريخ الإسلامي، ج7، ط2، النهضة المصرية، القاهرة: 1982، ص 254.

- الخصوصي، المرجع السابق، ج2، ص 71.

- الضوياني، المرجع السابق، ص 278-279.

Anthony, John Duke. Historical and Cultural Dictionary of The Sultanate of Oman and The Emirates of Eastern Arabia. America: 1976, p 36.

1 - قاسم، المرجع السابق، ج1، ص 121.

2 - لوريمير، المصدر السابق، ج1 تاريخ، مج1، ص 140.

3 The Persian Gulf Administration Reports 18731947. Vol 2 (18791883-). Archive Editions, London,1986, p 2930-.

الصقل، والجو، والغبي[1]. لقد اتسعت بذلك رقعة النزاع وتحولت من حرب بين أفراد من الأسرة الحاكمة إلى حرب قبائلية[2].

ومع عدم إمكانية تجاهل دور القبلية في المجتمع العماني كأحد ابرز مكوناته والتي شكلت عاملا مهما في تحريك أحداث تاريخه[3]، والتي عمل نظام الإمامة على الاستناد عليها وتكييفها وفق مبادئه، غير أنها في المقابل وفي حالة انعدام التوازن القبلي وضعف سلطة الحكومة المركزية غالبا ما تفرز إذ ذاك عصبيتها القبلية التي يمكن أن تسهم في إسقاط الإمامة نفسها[4]، لقد بدا واضحا مدى التطور الخطير الذي وصلت إليه الأمور من خلال تبلور الانقسام القبلي والذي عرف بالهناوي الغافري.

ب) ظهور الحزبين: الغافري الهناوي

أطلق اسم الغافرية على أتباع الزعيم محمد بن ناصر الغافري ذي الأصل العدناني، بينما أطلق على منافسيهم اسم الهناوية نسبة إلى الزعيم خلف بن مبارك الهنائي ذي الأصل اليمني، والذي قاد حركة المعارضة ضد الزعيم الغافري[5]. وقد فسر عدد من الباحثين هذا الانقسام على أنه صورة من صور التعصب التقليدي بين عرب الشمال وعرب الجنوب، فالكتلة الغافرية هي كتلة القبائل العدنانية في مقابل الكتلة الهناوية وهي كتلة القبائل اليمنية[6].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 978؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 295.

2 - السيابي، المرجع السابق، ص 40.

3 - فوزي. فاروق عمر. الخليج العربي في العصور الإسلامية. ط1، دار القلم، دبي: 1983م، ص 327.

4 - غباش، المرجع السابق، ص 24.

5 - السالمي، التحفة، ج2، ص 133.

6 - من ذلك:- لوريمير، ج. ج. السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية. تر: مجموعة باحثين، ج1 تاريخ، مج2، ط1، دار غارنت، لندن: 1995م، ص 139-140. =

مركزا في ذلك على الأفلاج وأساليب الري المستخدمة باعتبارها قد شكلت مصالح اقتصادية لمجموعة من القبائل التي تعتمد حياتها على الأفلاج ومن ثم تشكلت وحدة سياسية إقليمية من مجموعة هذه القبائل وأسهم العامل الاقتصادي بدور كبير في تشكيل اتجاهاتها من حيث ولاؤها لإحدى التكتلين الهناوي أو الغافري بصرف النظر عن العصبية القبلية التقليدية[1].

وقد كان لنمط التقسيم الجغرافي لأغلب المدن العمانية وأثر ذلك على منابع المياه واتجاه انحدارها دور أساسي في تشكيل هذا التقسيم، حيث تنقسم عموما إلى قسمين منفصلين، أعلى (العلاية) وأسفل (السفالة) ولكل منها فصيل واحد يسيطر عليها. مثال ذلك نزوى نجد في العلاية هيمنة القبائل الغافرية في حين سيطرت القبائل الهناوية على السفالة. كذلك وادي سمائل حيث الهناوية في العلاية والغافرية في السفالة[2].

تعد التحالفات سمة بارزة من سمات الإنسان السياسية، والتحالف بين عدد من الأطراف يفترض أن الدوافع الكامنة وراء تشكيله هي التعاون النشط وزيادة القوة العسكرية[3]. وفي الحالة العمانية كان لهذه التحالفات دور في التعامل مع الصراع بشكل يتيح إمكانية القدرة على جمع جيش في وقت قصير، وجعل الإمكانيات الاقتصادية لأطراف التحالف في خدمة الجميع[4]. والتحالف إحدى هذه المزايا التي يسميها العمانيون أنفسهم بـ "الشف"، وهو نظام دفاع تلقائي يبنى بالدعم المشترك بين العشائر لحماية الحقوق والممتلكات في مناطق الاستقرار[5].

1 - Wilkinson, Ibid, p 179.

2 - Alzidy, op.cit, p 23.

3 - Hawley, op.cit, p 81.

4 - Alzidy, op.cit, p 25,26.

5 - Wilkinson, Op. cit, p 179.

في حين كشف مسح الدكتور محمد مرسي حول الكتلتين وأصول القبائل التي تنضوي تحتهما، أن التكتل الغافري يضم إليه قبائل يمنية تكاد تتساوى في أعدادها مع القبائل العدنانية، وكذلك الحال بالنسبة للكتلة الهناوية أو التكتل الهناوي الذي كان بدوره يضم قبائل عدنانية تكاد تتساوى مع القبائل اليمنية[1].

كذلك اشتط البعض في أمر تفسير الانقسام فأضاف إليه البعد الطائفي أو المذهبي فالغافرية حسب رأيهم كانوا في الغالب من الفئات السنية في حين أن الهناوية كانوا من الإباضية[2]، وبالرجوع إلى كلا المسحين السابقين نجد خطأ هذا الافتراض، حيث إن كلا الحزبين كانا يضمان قبائل من المذهبين. والواقع يشير إلى أن أغلب من كتب عن هذا الانقسام أشار إلى أن المذهب لم يكن عاملا في صياغة خيار القبائل حيث شمل كلا الفصيلين مزيجا من القبائل الإباضية والسنية، بل في أحيان كثيرة يوجد تعدد مذهبي داخل القبيلة الواحدة[3].

ويذهب ولكنسون Wilkinson إلى أن ظهور الكتلة الهناوية والكتلة الغافرية بالانتماءات القبلية المختلطة فيها يعد تطورا ضخما في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العمانية إذ أن هذين التكتلين أعادا تشكيل تحالفات القبائل وولائها من العصبيات المحلية القبلية إلى تحالف سياسي واقتصادي جديد[4].

1 - عبد الله. محمد مرسي. إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (1793- 1818م). المكتب المصري الحديث، القاهرة: 1978م، ص 65 - 66.

2 - حنظل. فالح. المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة. ج1، أبو ظبي: ب.ت، ص 129- 130؛ العقاد، المرجع السابق. ص 48؛ شلبي. المرجع السابق، ص 254؛ Anthony, Op. cit, p 36.

3 - Alzidy, Saif Ali. Omani Tribal Coalitions: Alliances or Unique Means of Coexistence. Thesis unpublished, University of Salford, (Salford,1995), p 46

عبد الله، المرجع السابق، ص 59.

4 - Wilkinson, J. C. Water and Tribal Settlement in South- East Arabia: A Study of the Aflaj of Oman. Clarendon Press, Oxford: 1977, p 187 in:7.

حول القبيلتين في عمان، وما زال الاهتمام به حتى يومنا هذا، إذ ما زالت القبيلتان في توازن الغافرية في الغرب والهناوية في الشرق"[1].

وبعيدا عن التأثيرات السلبية العميقة التي أحدثها هذا الانقسام غير أنه كأي حدث تاريخي حمل في طياته بعض الإيجابيات التي يمكن تلخيصها في الآتي[2]:

- إنقاذ القبائل الصغيرة من الانقراض وذلك بانضمامها في تحالفات من أجل الحماية كفلت لها الحفاظ على هويتها في مجموعة أكبر.

- توحيد القبائل المنضوية في تحالف واحد وفق هدف الدفاع عن النفس وتحقيق أهداف مشتركة.

- الحفاظ على أقدم أسماء القبائل وهويتها.

- الحفاظ على نقاء القبائل عن طريق إزالة الضرورة لجلب غير العرب باستثناء قلة من العبيد.

- اتفاقيات الدفاع المشترك بين القبائل.

- وقوف بعض القبائل على الحياد وقيامهم بدور الوساطة بين الأطراف المختلفة وقت الحرب.

- الحفاظ على الموروث القبلي وتعزيزه، مثل: الفخر والشجاعة، والنخوة، وحماية الجار، والكرم.

---

1 Ibn Sarhan, Sarhan Ibn Said. Annals Of Oman to 1728, Translated and annotated by: E.C. Ross, the Oleander Press, Cambridge: 1984, p 86.

2 - عبد الله، المرجع السابق، ص 67 ؛ Alzidy, op.cit. p 24.

كما أن هذا التحالف يقوم في الأساس على جوانب إقليمية جغرافية ذلك أن إخفاق إحدى المجموعات القبلية في الانفراد بالسيطرة الشاملة على الأراضي في المراكز الكبرى وخطوط الاتصال الاستراتيجية، يدفعها إلى تحقيق أهدافها بالتحالف مع الآخرين[1]، غير أنه لا يمكن إغفال الجوانب الأخرى في بقاء تحالفات الشف وأبرزها العداوات المستديمة، ومسألة الشرف القبلي أو الثأر. فانسجام هذه المجموعات يعود إلى خليط من مفاهيم الشرف العشائري، والمصالح الاقتصادية، والطموحات الإقليمية.

وقد توافرت عدد من العوامل التي سارعت في تأجيج هذا الصراع والدفع به نحو مزيد من التخندق لكل طرف. ومن ذلك محاولة القبائل الكبرى السيطرة على القبائل الأصغر، كما أن الانقسام حدث في وقت من التراجع الثقافي والفكري وضعف موقف العلماء وسلطتهم. كذلك حب السلطة والطموحات القيادية لدى زعيمي الصراع. والعامل الأهم وهو غياب الحكومة المركزية[2]

لقد استمر هذا التحالف قرابة القرنين من الزمان، وعرف قدرا كبيرا من التماسك الداخلي حيث حرص كل فصيل على أن لا يسيطر عليه الفصيل الآخر، كما لقي اهتماما كبيرا من قبل الكتاب الأوروبيين في محاولتهم لفهم التركيبة القبلية الأثنية لسكان المنطقة. وكيفية عمل الانتماءات القبلية ومدى تأثيرها على السكان والى ذلك يشير السير ادوارد روس E. C. Ross بقوله: "... كانت الحرب الأهلية صعبة للغاية بين الغافرية والهناوية. وهذا ما اهتم به الكتاب الأوروبيون

1 - ولكنسون. الإمامة في عمان. ص 172.

2 - Risso, Op. cit , p 39

مسندم شمال عمان[1]. في الوقت نفسه كان الشيخ خلف بن مبارك الهنائي الملقب بالقصير وهو من سكان الغشب إحدى قرى الرستاق قد سيطر على حصون مسقط ومطرح بالإضافة إلى بركاء[2]. ومنها سوف تبدأ المواجهات بين الطرفين والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين الأولى قبل تنصيب محمد بن ناصر بالإمامة، ويشتمل على:

- **معركة بركاء 1135هـ/1723م**

أرسل الغافري أحد أتباعه ويدعى علي بن محمد الخروصي، المكنى بأبي جامع واليا لحصن بركاء. فما كان من أتباع الهنائي إلا أن قتلوه. وعاد أصحابه إلى الرستاق[3]. عندها اشتد غضب الغافري فسار بحملة كبيرة. قسمها إلى ستة أقسام. قسم يقوده رحمة بن مطر القاسمي الهولي بقومه. وقسم يقوده حمزة بن حماد القليبي بقومه. وقسم عليه أحمد بن علي الغافري بالعسكر الذي خرج من عند محمد بن ناصر الغافري. وقسم على رأسه محمد بن القاضي عدي بن سليمان الذهلي بالقوم الذين جاء بهم من الصير. وقسم يقوده راشد بن عبد الله الكعبي، وأخيرا قسم عليه محمد بن ناصر الحراصي بقومه[4].

سار الجمع حتى نزلوا بالمصنعة[5]، فورد من قرع الدرمكي لرحمة بن مطر أنك لا تصل إلينا فنحن واصلون إليك. على سبيل التهديد. فما كان من الأخير إلا أن

1 - Hawley, op.cit. p 82.

2 - ابن رزيق. الصحيفة القحطانية، ج3، ص 569؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 164.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 980؛ المعولي، المصدر السابق، ص 266.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 273.

5 - مدينة على ساحل الباطنة. تعد ميناء مهم ورافد تجاري للرستاق ووادي بني خروص. يقطنها قبائل متعددة منها: يال سعد، يال بريك، النوافل، البلوش. أنظر: لوريمير. المصدر السابق، ج2 جغرافيا، مج5، ص 62.

- يمكن اعتبار تحزّب أي قبيلة للكتلة الغافرية أو الكتلة الهناوية في تلك الفترة من أكبر الأدلة على عمانية القبيلة ودخولها في حدود الكيان العماني، إذ لا يوجد أثر لهذه العصبية في شبه جزيرة قطر أو في ساحل الإحساء أو جنوب اليمن.

ج) مراحل الحرب ونتائجها

بعد سيطرة الشيخ محمد بن ناصر الغافري على الرستاق، وصلته إمدادات من القبائل الشمالية حيث قدم حوالي ألف ونصف من بني قليب[1] وبني كعب[2]، ووصل رحمة بن مطر الهولي[3] مع جمع من قومه يقدر بخمسة آلاف من بدو وحضر[4]، وقد وصفت المصادر التاريخية بعضهم بأنه لا يعرف العربية ولا يميز صديقا من عدو[5]. وربما كانوا في الغالب من قبائل الشحوح القاطنين شبه جزيرة

1 - بنو قليب: قبيلة عدنانية مضرية تنتسب إلى قليب بن عمرو بن تميم بن مر، انظر: ابن حزم، علي بن احمد بن سعيد. جمهرة انساب العرب، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت: 1983م، ص 190، ومن خلال ما ورد لدى الأزكوي يبدو أنهم كانوا يسكنون بالقرب من وادي الجزي. انظر: الأزكوي. المصدر السابق، ج3. ص 986. وفي كتاب "الإسعاف" نجد ذكر لقبيلة بني كليب وهم نزاريون ينتسبون إلى كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، انظر: السيابي، سالم بن حمود. إسعاف الأعيان في انساب أهل عمان. ط1، المكتب الإسلامي، بيروت: 1384هـ، ص 67.

2 - بنو كعب: قبيلة عدنانية مضرية تنتسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصة، ويسكنون في منطقة الظاهرة وعلى وجه الخصوص محضة. وفي بعض ولايات الباطنة الشمالية، أنظر: السيابي، الإسعاف. ص 57؛ الحديدي، عادل. المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عمان. ط1، وزارة الداخلية، مسقط: 1982م، ص 112، 151-154.

3 - هو الشيخ رحمة بن مطر بن كايد بن قاسم القاسمي الهولي شيخ الصير جلفار، مؤسس إمارة القواسم، انظر: السيابي. سالم بن حمود. إيضاح المعالم في تاريخ القواسم. تح: أحمد التدمري، المطبعة التعاونية، دمشق: 1976م، ص 30، 35.

4 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 979.

5 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 980؛ المعولي. المصدر السابق. ص 266؛ ابن رزيق. الشعاع الشائع. ص 298.

- معركة السليف[1] **1135هـ/1723م.**

تمكن أحد أتباع خلف الهنائي ويدعى سعيد بن جويد الهنائي من دخول السليف مع الصواوفة[2]، فسار الغافري إليهم حيث رفض أهل السليف التسليم له. فهجم على حصن المراشيد من أهل السليف فهدمه على من فيه من رجال ونساء وأطفال. فطلب سعيد بن جويد الانسحاب فسمح له الغافري بذلك[3]، وبقي بالسليف حصن الصواوفة وحصن المناذرة[4]. حيث صالح المناذرة وأدوا الطاعة للغافري في حين رفض الصواوفة ذلك، فحاصرهم قرابة الشهرين وجعل يمعن في قتلهم وقطع نخيلهم، وانتهى الأمر بأن صالحوه على هدم حصنهم بأيديهم، فهدموه[5]. وقد بعث الشيخ عمر بن مسعود المنذري للزعيم الغافري بقصيدة يذكر فيها تخريب البدو وإفسادهم في السليف ويطلب منه إعادة بناء حصن الصواوفة فوعده بأن يصل إليه بنفسه[6].

1 - السليف: قرية من قرى ولاية عبري تقع في الجنوب الشرقي من عبري وتبعد عنها بحوالي 3 كم، يقطنها المناذرة، والصواوفة، والعزور، وبنو هناءة، والمراشيد. انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 362.

2 - الصواوفة: قبيلة مضرية عدنانية تنتسب إلى صوافة بن مر بن أوس بن طابخة بن الياس بن مضر، ومفردها صوافي، واكثر تواجدهم في السليف وفي سناو. انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 280.

3 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 303؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 135، 136.

4 - المناذرة: قبيلة قحطانية، وتنسب إلى المنذر بن امرؤ القيس بن بشجب، ومفرده منذري، ويقطنون السليف والرستاق، وتوجد أقلة منهم في بعض الولايات العمانية، ينتمون إلى الحلف الهناوي. الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 250.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 270؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 275.

6 - مؤلف مجهول، سيرة الإمام محمد بن ناصر الغافري، ورقة 26.

أرسل العيون لترصد قرع وأصحابه والتقى الجمعان بموقع يسمى القاسم، وقتل قرع الدرمكي وهزم أصحابه، وجرح من أتباع الهولي أحد قادته ويدعى قضيب[1]. في الوقت نفسه وصل خلف بجمع كبير من قوات برية وبحرية والتقى الطرفان غربي بركاء حيث مني أتباع خلف بالهزيمة بعد أن أغرقت أغلب سفنه ضربا بالمدافع وقتل من أتباعه نحو ألف واثني عشر رجلا[2].

- **معركة ينقل 1135هـ/1723م**

أقام الغافري في الرستاق قدر شهرين أصيب فيها بالجدري حتى خيف عليه من شدته، غير أنه تعافى بعد مدة، وجمع قواته متوجها إلى ينقل، وأسند أمر الرستاق إلى محمد بن ناصر الحراصي، ومعه سنان بن محمد بن سنان المحذور الغافري قائدا على العسكر[3]. عسكر الغافري في مقنيات حيث أرسل إلى قبائل الظاهرة فحشد قوات ضخمة أغلبها من بني ياس[4]، فكان مجمل جيشه قدر اثني عشر ألفا، وقد أرسل لأهل البلد يطلب منهم تسليم الحصن فرفضوا، فوقع الصدام بين الطرفين وقتل من بني علي[5] قوم كثيرون منهم ابن شيخهم سليمان بن سالم العلوي، واشتد الحصار عليهم، وانتهى الأمر باستسلام المحاصرين وتسليم الحصن بعد أن تم ردم الفلج عنهم ولم يبق معهم ماء[6].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 980؛ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 580.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 267، 268؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 166.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 274.

4 - بنو ياس: قبيلة عدنانية، من ياس بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن بن منصور، يقطنون مناطق لوا ومراعي الظفرة وأبو ظبي ودبي والعين، ينتمون إلى الحلف الهناوي، انظر: ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 221؛ السيابي، الإسعاف، ص 28.

5 - بنو علي: قبيلة قحطانية أزدية ينتسبون إلى علي بن سودة بن علي بن عمرو بن عامر ماء السماء، يقطنون ينقل من أعمال الظاهرة، وينتمون إلى الحلف الهناوي، انظر: السيابي، الإسعاف، ص 128.

6 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، 981، 982؛ المعولي، المصدر السابق، ص 268، 269.

الطاعة فرفضوا فهجم عليهم وقتل منهم الكثير. ثم هجم على العارض وهي لبني عدي واستولى عليها. كما استولى على غمر وخلصت له أغلب بلدان بني هناءة[1].

- **معركة منح** 1136هـ/1724م

عاد الغافري إلى نزوى حيث استقر بها ستة أشهر وبعد انقضاء شتاء 1136هـ/ 1724م. أرسل إلى أهل منح يدعوهم إلى طاعته فأبوا فسار إليهم بجيش كبير فحاصرهم وأخذ يقطع نخيلهم. فرضخوا له ودخلوا في طاعته. بعدها سار إلى الظاهرة ونزل في الغبي وجمع أتباعه. وأمر أهل الظاهرة ووادي بني غافر بحمل التمر إلى الحزم[2].

- **معركة نخل** 1136هـ/1724م

تعد هذه المعركة من أقوى المعارك بين الطرفين وأشدها فداحة حيث سار خلف الهنائي بقومه ونزل بوادي المعاول وبها أتباعه. ومنها هجم على نخل فحاصرها. وكان القائم بأمرها مرشد بن عدي بن جاعد اليعربي[3]. وبعد أربعة أشهر من الحصار تمكن خلف وأتباعه من حرق الحصن وهدم جزء منه. فهرب أهلها إلى الطو وبلدان بني جابر في سمائل. كما قام المعاول بهدم حجرة الجناة[4]. وظلت نخل طوال فترة الحرب الأهلية خالية من سكانها حيث تم تقسيم نخيلها على بني هناءة. وظلوا بها حتى حكم سيف بن سلطان فتم إعادة أهلها إليها[5].

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 272.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 984؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 304.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 273.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 277.

5 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 171.

- هجوم خلف الهنائي على الرستاق، واستيلاء أتباعه على صحار 1135هـ/1723م

استغل الزعيم الهنائي خلف بن مبارك انشغال الغافري بحروبه في الظاهرة، فسار بقومه إلى الرستاق حيث حاصرها وقتل سنان الغافري، وأجبر الوالي محمد بن ناصر الحراصي على الخروج من الحصن بعد شدة قتال وهدم للحصن، واستقر أهل الرستاق في أموالهم وبيوتهم[1]. وقد تمكن أحد أتباعه ويدعى سباع العموري من أخذ حصن صحار، ولم يجد الغافري مجالا للمضي إلى الرستاق وصحار قبل إنهاء حصاره على السليف[2].

- هجوم خلف الهنائي على الحزم[3] 1135هـ/1723م

بعد سيطرته على الرستاق سار خلف إلى الحزم حيث حاصر حصنها، وكان الوالي فيه عمر بن مسعود بن صالح الغافري، وقطع عنهم الفلج، غير أن الوالي وأتباعه صمدوا وأبوا الاستسلام، وأرسل إلى محمد بن ناصر يخبره بأمر الحصار وأنه لم يبق معهم إلا بركة قليلة، فما كان من الغافري بعد إنهاء أمر السليف إلا أن سار إلى الحزم وهزم خلف وأتباعه وفك الحصار عن الحزم[4].

- معركة بلاد سيت 1135هـ/1723م

بعد إنهاء أمر الحزم لم يتجه الغافري إلى الرستاق، بل عاد إلى الظاهرة، حيث حشد أتباعه من البدو والحضر وسار إلى بلاد سيت، وطلب منهم الدخول إلى

1 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 169.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 982.

3 - قرية من أعمال ولاية الرستاق ، يقطنها اليعاربة، وبني غافر. لوريمير، المصدر السابق، ج2 جغرافيا، مج3، ص 154.

4 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 303 - 304.

فحاصرهم[1]. وأثناء الحصار خرج ابن جويد خفية ومر بالظاهرة ومنها إلى صحار يجمع أتباعه لنصرة قومه المحاصرين، فانضم له أهل ينقل حيث نكثوا الصلح، وأثناء عودته مر بقرى عملا. وضم. وجمع إليه أقواما كثيرة حيث قام بالإغارة على أعوان خصمه الغافري[2].

وظل يجوب بجيشه من الشرقية إلى الغربية، وأكثر من قطع نخيل أعدائه وردم أفلاجهم. وقد وصل إلى فلج العيشي إحدى قرى ولاية الحمراء، ومكث فترة لا يعلم أين هو. فبث الغافري العيون حذرا من أن يهجم عليه ابن جويد على غفلة، ثم جاءته الأخبار أن ابن جويد في قرية ضم، ويستعد للتوجه صوب الغافات، فأمر قواته بالتوجه نحوهم وملاقاتهم خارج البلد. حيث اشتد القتال، وقتل ابن جويد كما قُتل من أصحابه غصن العلوي أحد شيوخ بني علي أهل ينقل، وفر أتباعه[3].

أمر الغافري بسحب جثة ابن جويد حيث ألقيت في حصن الغافات الذي تحصن به قومه وفيهم عائلته وذلك لبث اليأس في قلوبهم. غير أنهم لم يستسلموا وظلوا يقاومون الحصار قدر شهرين. حتى فرغ ما عندهم من الطعام، ثم استسلموا لقائد الغافري ويدعى مبارك بن سعيد بن بدر الغافري. وانتهى الأمر بهم إلى أن يهدموا حصنهم بأيديهم، وبقي حصن العقير حيث تولى أمره راشد بن سعيد بن راشد الغافري بعد عزل مبارك بن سعيد. فحوصر الحصن حتى أنهك من بداخله فاستسلموا وتم هدم الحصن[4].

---

1 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 583.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 275.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 984، 985.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 276، 277؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 307، 308.

- **هجوم الغافري على العوامر[1] وآل وهيبة[2]** 1136هـ/1724م

سار محمد بن ناصر إلى بلدان العوامر في الشرقية فالتقى بهم في جمع ضم العوامر وآل وهيبة وبني هناءة، فدارت معركة عظيمة كادت الغلبة فيها أن تكون على أصحاب الغافري، غير أنهم ثبتوا فهزم الطرف الآخر وعمّ فيهم القتل حيث انسحبوا إلى حجرة العاقل، فرجع الغافري عنهم بعد انتصاره واستقر المقام به في جبرين[3].

- **الحرب بين الغافري وابن جويد** 1136هـ/1724م

توجه الغافري إلى الظاهرة حيث جمع عدداً من أتباعه وبعدها سار إلى نزوى حيث انضم له جمع كبير من بني ريام[4] وأهل إزكي، وسار إلى سيفم[5] وأرسل إلى ابن جويد الهنائي ومن معه من أهل العقر[6] والغافات[7]، فامتنعوا عن الاستجابة له

1 - العوامر: قبيلة مضرية عدنانية، تنسب إلى عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن. منتشرين في عدة مناطق واغلبهم في أزكي. والسيب. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 54 وما بعدها؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 277.

2 - آل وهيبة: قبيلة مضرية عدنانية. تنسب إلى وهب الأكبر بن الأضبط بن كلاب بن عامر بن صعصة، تضم بطوناً عديدة. يقطنون المنطقة الشرقية ومركزهم بلدة السديرة. ينتمون إلى الحلف الهناوي. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 36؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 277.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 274، 275.

4 - بنو ريام: قبيلة يمانية من قضاعة تنسب إلى ريام بن الحارث بن عبد المدان بن حمير، وهم حلف يجمع قبائل عديدة تعد من أكبر القبائل العمانية، فهم في الأصل قبائل لا قبيلة واحدة. مركزهم الجبل الأخضر. ويعدون من أبرز القبائل الغافرية. انظر: السيابي. الإسعاف. ص 133 - 135؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 251؛ مايلز، المرجع السابق، ص 268.

5 - قرية من أعمال ولاية بهلا في محافظة الداخلية. يسكنها بنو شكيل وبنو هناءة. انظر: الخروصي. ملامح من التاريخ العماني، ص 357.

6 قرية من أعمال ولاية بهلا في محافظة الداخلية. يسكنها بنو معن وال جديد. انظر: الخروصي. ملامح من التاريخ العماني، ص 357.

7 - قرية من أعمال ولاية بهلا في محافظة الداخلية. يسكنها بنو هناءة. انظر: الخروصي. ملامح من التاريخ العماني، ص 357.

الثاني، وترك لهم حرية اختيار من يشاؤون، غير أن أهل نزوى لم يقبلوا منه ذلك خوف انتقام الطرف الآخر[1]، وانتهى الأمر بعد مفاوضات أغلق فيها باب الحصن، واستمرت قرابة اليوم والليلة إلى عقد الإمامة لمحمد بن ناصر في محرم سنة 1137هـ/ سبتمبر 1724م. وقد نودي بما يشبه العفو العام بالعزة والأمان لكل قبيلة تريد المواجهة من يمن ونزار، ومن بدو وحضر[2].

لم تكن الحروب التي وقعت في هذا القسم أي بعد تنصيب الإمام الغافري بنفس القوة مقارنة بسابقتها. حيث شهد أول حكمه بعض الثورات والحروب المتفرقة. مثل قيام مانع بن خميس العزيزي بالاستيلاء على حصن الغبّي بالظاهرة، وإغارة مهنا بن عدي بن مهنا اليعربي ومعه أحد قادة بني ريام ويدعى عامر بن سليمان بن بلعرب الريامي على بركة الموز. وقد تمكن الإمام من إخماد هذه الحركات والقضاء عليها[3].

بقي التوتر قائما بين الإمام وخصمه القوي خلف بن مبارك. ففي الوقت الذي دانت فيه أغلب المناطق الداخلية من عمان لسلطة الإمام الغافري، كان خلف يسيطر على أجزاء مهمة من الساحل حيث اتخذ من مسقط مقرا له وهي الميناء التجاري المهم. كذلك مطرح، وبركاء[4]، في حين كانت صحار بيد سباع العموري وهو كما وصف كانت ميوله لخلف بن مبارك باطنا وظاهرا[5]. ومعظم الموارد الرئيسية العمانية تأتي من هذه المنطقة. لنشاطها البحري الواسع. وسيطرة الهناوية عليها تعني السيطرة على الموارد الرئيسية العمانية[6].

1 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 280.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 988.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 279، 280؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 310.

4 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 60.

5 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 276.

6 - Bathurst, Maritime, Trades and Imamate Government, p 105.

- **معركتا المضيبي وإبراء 1136هـ/ 1724م**

انتقل ميدان الصراع إلى أقصى الشرق من عمان حيث توجه الغافري إلى بلدان الحبوس[1] من الشرقية والتقى هنالك بجيش خلف الهنائي، فوقع الصدام بين الطرفين وانهزم خلف وفر أتباعه حيث تحصنوا بحجرة المضيبي، ومن ثم صالحوا الغافري، في وقت كان خلف متخفيا فيه بحجرة المضيبي، وبعد أن علم الغافري بذلك لم يستحسن نكث الصلح[2].

خرج خلف من المضيبي قاصدا إبراء حيث استجار بأتباعه من الحرث[3]، فما كان من الغافري إلا أن تبعه وطلب منهم إخراج خلف فأبوا فحاربهم وجعل يقطع نخيلهم ويدمر أفلاجهم، عندها رأوا أن لا طاقة لهم بحرب الغافري فأخرجوا خلف من عندهم خفية حيث سار إلى مسقط، وصالحوا الغافري فخلصت له جميع حصون الشرقية[4].

بعد مجمل الانتصارات التي حققها الزعيم الغافري يبدو أنه وجد في نفسه الأهلية لتولي منصب الإمامة، إذ أرسل إلى رؤوس القبائل وأهل العلم واجتمع بهم في نزوى، وأعلن عن رغبته بالتخلي عن منصب الوصاية على سيف بن سلطان

---

1 - الحبوس: قبيلة عدنانية تنسب إلى شهاب بن النويرة بن عمر بن الحارث ويصل نسبهم إلى ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وحبس لقب. يقطنون الروضة والمضيبي من أعمال محافظة الشرقية، وينتمون إلى الحلف الهناوي. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 40، 41؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 275.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 986.

3 - الحرث: قبيلة قحطانية أزدية، ينسبون إلى الحارث بن كعب بن اليحمد، ويضمون بطوناً عديدة، يقطنون إبراء والقابل من محافظة الشرقية. يعدون من ابرز القبائل الهناوية بالمحافظة. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 114؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 244.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 278.

ونصب فيها واليا من قبله[1]، ومضى من هناك قاصدا صحار، حيث التقى بجموع بني هناءة ووقع القتال، وكانت الهزيمة على بني هناءة، حيث سيطر الإمام على معظم البلد باستثناء الحصن الذي كان بيد أعدائه، في الوقت الذي بث فيه العيون ترقبا لهجوم خصمه خلف حيث وصلته الأخبار أن الأخير جمع أنصاره وأنه نزل بحصن صحم[2].

معركة صحار ومصرع الزعيمين 1140هـ/1728م

بعد أن بسط الإمام الغافري سيطرته على معظم أنحاء صحار وسلم له أهلها، نادى مناديه فيها بالأمان لكل أحد، وأمّن سكانها من جميع الطوائف[3]. وكون جيشه في أغلبه يتكون من قبائل الشمال بني ياس، والنعيم[4]، وبني قتب[5]، فقد أراد خلف إبعاد هذه العناصر عن الإمام فشرع في حيلة أوعز من خلالها لأحد الزراع بان يخرب زرعه ويشتكي للإمام ناسبا هذا الفعل لأتباعه من البدو. فعرض عليه الإمام الغرامة قدر خمسمائة محمدية فرفض إلا أن يتم عقابهم، فما كان من الإمام إلا أن جلد المتهمين وأوثقهم في الحبال، فكانت ردة فعلهم كما توقع خلف حيث انسحبوا عن الإمام مغاضبين له ففقد بذلك جزءاً كبيرا ومهما من جيشه[6].

1 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 992.

2 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 993؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 315.

3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 85.

4 - النعيم: قبيلة قحطانية أزدية، تنسب إلى نعيم بن عمران بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء، ينتمون إلى الحلف الغافري. انظر: الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 255؛ مايلز، المرجع السابق، ص 266.

5 - بنو قتب: قبيلة عدنانية مضرية، ينتسبون إلى ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، منازلهم في ضنك، والبريمي، والسنينة، ينتمون إلى الحلف الغافري. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 69. مايلز؛ المرجع السابق، ص 260.

6 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 993، ابن رزيق، الفتح المبين، ص 285، 286.

حرص الإمام الغافري على استعادة هذه الأجزاء المهمة من عمان وكان عليه قبل كل شيء تأمين الطريق بين الساحل والداخل، والذي يمر في الأساس عبر وادي سمائل وهي حلقوم عمان كما توصف، فشن حملات عديدة تمكن فيها من إخضاع خصومه من أهل سمائل حيث صالحه البعض في حين واجهه الآخر بالقتال فتمكن من البكريين[1]، وهزم أولاد سعد أمبو علي[2] وهدم حجرتهم، وخضعت سمائل له حيث سلمت زكاة ثلاث سنين[3].

بعدها اتجه إلى الحيل من الباطنة حيث كان هدفه قطع الطريق على خلف حين توجهه إلى الرستاق غير أن الأخير لم يخرج، وظل الإمام قدر نصف شهر، وعاد بعدها إلى جبرين التي اتخذها مقرا له، وعمل في أثناء ذلك على توطيد الأمن بعد أن شرع جماعات من البدو في قطع الطرق وترويع الناس، فحاربهم ودمر السديرة عاصمة آل وهيبة، حيث كفوا عن غاراتهم[4].

لم يكن بالإمكان للإمام أن يترك صحار في قبضة خصمه خلف الهنائي، حيث أمر بالحشد على جميع من أطاعه من عمان غربها وشرقها، فاجتمعت إليه بجبرين جموع عظيمة، وسار إلى ينقل حيث أنهى أمرها وقيد شيوخها وأرسلهم إلى جبرين

1 - البكريين: قبيلة يمانية من طيء. ويذهب المؤرخ السيابي إلى أنهم بخلاف بني بكر النزاريين، بل هم بطن من طيء، من سعد بن نبهان بن عمرو بن الغوث بن طيء. منازلهم سمائل. ينتمون إلى الحلف الهناوي. انظر: السيابي، الإسعاف، ص 28، 148.

2 - أولاد سعد أمبو علي: قبيلة يمانية من طيء تنسب إلى سعد بن نبهان بن عمرو بن الغوث بن طيء. ومفردها سعدي. يقطنون سمائل، وينتمون إلى الحلف الهناوي. وهم بخلاف آل سعد القاطنين في الباطنة. إذ هؤلاء من سعد هوزان عدنانيون. انظر: السيابي، الإسعاف. ص 148؛ الخروصي، ملامح من التاريخ العماني، ص 253.

3 - الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 990.

4 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 589.

وقد ولدت هذه الانقسامات آثارها السلبية على الحياة الاقتصادية، فالقوى العاملة أصبحت مستنزفة في القتال مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي، كما أدت عمليات التخريب العمد لممتلكات الخصم لاسيما قطع النخيل[1]، وإتلاف المحاصيل الزراعية وردم الأفلاج[2] إلى إضعاف المخزون الغذائي وانتشار حالات نقص الطعام[3]. إلى جانب الخسائر البشرية الفادحة حيث فشا القتل في الطرفين المتصارعين. وعبر عن ذلك أحد التقارير الفرنسية العائدة لعام 1723م، وأشار إلى أن ما يربو على أربعين ألفا قد قتلوا في عمان خلال سنتين فقط من الصراع الدائر فيها[4]. يضاف إلى ذلك عمليات الهدم للحصون والقلاع والأسوار أثناء الهجوم والحصار، والتي أودت بالكثير من المنجزات العمرانية التي شيدت في مرحلة قوة الدولة[5].

أما على المستوى الخارجي فقد فقدت عمان جزءاً من مكانتها في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقيا، حيث استطاع البرتغاليون الاستيلاء على ممباسه

1 - مثال ذلك: معركة السيف وحصار حصن الصواوفة، حيث أمعن الغافري في قطع نخيلهم، ومعركة منح، ومعركة نخل التي شهدت تخريب أغلب مزارع النخيل، وعمليات التخريب التي قام بها ابن جويد ضد أموال خصمه الغافري. انظر: الأزكوي، المصدر السابق، ج2، ص 980- 988.

2 - مثال ذلك أثناء حصار الغافري للمستاق تم تدمير عدد من الأفلاج منها: فلج الميسر، وفلج أبي ثعلب، والحمام. انظر: ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، 586.

3 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 173.

4 - تقرير من الشفالية باورى إلى الكاردينال ينال دييوا، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية صادرة من بندر عباس في تاريخ 26/ 9/ 1723م، بالو، ايزابيل. عمان وفرنسا صفحات من التاريخ. تر: السيد خزعل، باريس: ب.ت، ص 5.

5 - من أشهر الحصون التي تعرضت للتدمير الكامل: حصن المراشيد، حصن الصواوفة، حجرة الجناة، حصن الغافات، حصن العقير، انظر: المعولي، المصدر السابق، ص 270- 278.

ومهما يكن من أمر هذه الرواية ومدى صحتها إذ بالإمكان القول إن حدثا كهذا لم يكن ليمر على داهية كالغافري مرور الكرام، ولعل أمرا ما أو اختلافاً في الرأي دفع بهذه القبائل إلى الرجوع لمناطقهم[1]، ويعلق السالمي على الحدث بقوله : "... وكان هذا من محمد بن ناصر عن جهل بالأحكام، فإن أمر التعزير والعقوبات راجع إلى نظر الإمام لا إلى صاحب الحق، ولا إلى سائر الرعية، ولصاحب الزرع غرم زرعه فقط، فإن عرض عليه حقه فلم يقبله فلا حق له، وقيل يجبر على قبول حقه وليس له أن يتحكم على الإمام في عقوبة الجاني"[2].

استغل خلف الموقف فبادر بالهجوم ووقع الصدام بين الطرفين حيث سقط العديد من القتلى، وقتل الزعيم الهنائي خلف بن مبارك وتراجع قومه إلى الحصن والغافري وقواته في إثرهم إلى أن وصلوا قرب باب الحصن حيث أصيب الإمام الغافري محمد بن ناصر بطلقة في كتفه الأيسر انسحب بعدها إلى أحد البيوت القريبة حيث فارق الحياة، وبذلك انتهت هذه الحقبة المريرة من الحروب الأهلية[3].

تركت هذه الأحداث الخطيرة والتي دامت قرابة العقد من الزمان (1131هـ/1719م-1140هـ/1728م) آثاراً كبيرةً على الوضع العماني في الداخل والخارج، فمع تعدد القوى المتصارعة فقدت البلاد القيادة المركزية القادرة على توحيد البلاد و إدارة شؤونها، مع تشتت القوة العسكرية إلى جيوش قبلية لها ولاءات متعددة ومتضاربة، الأمر الذي قاد إلى الفوضى والاضطرابات[4].

---

1 - العجيلي، غانم محمد رميض. قيام حكم سلالة اليعاربة وانهياره في عمان (-1624 1749م) دراسة في التاريخ السياسي. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1987م، ص 113.

2 - السالمي، التحفة، ج2، ص 149.

3 - الأزكوي، المصدر السابق. ج2، ص 993، 994؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 318-321.

4 - لوريمير، المصدر السابق، ج1 تاريخ، مج2، ص 140.

الفصل الثالث

النزاع الأسري الثاني والتدخل الفارسي

(1140هـ / 1728م - 1162هـ / 1749م)

وسواحل كلوه وبته في عام 1728م[1]. كما أن اعتداء البرتغاليين على السفن العمانية عرقل التجارة وسبب الاضطراب في أوضاع شرق افريقيا وانقطاع التجارة أحيانا بينها وبين عمان، وهي من أهم المخازن التجارية لعمان[2].

وقد توسعت دائرة الصراع لتشمل التوسع العماني بالخارج. ففي وقت مبكر من عام 1726م، وصلت الأنباء إلى جوا تفيد بأن الحرب الأهلية الدائرة في عمان منذ عام 1719م قد انتقلت شرورها إلى شرق أفريقيا حيث إن عرب ممباسه أيدوا جانبا بينما أيد عرب زنجبار جانبا آخر. ويقصد التقرير أن أسرة الحرث وعرب زنجبار أيدوا الهناوية بينما أيد عرب ممباسه الغافرية[3]. كما كان لهذه الحرب أثرها في استقلال عدد من الولاة في حكم الولايات الخارجية[4].

1 - جيان. شارل. وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقيا الشرقية. نقله للعربية ملخصا يوسف كمال، القاهرة: 1927، ص 356 - 357.

2 - نفسه، ص 356.

3 - Gray, sir John. History of Zanzibar From The Middle Ages To 1856. London: 1962, p 83.

4 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 35.

على رأسهم الشيخ القاضي ناصر بن سليمان بن محمد المدادي في أول شعبان سنة 1140هـ/ 13 مارس 1728م[1].

بدا واضحا مدى التأثير الذي لعبه موقع سيف بن سلطان الثاني في هذا الانتخاب فهو من البداية كان مرشح رؤساء القبائل، والذي مالت إلى تقديمه أكابر أهل الرستاق، حرصا منهم على ترسيخ مفهوم الحكم الوراثي، فكان بذلك سببا للفتنة والصراع الطويل[2]. كما أنه لا يمكن إغفال مسألة الإجماع التي توخاها العاقدون عليه فقد تبين من خلال تسليم المدن والحصون له أنه يلقى قبولاً واسعاً من مختلف الأطراف[3]. ولا يفوت التنبيه أن هذا التنصيب لسيف بن سلطان الثاني هو الوحيد الشرعي والمجمع عليه من قبل العلماء حيث بلغ السن المؤهل ليكون إماما.

ويشرح العلامة السالمي المنطلقات الفقهية التي استند عليها العاقدون حيث يقول: "... وإنما قدموه إماما لتقدم ولايته بسبب ولاية أبيه فإن أباه كان إمام المسلمين، وكانت ولايته على رعيته واجبة وأطفاله تبع له في ذلك، حتى يبلغوا ويحدثوا حدثا يخرجهم من الولاية عند المسلمين، وقيل إن البالغ منهم يكون في الوقوف حتى يعلم منه حال يوالى عليه أو يعادى عليه"[4].

ومن الواضح أن القاضي ناصر المدادي أخذ بالقول الأول رغبة منه في إعادة الوحدة وتثبيت أركان الدولة[5]، ولم يشأ الوقوف حتى تظهر سمات شخصية سيف

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 283؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 322.

2 - السالمي، التحفة، ج2، ص 151.

3 - مايلز، المصدر السابق، ص 222.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 151.

5 - السالمي، المصدر السابق، ج2، ص 151؛ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 89.

النزاع الأسري الثاني

بعد نهاية الصراع الأهلي بمقتل الزعيمين في معركة صحار، أصبح منصب الإمامة شاغرا، ومع غياب المؤسسة القادرة على تدارك الشأن الداخلي وضبطه وفق قواعد الحكم الإمامي، إلى جانب التأثيرات السلبية الخطيرة التي أحدثتها سنوات الحرب الأهلية، لم يكن بالإمكان الخروج عن نفس السياق السابق، فاليعربي الذي كان مدار الصراع قائما حول أحقيته بالإمامة من عدمها أصبح الآن في سن يؤهله لتولي هذا المنصب.

وربما شكل انتخابه محاولة لإعادة جمع شمل العمانيين، وإصلاح ما أفسدته الحرب الأهلية. والاهتمام بشؤون البلاد الداخلية وإعادة تعميرها. غير أنه كان للأسف بداية لجولة جديدة من النزاع تداخلت فيها العوامل الخاصة بالأسرة اليعربية إلى جانب الوضع القبلي، بالإضافة إلى بروز عنصر جديد إلى الصراع تمثل في التدخل الأجنبي - والذي سيفرد له جزء خاص من هذا الفصل - فكان نتيجة كل ذلك تأجج الصراع ونهاية حكم اليعاربة.

أ - إمامة سيف بن سلطان الثاني (1140هـ/1728م-1146هـ/1733م)

كان سيف بن سلطان الثاني حاضرا في معركة صحار وبعد أن اتضح مصرع الزعيمين. تسلم الحصن ووضع عليه قوة من أعوانه. وسار إلى الرستاق التي أذعنت له[1]، ومنها توجه عبر وادي بني غافر إلى نزوى التي بويع فيها إماما من قبل علماء

1 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 287.

وقد رفض الشيخ الصبحي هذا الطلب محتجا بأن هذه المخصصات كانت قد حددت منذ أيام الإمام ناصر بن مرشد (1034هـ/1624م-1059هـ-1649م) وقد سار عليها جميع الأئمة من بعده في حين أن أمر الإمام الغافري كان من قبيل التقية وقد فرضته طبيعة الأحوال في ذلك الوقت، وكان هذا الرد قد حرر بتاريخ شعبان 1143هـ/ مارس 1731م[1].

والمتمعن في هذه القضية يجد أن الشيخ الصبحي قد تشدد في موقفه الذي كان في الغالب ينطلق من حرصه على الالتزام بنهج من سبقه، وأنه لو جاز لهم أن يزيدوه لفعلوا. غير أن مبدأ التوسط في الأمور وفرض ما يكفي الإمام لنفقاته الضرورية يحكمهم[2]. إلا أنه لم يكن من المعقول أن تبقى نفس المخصصات على ما هي عليه منذ بداية الدولة إلى الوقت الذي أبدى فيه الإمام سيف رغبته في الزيادة وهي تقدر بحوالي مائة وعشرة أعوام. إذ أن الظروف تخضع لتقلبات الحياة الاقتصادية فكما يرى المؤرخ السيابي فإن "... أمر المعاش يختلف باختلاف الأوقات غلاء ورخصا كما قرروه في نفقة من لا يملك أمره ونفقة المرأة على زوجها، ونفقة الأولاد على أبيهم. وأن ذلك موكل إلى نظر الحاكم الشرعي. فيجاري فيه حالة الوقت، فإن الأحوال تتحول من حال إلى آخر"[3].

قاد هذا الأمر الأحداث إلى مزيد من التوتر بين الإمام ومؤسسة العلماء، ومن ذلك مسألة تعيين والٍ لمدينة نزوى حيث جرت مراسلات بين الإمام والقاضي الصبحي حول تعيين الإمام للشيخ سليمان بن ناصر المدادي حاكما على نزوى

1 البطاشي، المرجع السابق، ج3، ص 249-251؛ انظر نص رد الشيخ الصبحي كاملا في الملاحق.

2 السالمي، التحفة، ج2، ص 152.

3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 90.

بن سلطان الثاني ومدى أهليته لهذا المنصب المهم، الأمر الذي سيكون له تبعات خطيرة على مجمل الوضع العماني.

اتسم حكم الإمام سيف الثاني في بدايته بالاستقرار وتمكن من استعادة ممباسه وزنجبار بحملة بحرية قادها محمد بن سعيد المعمري عام 1730م. بعد أن كان البرتغاليون قد استولوا عليها عام 1728م مستغلين انشغال اليعاربة بالنزاعات الداخلية[1]. غير أن هذا الأمر لم يدم طويلا حيث ظهر التوتر بين الإمام والعلماء وكانت البداية حول الراتب المفروض له.

بعث الإمام برسالة إلى الشيخ سعيد بن بشير الصبحي، الذي آلت إليه رئاسة العلماء بعد وفاة الشيخ ناصر بن سليمان المدادي، يطلب منه زيادة المخصصات الشهرية الخاصة به[2]، وتعرف بالفريضة أي الشيء المفروض له والمقدر لمعاشه، وهو أمر كان منوطا تقديره بالعلماء، فالإمام بمنزلة الأجير في بيت مال المسلمين، وليس له أكثر من حاجته الخاصة[3]. وقد حددت هذه المخصصات منذ بداية الدولة ولم يتم تجاوزها عند جميع الأئمة باستثناء الإمام الغافري الذي تم زيادة مخصصاته[4].

كما أن الشيخ سالم بن راشد البهلوي أحد ولاة الإمام في نزوى ألح على الشيخ سعيد الصبحي طالبا النظر في رغبة الإمام وأنه لا يطلب أكثر مما كان مخصصا للإمام السابق محمد بن ناصر الغافري، والذي كان أكثر من مخصصاته الحالية[5]،

1 - علي، المرجع السابق، ص 163.
2 - السالمي، التحفة، ج2، ص 152.
3 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 89.
4 - نفسه، ص 90.
5 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 249-251.

كان لعزل سيف بن سلطان الثاني وتنصيب بلعرب بن حمير تبعات خطيرة تمثلت في تفجير الصراع من جديد. ويبدو أن المؤرخين لم يشاؤوا إشهار سبب العزل والذي كان في الغالب يتعلق بتصرفات أقدم عليها سيف بن سلطان الثاني تتنافى مع مكانة المنصب الذي يتولاه[1]. ولا شك أن العلماء قد حاولوا طبقا لقواعد نظام الإمامة ردع الإمام عن هذه الأمور ودعوته إلى التوبة. إلا أنه لم يستجب لهم، فلم يكن هنالك مجال سوى عزله وتقديم غيره لمنصب الإمامة.

ومن الواضح أن هذه الأحداث تختلف عما أورده المؤرخ ابن رزيق في كتابه "الفتح المبين" وملخصه أن بلعرب بن حمير غضب لمبايعة سيف بن سلطان الثاني وكان بالظاهرة فبايعه أهلها إماما[2]. فهذه الرواية تناقض ما أورده بنفسه في كتابه الآخر "الشعاع الشائع"[3] كما أن سيف الثاني ظل قرابة الخمس سنين إلى أن عزل. وخلعه ومبايعة العلماء لبلعرب بن حمير كانت في نزوى.

ب) إمامة بلعرب بن حمير بن سلطان (1)(1146هـ/1733م-1151هـ/1738)

هو الإمام بلعرب بن حمير بن الإمام سلطان بن سيف بن مالك بن أبي العرب اليعربي[4]. حظي بتأييد أغلب المناطق الداخلية من عمان حيث دانت له بهلا ونزوى. وإزكي. وحصون الظاهرة. والشرقية. وسمائل باستثناء وادي بني رواحة[5].

---

1 - أشار الرحالة كرستن نيبور في خلال زيارته لعمان سنة 1764م إلى هذه التصرفات التي استقاها من بعض من التقى بهم. انظر: Niebuhr, C. Travel Through Arabia and other countries in the East. Trans by: Robert Heron, vol 2, London: 1972, p 118.

2 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 287.

3 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 322.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 154.

5 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 323.

دون إسناد أمر القضاء إليه، ويبدو أن القاضي الصبحي كان له رأي حول هذا التعيين، غير أن الإمام أصر على رأيه، ورد بخطاب لا يخلو من حدة، ورد في ختامه: "... ورأيكم حسن، وقولكم عجيب المعنى، إلا أن لكل قلب اعتبارا، ولكل أحد افتكارا، والذي رأيته هو الرأي الذي أراني استطيع القطع عليه، لنجعل الشيخ المحب، الوالد، سليمان بن ناصر بن سليمان، حاكما من غير قطع، قضاء يسمى به، ونحن على ما يروق في خواطرنا في فسحة، والحمد لله"[1].

تطور الخلاف بين الإمام والعلماء حتى وصل إلى حد خلعه، حيث تشير بعض المصادر إلى عزل الإمام سيف بن سلطان الثاني دون الإشارة إلى السبب[2]، في حين ذكر العلامة السالمي أن الإمام قد احدث أحداثا لا يرضاها المسلمون وغير السيرة فعزلوه[3]، ومن خلال الوثيقة التي أوردها المؤرخ البطاشي حول عزل الإمام سيف الثاني وتنصيب الإمام بلعرب بن حمير، يتبين أن هذا الأمر وقع بالتحديد في ليلة 29 من شهر جمادى الآخرة 1146هـ/ 7 ديسمبر 1733م، وقد صادق على القرار عدد كبير من العلماء، قارب عددهم 18 عالما، وقد ضُمن ما نصه " ...أن سيف بن سلطان بن سيف بن سلطان اليعربي، خليع من الإمامة للمسلمين، وأن سيدنا الثقة الولي بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف اليعربي، هو إمام المسلمين، وأن طاعته واجبة على جميع المسلمين"[4]. كما يؤكد هذا التاريخ نص البيعة للإمام بلعرب والذي يعود إلى نفس التاريخ[5].

1 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 251-253.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 283؛ مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 178؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 322.

3 - السالمي، التحفة، ج2، 152، 153.

4 - البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 447.

5 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 41.

مطلق من المناطق الخاضعة له[1]؛ حيث انه سعى إلى الاستعانة بقوات من مكران والسند[2]. كان أغلبها من البلوش المتسلحين بالبنادق. حيث انضم إليهم أتباعه من سكان الساحل وسار الجميع بقيادة أخيه بلعرب بن سلطان إلى الظاهرة، وهنالك اصطدموا بقوات الإمام. وحلت الهزيمة بقوات سيف وقتل الكثير منهم كما مات بعضهم عطشا[3].

أمام هذه التطورات، وفي غمرة تعلق سيف الثاني بالسلطة وإحساسه بمرارة الهزيمة أقدم على خطوة كانت من الخطورة بمكان لقلب الواقع العماني رأسا على عقب. حيث استعان بالفرس الذين أمدوه بقوات تمكن بواسطتها من هزيمة خصمه الإمام الشرعي، وإخضاع أغلب المناطق العمانية[4]. وقد استعان بهم خلال فترة إمامة بلعرب بن حمير مرتين الأولى في ذي القعدة 1149هـ / مارس 1737م، والثانية في شوال1150هـ / يناير 1738م[5].

تشير المصادر إلى أن الإمام بلعرب بعد الحملة الفارسية الأولى كاد أن يهرب من نزوى بعد سيطرة العجم وسيف الثاني على الظاهرة، وإخضاع بهلا. غير أن سيف الثاني لم يقصد نزوى[6]. وفي الحملة الثانية وبعد دخول الفرس نزوى ورغم

1 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 47.

2 - للمزيد حول طبيعة العلاقات بين عمان وهذا الإقليم يمكن الرجوع الى: البلوشي، خالد بن محمد، علاقات عمان ببلوشستان في عهدي اليعاربة وآل بوسعيد، مجلة الدراسات العمانية، عدد 16، مسقط : 2010م.

3 - المعولي، المصدر السابق، ص 285؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 288.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 285، 288؛ ابن رزيق، المصدر السابق، ص 296، 299؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 154 وما بعدها.

5 - الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 294، 295.

6 - المعولي، المصدر السابق، ص 286؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 297.

في حين أن سيف الثاني والذي رفض قرار الخلع، ولم يدخل في طاعة الإمام المنتخب، انسحب إلى وادي المعاول ثم إلى مسقط التي سيطر عليها خاله سيف بن ناصر اليعربي، وحصل على تأييد حصون الباطنة، ومسقط، والرستاق[1].

وبهذه الصورة عاد الانقسام مرة أخرى حيث كان مؤيدو الإمام بلعرب من أنصار محمد بن ناصر الغافري، ومعظم مؤيدي سيف الثاني من أنصار خلف بن مبارك الهنائي[2]، وأصبحت عمان منقسمة إلى منطقة ساحلية، وأخرى داخلية، وهذا الانقسام سوف يتكرر عدة مرات كلما ساد الاضطراب وضعفت الدولة[3]، وكان الصدام بين الطرفين حاصلاً لا محالة.

كانت البداية في وادي بني رواحة حيث حرص الإمام بلعرب بن حمير على فتح الطريق إلى الساحل، فهاجم الوادي وشدد الحصار على سكانه، في وقت أرسل فيه سيف الثاني أخاه بلعرب بن سلطان على رأس قوات كبيرة لنصرة أتباعه غير أنه هزم وانتهى الأمر بإذعان بني رواحه للإمام[4]، ومنها توجه إلى بلاد سيت معقل بني هناءة، والتي خضعت له بعد قتال شديد، وبعدها سيطر على جبرين التي كانت في قبضة بني هناءة[5].

من الواضح أن الإمام بلعرب بن حمير بعد هذه الانتصارات كان على وشك الإجهاز على خصمه في معقله الساحلي، ويبدو أن سيفا لم يكن يحظى بتأييد

---

1 - مؤلف مجهول، تاريخ أهل عمان، ص 178.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 285.

3 - السيار، المرجع السابق، ص 223-224.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 287.

5 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 323.

ج) إمامة سلطان بن مرشد بن عدي (1154هـ/1742م-1156هـ/1743م)

هو الإمام سلطان بن مرشد بن عدي بن جاعد بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي[1]، ومن الواضح أنه والإمام المخلوع يلتقيان في نفس الجد السلطان مالك بن أبي العرب حاكم الرستاق. بالإضافة إلى أن أمه هي السيدة شيخة بنت الإمام سيف بن سلطان الأول، وبذلك يكون ابن عمة سيف الثاني[2]، بويع في جامع نخل من قبل حشد من العلماء وزعماء القبائل على رأسهم الشيخ العلامة حبيب ابن سالم الأمبوسعيدي[3]، وذلك في ذي الحجة من عام 1154هـ/ فبراير 1742م[4].

حصل الإمام سلطان بن مرشد على دعم أغلب المناطق العمانية، واعترف به الجميع من كلا الفريقين الغافرية والهناوية[5]، وشهد له بالعدالة، والإخلاص، والاستقامة فنال رضا الأمة[6]. وكان من المتوقع أن تكون ردة فعل سيف الثاني العداء ضد الإمام المنتخب. ودخل معه في صراعات عديدة، فكانت البداية في الرستاق التي جمع فيها سيف الثاني أتباعه فسار إليه الإمام، وحاصره[7]، ويبدو أن سيفا لم يكن يلقى قبولا من سكانها؛ حيث انهزم وتوجه إلى مسقط. في حين

1 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 601.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 291.

3 - حبيب بن سالم بن سعيد الأمبوسعيدي (ت:1194هـ 1780م). عالم وفقيه، نشأ في عقر نزوى. كان أحد العلماء الذين عقدوا البيعة للإمام سلطان بن مرشد. ومن بعده بلعرب بن حمير في إمامته الثانية، وكذلك خلعه. كما انه أحد العاقدين لأحمد بن سعيد البوسعيدي عام 1162هـ/1749م. كان ضرير البصر، وله مدرسة يرتادها المتعلمون. وصار مرجع الفتوى في زمانه. انظر: البطاشي. إتحاف الأعيان. ج3. ص 101؛ السعدي. معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية. ج1. ص 137.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 160.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 291.

6 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 601.

7 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 300.

تحصنه في قلعتها، ".. هرب بلعرب بن حمير من نزوى إلى وادي بني غافر"[1]. وهذا المسلك يتنافى مع واجبات إمام الدفاع التي تحتم عليه الثبات في ساحة المعركة والصبر عند مواجهة الأعداء.

وفي خضم هذه الأحداث ومع فداحة الجرائم التي اقترفها الغزاة، انتهى أمر سيف الثاني إلى أن يهمش من قبل من استعان بهم، بل وصل الأمر بهم إلى محاصرة حصونه[2]، وأدرك أنه لم يعد له من الأمر شيء، فسار مع جملة من أعوانه حيث التقى بالإمام بلعرب بن حمير في وادي بني غافر، ووقع الصلح بين الطرفين على أن يتنازل بلعرب عن الإمامة لسيف[3]، بهدف لم شمل الشعب العماني في مواجهة العدو المشترك، وهو أمر دبر من قبل رؤساء القبائل، وبعيدا عن مشورة العلماء أهل الحل والعقد[4].

فانتهت بذلك إمامة بلعرب بن حمير، وتمكن سيف الثاني من إخراج الفرس في شوال 1151هـ/ يناير 1739م، وظل في الحكم متغلبا بدون شرعية، حيث دانت له أغلب حصون عمان، وفي الوقت الذي كان فيه بحاجة إلى تدعيم موقفه، والحصول على أكبر قدر من التأييد، عمل بخلاف ذلك على فرض الضرائب العالية على الرعية، وأساء السيرة،[5] حتى وصل الأمر إلى أن "مقت أهل عمان سيف بن سلطان على ما ظهر منه من الصنع القبيح، وبذاءة السيرة"[6]، فما كان من العلماء إلا أن تجاهلوه، وأقاموا إماما غيره في ذي الحجة 1154هـ/ فبراير 1742م[7].

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 287.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 288.

3 - نفسه، ص 289؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 330.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 157.

5 - نفسه، ص 158، 159.

6 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 613.

7 - المعولي، المصدر السابق، ص 290، 291.

أحس سيف الثاني باقتراب الهزيمة عاد إلى تكرار نفس الخطأ في سبيل تعلقه بالحكم وفرض نفسه على أهل عمان.

توجه سيف على ظهر مركبه الفلك إلى الصير قاصدا الحصول على دعم الفرس مرة ثالثة عام 1156هـ / 1743م ، وقد ترك مركبه في خور فكان حيث تمكن والي صحار أحمد بن سعيد من أخذه[1]، وكان قدوم الفرس هذه المرة وبالا على عمان وأهلها حيث أنهم سعوا إلى خلق موطن قدم لهم على السواحل العمانية، وقد استغرق طردهم الكثير من الجهد والزمن.

عمل الإمام سلطان بن مرشد ومعه جُلّ أهل عمان على مقاومة التدخل الفارسي. فجرت معارك عديدة بين الطرفين في مسقط، ومطرح. وأغلب مناطق الباطنة[2]، في وقت شدد فيه الفرس الحصار على صحار. فسار الإمام لنجدتها، بعد أن حشد قوات كثيرة من الرستاق، والظاهرة، ووادي بني غافر، غير أن جزءا كبيرا من جيشه انسحب عنه حال وصوله الخابورة. وبقي على رأس مائتي رجل، منهم ثلاثون من كبار شخصيات اليعاربة[3]، وأصر على إكمال مهمته فهاجم المحاصرين، ووقع القتال. حيث استشهد عدد كبير من أتباع الإمام فيهم أخاه السيد سيف بن مهنا، والوالي الأكبر صالح بن محمد الحضرمي، مع جملة من مشايخ القبائل[4].

أما الإمام فأصيب بطلق ناري في صدره. وتمكن من دخول الحصن مع الوالي البوسعيدي. حيث فاضت روحه شهيدا يوم الخميس 27 ربيع الآخر 1156هـ/

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 293، 294؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 301.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 294، 295.

3 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 604.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 295.

استقبل الإمام بالترحاب، والطاعة باعتباره أهلا للإمامة، يوم الجمعة آخر شعبان 1155هـ/ 29 سبتمبر 1742م، واستسلم له من في الحصن بعد حصار دام سبعين ليلة[1].

ثم تكرر الصدام في بركاء التي جمع فيها سيف الثاني أعوانه من سكان الساحل، فأرسل له الإمام سلطان أخاه لأمه سيف بن الإمام مهنا بن سلطان، وانضم لهم والي صحار أحمد بن سعيد البوسعيدي[2]، وجمع من القبائل، فحلت الهزيمة على سيف وانسحب إلى مسقط مرة أخرى[3]. وحاول الاستيلاء على الحزم مستعينا بقوة من بدو الظاهرة غير أن الخلاف دب بين قومه وهذه القوة، فتفرق شمل أتباعه وعاد مجددا إلى مسقط[4].

أمام هذا الوضع حرص الإمام سلطان على مهاجمة خصمه في معقله، فحشد قوات كبيرة من الرستاق، وبدبد، ووادي سمائل، وأزكي، واتجه إلى مسقط في يوم الخميس الثاني من شهر ذي الحجة 1155هـ/ 28 يناير 1743م[5]، حيث سيطر على مطرح وبعدها جميع معاقل مسقط باستثناء الحصنين الجلالي والميراني[6]، وعندما

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 292.

2 - هو الشيخ أحمد بن سعيد بن أحمد بن محمد البوسعيدي، ولد في ادم سنة 1105هـ/1693م، اشتهر كإحدى الشخصيات البارزة في زمن الإمام سيف الثاني الذي استعان بقدراته، واسند إليه ولاية صحار وتوابعها، وانتهى الأمر إلى تدهور العلاقة بينهما، حيث رفض الوالي التدخل الفارسي وعمل على مقاومته، وانضم إلى الإمام سلطان بن مرشد، كان له الدور الكبير في إخراج الفرس من عمان سنة 1157هـ/ 1744م، بويع بالإمامة سنة 1162هـ/1749م، فكان بذلك المؤسس للدولة البوسعيدية، انظر: البطاشي، الطالع السعيد، ص 16 وما بعدها.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 300؛ البطاشي، الطالع السعيد، ص 16.

4 - المعولي، المصدر السابق، ص 293.

5 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 602؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 161، 162.

6 - المعولي، المصدر السابق، ص 293.

حاكمين متزامنين يحكم كل واحد منهما شطرا من عمان، يكاد حكمهما مستقلا عن الآخر[1]، حيث يتكرر الانقسام بين الساحل، والداخل.

اتسمت هذه الحقبة بشيء من الغموض. والمؤرخ البطاشي يرى أن ما انطوت عليه من أحداث. وحروب. كانت سببا في ذلك. الأمر الذي نتج عنه الكثير من التعارض بين الكثيرين. حول التاريخ المحدد لسيطرة الشيخ أحمد بن سعيد على مناطق عمان كافة. وما يستتبع ذلك من انتقال الحكم من اليعاربة إلى البوسعيد[2]، حتى أن العلامة السالمي لم يجزم بوقوع البيعة الثانية للإمام بلعرب بن حمير، ولا تاريخ عقدها. بل استنتجها وفي ذلك يقول: ".. مرة أخرى على ما يقتضيه كلام بعض المؤرخين. فإن سياق التواريخ يقتضي انه بويع له مرتين، ولم أقف لها على تاريخ غير أن في كلام بعضهم ما يدل على انه كان ذلك في آخر عمر سيف بن سلطان قبل موته.."[3].

وسار على النهج نفسه المؤرخ السيابي، وزاد على ذلك أن إمامة بلعرب الثانية كانت بالعقدة الأولى. وأنه جاء إلى فرق لقتال أحمد بن سعيد. مدعيا الإمامة بتلك العقدة السابقة[4]. والأمر المؤكد هو وقوع هذه البيعة حسب ما ورد في كتاب تاريخ عمان المقتبس[5]. والسيرة التي ذكرها العلامة السالمي. والموجهة من قبل الشيخ العلامة حبيب بن سالم الأمبوسعيدي. والتي عدد فيها المآخذ على بلعرب

1 - البطاشي، المرجع السابق، ص 16.

2 - المرجع السابق، ص 16- 22.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 170.

4 السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص

5 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 148.

20 يونيو 1743م، ودفن في الحصن، وقد تم التكتم على خبر موته حتى لا تقوى معنويات الأعداء[1]، في حين انتهى أمر سيف الثاني إلى الرجوع باتجاه حصنه في الحزم، وبقي فيه مريضا إلى أن توفي في العام نفسه[2].

د) إمامة بلعرب بن حمير (2)(1157هـ/1744م-1161هـ/1748م)

بعد مضي سنة واحدة إلا سبعة أيام من موت الإمام سلطان بن مرشد بحصن صحار تم مبايعة السيد بلعرب بن حمير بالإمامة مرة ثانية، وهو الذي اعتزلها أثناء صراعه مع ابن عمه سيف الثاني حقنا للدماء، وكانت هذه البيعة في نزوى يوم العشرين من شهر ربيع الآخر سنة 1157هـ/2 يونيو 1744م[3]، وقد بويع كإمام دفاع[4]، وأذعنت له حصون نزوى، وبهلا، وإزكي، وحصون الشرقية، وحصون وادي سمائل[5].

في الوقت الذي كان فيه والي صحار الشيخ أحمد بن سعيد البوسعيدي بعد طرده للفرس قد سيطر على الجزء الساحلي من عمان حيث مد سلطته على الصير، والباطنة، ومسقط، والرستاق[6]، ويتبين من سير الأحداث أن كلا الرجلين كانا

---

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 296؛ السالمي، التحفة، ج2، ص 164.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 296؛ ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 604.

3 - الأزكوي، سرحان بن سعيد (كان حيا حتى عام 1169هـ/). تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. تح: عبد المجيد حسيب القيسي، ط4، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2005م، ص 148؛ البطاشي، الطالع السعيد، ص 21؛ Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p .315

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 170.

5 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 148.

6 - الأزكوي، المصدر السابق، 148، البطاشي، الطالع السعيد، ص 16.

النهب. من الصير إلى صور أمان. ولو امرأة تسير بصوغها لم يعارضها معارض، وعمان كما تروا ما فيها من القتل والكسب والنهب من نزوى بعينها. وهذه عبرة لمن اعتبر"[1]. أي في المقابل كان التوتر يسود حكم الإمام بلعرب بن حمير. كما سيتضح في الأحداث الموجبة لعزله.

ومن خلال التوبة التي أوردها المؤرخ البطاشي للإمام بلعرب بن حمير[2]، يتبين أن الإمام صدرت منه انتهاكات كان سببها، حرب ما وقعت بينه وبين بعض رعاياه. الأمر الذي اضطره إلى القيام بهذه الأعمال. إما بحق واجتهاد منه. أو بخطأ وهو المتبادر من توبته. غير أن الأمر تطور بعد ذلك إلى أفعال صدرت من الإمام أنكرها عليه العلماء وقادتهم إلى خلعه[3].

وأبرز هذه الأفعال كما فصلها العلامة حبيب بن سالم الأمبوسعيدي في سيرته[4]، هي:

الإقدام على سجن، وتعذيب، وقتل العديد من الأشخاص. منهم العلماء لإنكارهم عليه أعمال تخالف الحق. مثل: الشيخ بجاد بن سالم الغافري، والشيخ صالح بن ربيعة، والشيخ محمد بن سالم الندابي الذي سجن بعد إعطائه الأمان، والشيخ حبيب بن سالم بنفسه. كذلك قتل عامر بن سليمان بن بلعرب الريامي جوعا وعطشا، وسجن وتعذيب الشيخ خميس بن محمد بن مبارك البوسعيدي لأن الشيخ أحمد بن سعيد البوسعيدي سجن أحد أتباعه ويدعى سعيد بن ناصر البحري، أي عذب على القبيلة.

1 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 86

2 - نفسه، ص 22.

3 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 150.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 174 وما بعدها.

بن حمير الموجبة لخلعه في إمامته الثانية[1]. وكذلك ما توصل إليه المؤرخ البطاشي في كتابه الطالع السعيد[2].

وقد شهدت هذه الفترة من إمامة بلعرب بن حمير، العديد من الأحداث، فبعد خروج بلعرب بن سلطان شقيق سيف بن سلطان الثاني من مسقط، أثناء سيطرة الفرس عليها، ووصول الخبر للإمام بلعرب بن حمير، سارع إلى حشد قوات كبيرة سار بها إلى مسقط، حيث طلب من الفرس تسليمه الحصون فأبوا. عندها حاصرهم مدة من الزمن، ثم رجع عنهم بغير صلح[3]، كما عمل على مصادرة أموال سيف بن سلطان الثاني، باعتباره المسؤول عن تبعات دخول الفرس إلى عمان، ووجوب تعويض المتضررين الذين وقعت عليهم الجنايات؛ والمظالم، من أموال وأملاك سيف[4].

والأمر الذي يستدعي التساؤل هو عدم إقدام الإمام بلعرب على محاولة توحيد بقية المناطق العمانية، كذلك عدم إعطاء الشيخ احمد بن سعيد الطاعة له. بل وقوع التنافس بين الاثنين على حصون الظاهرة[5]. والتفسير الأقرب ربما هو التأييد الكبير الذي حصل عليه الشيخ أحمد بن سعيد في المناطق التي سيطر عليها، مع ما عرف عنه من حزم وقوة، وحرص على تثبيت الأمن والعدل.

ففي رسالة تعود إلى تاريخ 1158هـ/ 1745م، يذكر مرسلها الآتي: ".. والآن أحمد بن سعيد مسيره غير مسير الإمام (بلعرب بن حمير)؛ لأنه لم يرض في رعيته

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 170- 177.

2 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 21.

3 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 148- 149.

4 - السالمي، التحفة، ج2، ص 170.

5 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 85.

التدخل الفارسي

اتسمت العلاقات بين عمان وبلاد فارس عبر العصور بالتقلب كما هو الحال بين أي بلدين متجاورين. وفي مطلع العصر الحديث قامت في بلاد فارس الدولة الصفوية (907هـ/1507م - 1149هـ/ 1736م) والتي تزامن قيامها مع الوجود البرتغالي في المنطقة[1]. وبعد اختفاء هذا الوجود الدخيل من على مسرح الأحداث، مع صعود اليعاربة إلى الحكم. وبعد أن فرضت عمان سيطرتها على ضفتي خليج عمان. والخليج العربي. بدأ الاحتكاك المباشر بين فارس وعمان[2].

حاول الفرس عدة مرات الاستعانة بالقوى الأوروبية للتصدي للنفوذ العماني[3]، ثم انتهى الأمر إلى أن تعرضت فارس إلى الغزو الأفغاني سنة 1722م، وما تبعه من اضطرابات داخلية أضعفت من قوة الدولة. وجعلتها غنيمة سهلة للدول المحيطة[4].

1 الخصوصي. بدر الدين. الدولة الصفوية في مواجهة التحديات. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد44، الكويت: أكتوبر 1985م، ص 160 وما بعدها.

2 للمزيد حول طبيعة العلاقات العمانية الفارسية في الفترة الأولى من حكم اليعاربة. يمكن الرجوع إلى: السديس، عبد الرحمن بن علي. العلاقات العمانية الفارسية وأثرها في الأوضاع السياسية في الخليج العربي (1061-1135هـ 1650 1722م). دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، سلسلة مداولات اللقاء العلمي السنوي للجمعية 2. دارة الملك عبد العزيز. الرياض: 2000م.

3 - عقيل. مصطفى. التنافس الدولي في الخليج العربي (1622 1763م). ط3. الدوحة: 1994م. ص 263 - 269.

4 - فارس، علي عبد الله. العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة ال بوسعيد. ط2. المسار للدراسات والاستشارات والنشر، الشارقة: 2000م، ص87.

- الاستعانة بالظلمة ومناصرتهم، وكذلك استعمال غير الأمناء في جمع الزكاة، ومصادرة أموال مخالفيه.

- عدم قبول النصح والمشورة من العلماء وأهل الرأي.

- أخذ الزكاة بدون توفير الحماية للرعية، وفرض الضرائب بدون وجه حق، وصرفها في غير محلها.

- تعود الكذب، ونقض العهود، وعدم الوفاء.

من هنا فإن واحدة من هذه الأفعال تكفي لخلع بلعرب بن حمير واعتباره غير مستحق لهذا المنصب، لذلك اتفق على خلعه جمع من العلماء، وكان ذلك في يوم الجمعة 27 من شهر شعبان 1161هـ/ 22 أغسطس 1748م[1].

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 177.

هذا الحدث يشكل السبب المباشر لهذا التدخل، فإن الأسباب الأخرى تكمن فيما يمكن تسميته بالأهداف التوسعية لنادر شاه في الخليج العربي.

ومن أبرزها القضاء على القوة البحرية العمانية باعتبارها المنافس القوي في الخليج العربي، الأمر الذي يضمن للفرس السيادة البحرية بلا منازع[1]، كذلك موقع عمان الاستراتيجي حيث إن احتلالها يعني السيطرة على منطقة الخليج العربي بأسرها، والتحكم في مضيق هرمز[2]، وأهمية موانئها التي تتميز بحركة تجارية نشطة، إلى جانب أن السيطرة عليها يعني خضوع المناطق الأخرى التابعة لها للسيطرة الفارسية[3].

أ) الحملة الفارسية الأولى (1149هـ / 1737م)

بلغ من حرص نادر شاه على نجاح هذا المسعى أن أشرف بنفسه على إعداد هذه الحملة[4]، والتي ضمت قرابة خمسة آلاف مقاتل يشكلون كافة صفوف القوات من مشاة، وبحرية، ومدفعية، وخيالة[5]، تحملهم خمس سفن كبيرة، وأربع أخرى من نوع غراب، وأصناف أخرى من نوع أصغر[6]. وقد انطلقت الحملة بقيادة لطيف خان من بندر عباس في يوم 30 ذي القعدة 1149هـ/ الأول من إبريل 1737م[7].

---

1 - الزبيدي، المرجع السابق، ص92.

2 - العيدروس، محمد محسن، التدخل الفارسي في الشؤون العمانية 1737-1744م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد55، الكويت: يوليو 1988م، ص 157.

3 - أمين، المرجع السابق، ص 15.

4 - العيدروس، المرجع السابق، ص 195.

5 - Lockhart, Op. cit, p 182.

6 - Saldanha, J.A. Selection from state papers, Bombay, Regarding the East India company's connections with the Persian Gulf, with a summary of events, 16001800 Calcutta, 1908, p 53.

7 - الهاشمي، دراسات في التاريخ العماني، ص 294.

وفي الوقت الذي بدأت فيه الخلافات الداخلية في عمان تتصاعد، انقلبت الصورة في بلاد فارس حيث برزت شخصية نادر الإفشاري[1].

عمل نادر شاه الإفشاري (1736-1747م) بعد أن طرد المحتل، وأعاد الاستقرار إلى وطنه إلى تأسيس أسطول فارسي قوي، إذ أنه شعر بضعف مركزه في الخليج، وبأهمية تأسيس قوة بحرية، فكان بذلك أول شاه فارسي في العصر الحديث يدرك أهمية الأسطول البحري[2]، وقد اسند هذا الأمر عام 1734م إلى أحد قادته، ويدعى لطيف خان. حيث شرع هذا الأسطول في عدد من المغامرات منها محاولة احتلال البصرة التي باءت بالفشل سنة 1735م، وغزو البحرين التي نجحوا في احتلالها سنة 1736م[3].

وفي الوقت الذي كان فيه نادر شاه ينتهج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة له، وجد في الطلب الذي تقدم به سيف بن سلطان الثاني له لنجدته، الذريعة التي يستطيع بها السيطرة على مسقط والساحل العماني كله[4]، وإذا كان

1 - هو نادر إمام قلي الإفشاري، ولد في 22 نوفمبر 1688م، في إقليم خراسان، من عائلة تنسب إلى قبائل الافشار التركمانية، تهيأت له الفرصة في الدخول في سلك الخدمة العسكرية، ولتميزه بالشجاعة تدرج في المناصب العليا، انضم إلى الأمير الصفوي طهماسب، وتمكن في ثلاث معارك متتالية من أن يشتت القوات الافغانية، ويستعيد العرش لطهماسب سنة 1729م، ثم أبعده عن الحكم وجعل مكانه ابنه تحت مسمى عباس الثالث في سبتمبر 1732م، وعين نفسه وصيا عليه، ثم أعلن نفسه حاكما على فارس تحت مسمى نادر شاه في مارس 1736م. انظر: مكاريوس، شاهين، تاريخ إيران، ب. ط، دار الآفاق العربية، القاهرة: 2003م، ص197 وما بعدها، الزبيدي، المرجع السابق، ص 68-77.

2 - أمين، عبد الأمير محمد، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر. ط1، جامعة بغداد، بغداد: 1966م، ص12.

3 - أمين، المرجع السابق، ص 13-15؛ الزبيدي، المرجع السابق، ص 82.

4 - Lockhart, Laurence. Nadir Shah, a critical study based mainly upon contemporary sources, London. 1938, p 182.

عمان[1]، فوقع الخلاف بين الطرفين حين شرع الفرس في التصرف وكأنهم أسياد البلاد كلها دون الاكتراث بسيف الثاني[2].

وانتهى الأمر بانسحاب الفرس إلى جلفار ومنها عادوا إلى بندر عباس التي وصلوها يوم التاسع عشر من يوليو 1737م[3]، فانتهت بذلك الحملة الفارسية الأولى، في حين واصل سيف الثاني تقدمه حيث أخضع بهلا التي عين عليها سالم بن خميس العبري واليا. ومنها سار باتجاه نزوى التي لم يتعرض لها بل واصل طريقه إلى إزكي، فسمائل، ومنها إلى مسقط.[4]

ب) الحملة الفارسية الثانية (1150هـ - 1738م)

لم تستقر الأوضاع لسيف بن سلطان الثاني بعد الحملة الفارسية الأولى، إذ سرعان ما دفع السخط الشعبي إلى الثورة عليه. حيث انتفض بنو غافر ضد واليه وطردوه من حصن الغبي. كذلك قام أهل بهلاء بطرد الوالي العبري. وأدخلوا الإمام بلعرب في الحصن[5]. ويبدو أن عمل كهذا كان قد خطط له من قبل العلماء وزعماء القبائل في سبيل التصدي لسياسة سيف الثاني وأعوانه الفرس[6].

أمام هذا الوضع عاد سيف الثاني إلى سياسته الهوجاء حيث كرر طلبه للفرس بالتدخل لصالحه في هذا الصراع[7]، في وقت كان فيه نادر شاه غير راضٍ عن نتائج

1 - حنظل، المرجع السابق، ج1 ص

2 - Lockhart, Op. cit, p 183.

3 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 286.

4 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 597.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 286، 287.

6 - العيدروس، المرجع السابق، ص 163.

7 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 329.

وصلت القوات الفارسية إلى خور فكان يوم 12 ذي الحجة 1149هـ/ 13 إبريل 1737م، حيث تلقاها سيف بن سلطان الثاني[1]، وأنزلت قسما من قواتها على هذا المرفأ المهم، في حين عاد البقية مبحرين شمالا ليستقروا في جلفار التي ستكون مركزا رئيسيا لهذه القوات، نظرا لقربها من بندر عباس بالإضافة إلى تمتعها بعدد من القلاع الحصينة[2]. وهنالك تم الاصطدام مع القبائل العمانية بقيادة الشيخ رحمة بن مطر القاسمي الهولي، حيث تمكن الفرس من السيطرة على المدينة، وكتب أهل الشمال رسائل وجهوها إلى الإمام بلعرب وأعيان عمان يخبرونهم عن دخول العجم عمان ويطلبون منهم النجدة[3].

فور وصول خبر دخول العجم حشد الإمام بلعرب بن حمير أنصاره، وتوجه لملاقاة الغزاة، فالتقى الجمعان بموضع يسمى فلج السميني، في غرة صفر 1150هـ/31 مايو 1737م، حيث أسفرت المعركة عن اندحار بلعرب وهزيمته بسبب تفوق قوات الفرس وسيف الثاني عددا وعدة، وعلى أثرها تمكنت هذه القوات من السيطرة على الظاهرة[4].

وهنالك ارتكب الفرس الكثير من الفظائع، حيث أعملوا القتل في السكان، وأسروا الأطفال والنساء الذين أرسلوا إلى شيراز، فبيعوا في أسواق الرقيق، بالإضافة إلى فرض الضرائب[5]، في الوقت نفسه أعلن لطيف خان نفسه حاكما عسكريا على

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 285.

2 - الزبيدي، المرجع السابق، ص 97.

3 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 295، 296.

4 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 597.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 286؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 297.

في الحصن. وبذلك استسلمت لهم المدينة عدا القلعة والحصن[1]، وبرغم من ذلك لم يسلم السكان من قسوة المحتلين الذين أمعنوا في القتل، وخطف النساء والأطفال. وكان عدد الضحايا حسب المصادر العمانية قرابة عشرة آلاف قتيل[2]. ومع كل ذلك لم يستطيعوا إخضاع الحصن والقلعة. حيث غادروا المدينة متجهين إلى إزكي[3].

كان خبر احتلال نزوى قد أشاع الفرح الغامر في بندر عباس حيث أطلقت نيران المدافع ابتهاجا بهذه المناسبة[4]. وتم احتلال إزكي التي فرض على سكانها غرامات مالية باهظة. وبعد البقاء بها قدر يوم ونصف، غادرها الفرس متجهين نحو الباطنة حيث انعطفوا إلى المركز الساحلي المهم في عمان مدينة مسقط[5]، وهنا اتضح بشكل جلي المخطط الفارسي في السيطرة على عمان. فبالإضافة إلى الاستقلالية التامة في التصرف من قبل القادة الفرس دون الاكتراث بسيف الثاني، عملوا وبشكل سافر على مهاجمة معاقل حليفهم الذي استنجد بهم[6].

تمكن الفرس من دخول مسقط يوم 24 ذي الحجة 1150هـ/ 14 إبريل 1738م، واضطر كثير من أهلها إلى تركها خوفا من القوات المحتلة والتي وصلت أخبار أفعالها إليهم. وصمدت الحامية في قلعتي الجلالي، والميراني. حيث فشل الحصار

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 287؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 297.

2 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 140؛ ابن رزيق، التح المبين، ص 298.

3 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية،ج3، ص 598.

4 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 290.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 288؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 330.

6 - الحمداني، طارق نافع. مقاومة العمانيين للحملات الإيرانية على بلادهم 1737-1744م. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد37، الكويت: يناير1984م، ص 117.

الحملة الأولى، ووجه توبيخا شديد اللهجة إلى تقي خان حاكم إقليم فارس، لعدم اشتراكه بنفسه في الحملة[1]، وأمره بتعزيز قوات لطيف خان، وتولي القيادة بنفسه، وأعطاه مهلة حتى شهر مارس 1738 لإخضاع كامل عمان[2].

عمل تقي خان على تجهيز قوات كبيرة ضمت قدر ستة آلاف مقاتل مستعينا في حملهم على بعض السفن التي تمكن من الحصول عليها من وكيلي الشركتين الإنجليزية والهولندية[3]، وقد أبحر في يناير 1738م من بندر عباس إلى جلفار، وهنالك دبَّ الخلاف بينه وبين لطيف خان حول قيادة القوات، غير أنهما أجبرا على تسوية الأمر استجابة لأوامر نادر شاه[4]. في التاسع من فبراير 1738م توجهت القوات الفارسية صوب الظاهرة حيث صالحتهم قبائلها، ومنها إلى بهلا التي أخضعوها بعد معارك عنيفة، واستولوا على الحصن الذي حولوا غرفه إلى إسطبل لخيولهم، وتركوا فيه حامية من قبلهم[5].

بعدها تقدم الفرس نحو مدينة نزوى في أول شهر ذي الحجة 1150هـ/ 22 مارس 1738م، وفي الوقت الذي هرب فيه الإمام بلعرب صوب وادي بني غافر، ثبت الحرس القابضون على قلعة نزوى من بني حراص، وكذلك بعض أهل نزوى

1 - Hawley, Op. cit, p 86.

2 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 288.

3 - الخضوري. طالب بن سيف بن سالم. الصراع السياسي بين عمان وفارس 1733-1856م. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 2008م. ص 42.

4 - Lockhart, Op. cit, p 183.

5 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 139؛ المعولي، المصدر السابق، ص 287.

خروجهم بعدتهم وعتادهم فاتجهوا صوب الساحل حيث قبض عليهم والي صحار الشيخ أحمد بن سعيد البوسعيدي وحبسهم[1].

أما القوات الرئيسية فكان الخلاف قد اشتد بين القواد الفرس، حتى وصل الأمر إلى أن دس تقي خان السم للطيف خان فقضي عليه[2]، كما فشلت في السيطرة على صحار وحاول تقي خان الحصول على تعزيزات من بندر عباس ولكن دون جدوى. فأمر قواته بالانسحاب إلى جلفار[3]. في وقت عزم فيه سيف الثاني على طردهم فسار إليهم بجيش كبير برا وبحرا. غير أن احتراق أحد مراكبه أثناه عن عزمه وذلك يوم الجمعة 19 شوال 1151هـ/ 30 يناير 1739م[4].

وتأزم وضع تقي خان مع حدوث تمرد في الأسطول الفارسي، وتدهور الأمور في فارس حيث نشبت عدة ثورات فيها دفعت نادر شاه إلى استرداد جزء من قواته المرابطة في الخليج العربي[5]. وأدى كل ذلك إلى عدم حصوله على الدعم المطلوب. فانسحب إلى بندر عباس تاركا جزءا من قواته في أواخر شهر يوليو 1739م[6]، وانتهت بذلك الحملة الفارسية الثانية.

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 289، 290.

2 - أمين، المرجع السابق، ص 16.

3 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 295.

4 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 299.

5 - فارس، المرجع السابق، ص 104.

6 - الزبيدي، المرجع السابق، ص 106-108.

الفارسي الذي دام واحداً وأربعين يوما[1]. فخرجوا من مسقط إلى بركاء في 5 صفر 1151هـ/ 25 مايو 1738م التي قاومهم أهلها واستبسل المعاول في الدفاع عن الحصن، فرحلوا عنها إلى صحار التي فرضوا عليها الحصار[2].

أمام هذا الوضع وكما أشير مسبقا تم التوصل إلى اتفاق بين الإمام بلعرب وغريمه سيف الثاني - دون استشارة العلماء وأهل الحل والعقد، ولا يعرف لماذا اختفى دور العلماء هنا؟ وهل لهم آراء أو أقوال في هذا الموضوع؟- حيث تم التنازل عن السلطة للأخير، بهدف توحيد الصفوف ضد القوات الفارسية[3]. ومع اتحاد الجميع ضد المحتل انقطعت أخبار القوات الفارسية عن حاميتها في بهلا، فأرسل هؤلاء فرقة مكونة من مائة فارس صوب مسقط للتواصل مع القيادة الرئيسية، وعند وصولهم إلى سمائل تلقاهم الشيخ حمير بن منير الريامي[4] ومعه أهل سمائل حيث أعملوا فيهم القتل وقضوا عليهم[5].

بعدها جمع الشيخ حمير الريامي قوات كبيرة من سمائل وإزكي وقصد إلى بهلاء يوم 19 صفر 1151هـ/ 10 يونيو 1738م، حيث حاصر القوات الفارسية، وانضم إليهم سيف الثاني ومع شدة الحصار استسلم الفرس، واتفقوا مع سيف على

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 288؛ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 298.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 288؛ ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 330.

3 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 140.

4 - حمير بن منير بن سليمان الريامي، شيخ وفقيه، كان واليا للإمام سيف بن سلطان الثاني، وله ذكر وقت دخول العجم عمان، كان من جملة العلماء الذين خلعوا سيف بن سلطان الثاني من الإمامة سنة 1145هـ/ 1732م. انظر: البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 112.

5 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 599.

التجاري والجغرافي الخطير[1]. بدأ الهجوم الفارسي على صحار بشكل مباغت في أوائل فبراير 1743م، غير أنهم فشلوا في إسقاطها، واضطروا إلى فرض حصار بحري وبري شديد عليها، في حين صمدت المدينة بشكل بطولي تحت قيادة واليها الشيخ أحمد بن سعيد[2].

أما القسم البحري من الحملة فقد تحرك يصاحبه سيف الثاني باتجاه مسقط، التي اتخذ فيها الإمام سلطان بن مرشد استعداداته لمواجهة القوات الفارسية، وفي الجولة الأولى جوبه تقي خان وقواته بمقاومة شديدة من قبل المدافعين اضطر على أثرها إلى التراجع والانسحاب إلى خورفكان[3]. وبعد حصوله على تعزيزات كبيرة وأوامر مشددة من قبل نادر شاه بالاستيلاء على مسقط مهما كلف الثمن، شرع في الهجوم الثاني في منتصف فبراير 1743م[4].

كان هذا الهجوم قويا فبالإضافة إلى قوات تقي خان المعززة، تم دعمه بقسم من القوات التي كانت تحاصر صحار بقيادة كلب علي خان[5]. وتصدى للهجوم الشيخ سيف بن الإمام مهنا بن سلطان الذي كان يتولى قيادة قلاع مسقط. يساعده الشيخ سيف بن حمير اليعربي قائد حصن مطرح. والتقى الطرفان في موقع يسمى سيح الحرمل. حيث صد الهجوم الفارسي في المرة الأولى. أما الثانية فقد تمكن الفرس من هزيمة المدافعين حيث استشهد في المعركة الشيخ سيف بن حمير، وقبر ومن معه في ربوة صارت تعرف بمصرع الشهداء[6].

1 - السيار، المرجع السابق، ص 232.

2 - العجيلي، المرجع السابق، ص 123.

3 - مايلز، المرجع السابق، ص 221.

4 - الزبيدي، المرجع السابق، ص 128.

5 - ابن رزيق، الصحيفة القحطانية، ج3، ص 603.

6 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 302.

ج) **الحملة الفارسة الثالثة** (1156هـ / 1743م)

تمت الإشارة مسبقا إلى الصراع بين سيف الثاني والإمام سلطان بن مرشد، والذي قاد سيف إلى تكرار الخطأ للمرة الثالثة باستدعائه الفرس[1]، الأمر الذي يُظهر مدى ضيق الأفق الذي غلف شخصيته، متناسيا ما جره استقدام الفرس على البلاد من كوارث، وعلى سلطته هو نفسه، غير أن الرغبة الجامحة للسيطرة والحكم، أعمته عن كل ذلك.

تزامن طلب سيف هذه المرة مع الاستعدادات الفارسية الهادفة إلى احتلال عمان بغية إخضاع تجارة مسقط للسيطرة الفارسية[2]، أصدر نادر شاه أوامره بتحرك الحملة على أن تكون في قسمين منفصلين، لتجنب حدوث مشاكل بين القادة، كما حدث في المرات السابقة، حيث عين قائدا على القوات البرية علي خان، في حين تولى تقي خان القوات البحرية، مع احتفاظه بالقيادة العليا[3]، ضمت هذه الحملة أسطولا مكونا من 15 سفينة، تحمل بضعة آلاف من الجنود[4]، التقى سيف بالقوات الفارسية في جلفار في شهر ذي الحجة 1155هـ/ يناير 1743م، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتنازل لهم عن صحار مقابل دعمهم له[5].

لقد كان هدف الفرس الأساسي من هذه الحملة السيطرة على الساحل العماني لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية، لذلك كان القسم البري موجها صوب صحار الميناء التجاري المهم، في حين وجه القسم البحري صوب مسقط ذات المركز

---

1 - المعولي، المصدر السابق، ص 293.

2 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, pp 303 – 306.

3 - الزبيدي، المرجع السابق، ص 124.

4 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 306.

5 - الحمداني، المرجع السابق، ص 117.

وعلى الرغم من شدة الحصار الذي استمر قرابة تسعة أشهر، فضلا عن نقص المؤونة والذخيرة عند القوات العمانية في صحار[1]، لم يستطع الفرس اقتحام المدينة. وبالمقابل قام العمانيون بقيادة الشيخ أحمد بن سعيد بشن هجمات عديدة على القوات المحاصرة[2]. ومع ضعف معنويات الفرس ومقتل الآلاف منهم من جانب[3]، وتدهور وضع سكان مدينة صحار، وسقوط قرابة الثلاثة آلاف منهم تحت تأثير القصف والحصار من جانب آخر[4]، انتهى الطرفان إلى عقد المعاهدة.

تم التفاوض بين الطرفين، وفك الاشتباك، ثم وقعت معاهدة كفلت انسحاب الفرس من صحار[5]. وبعدها تمكن الشيخ أحمد بن سعيد من إخراج بقية الفرس من مسقط، ولم ينتصف عام 1744م حتى تم تحرير جميع الساحل العماني من الفرس[6]. وإذا كان للتدخل الفارسي آثار متعددة على الوضع الداخلي العماني، فإن أبرز وأهم أثر تمثل في الوضع السياسي. فبعد استشهاد الإمام سلطان بن مرشد ثم وفاة سيف بن سلطان الثاني، أصبح والي صحار أحمد بن سعيد اللاعب الأساسي في المسرح السياسي العماني.

ومع التأييد الكبير الذي لقيه لدوره المتميز في إبعاد الفرس المحتلين، وفرض الأمن والعدل على المناطق التي بسط سيطرته عليها، في حين اختلف الوضع مع الإمام بلعرب بن حمير في الداخل، حيث انتهت إمامته الثانية بخلعه عام

---

1 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 303.

2 - المعولي، المصدر السابق، ص 297.

3 - Lockhart, Op. cit, p 218

4 - السيار، المرجع السابق، ص 234.

5 - المعولي، المصدر السابق، ص 297.

6 - الحمداني، المرجع السابق، ص 120.

واصل الفرس تقدمهم بعد أن تمت لهم السيطرة على حصون مطرح ومسقط حوالي منتصف مارس 1743م، والتي سقطت في أيديهم بخديعتهم لسيف الثاني[1]، بعدها سيطروا على بركاء، وهاجموا قريات التي لجأ إليها الكثير من سكان مسقط، وأعملوا في أهلها القتل والنهب، وكرروا أفعالهم السابقة حيث خطفوا النساء والأطفال لبيعهم، كما هاجموا وادي المعاول[2]. في الوقت الذي رأى فيه الإمام سلطان بن مرشد ومستشاروه، ووجوب الانسحاب إلى الداخل لتنظيم الصفوف، للتصدي للقوات الغازية[3].

أما صحار فقد شدد الفرس حصارهم لها برا وبحرا، حيث عاد كلب علي بقواته البرية وأخذ يقذف المدينة بشكل مستمر بنيران كثيفة، وكانت مدفعيتهم تطلق بمعدل ثلاثة آلاف طلقة في اليوم الواحد[4]، مع استمرار التعزيزات من فارس حتى قدر عدد القوات المحاصرة بعشرين ألفا[5]، وقيل أكثر من ذلك[6]، في حين كانت تصلهم المؤن والذخيرة من مسقط التي احتلوها[7].

وبعد استشهاد الإمام سلطان بن مرشد في محاولته فك الحصار عن صحار في المعركة التي قتل فيها القائد الفارسي كلب علي خان في ربيع الآخر 1156هـ/ يونيو 1743م، ثم وفاة سيف بن سلطان الثاني في حصنه بالحزم[8]، أصبح أمر الدفاع عن صحار وعمان كلها ملقى على عاتق الوالي الشيخ أحمد بن سعيد.

---

1 - Niebuhr, op.cit, p 119.

2 - السالمي، التحفة، ج3، ص 163.

3 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 145.

4 - Lockhart, Op. cit, p 218.

5 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 146.

6 - السالمي، التحفة، ج2، ص 163.

7 - ابن رزيق، الفتح المبين، ص 303.

8 - المعولي، المصدر السابق، ص 296.

نهاية دولة اليعاربة

قدر لعمان طوال هذه الفترة الممتدة من عام 1034هـ/1624م إلى عام 1162هـ/1749م أن تحكم من قبل أسرة اليعاربة، ولئن كان من أهم عوامل قيام حكم هذه السلالة وتثبيته، توحيدهم للصف العماني، ومن ثم إعلان الجهاد ضد البرتغاليين وطردهم، والشروع في نهضة شملت جميع نواحي الحياة، مع الحرص على إقامة العدل، فإن تحويلهم الأمر إلى ما يشبه الحكم الوراثي وإشعال نار الصراع الذي قسم عمان، ثم إدخال الأجنبي، وما نتج عن كل ذلك من مآسٍ وكوارث، كان عاملا في إنهاء حكمهم على مستوى التأييد والقبول من طرف الأمة.

ويتضح مقدار ما شهده نظام الحكم من تغيير في هذه الفترة، وابتعاد عن مبادئ الإمامة الأساسية، في تمسك بلعرب بن حمير بالحكم رغم خلعه من قبل كبار العلماء، ولم يكن من الممكن إبعاده سوى بالخديعة حيث أرسل له أهل الظاهرة يدعونه للقدوم إليها لحكمها، والتي يبدو أنها أصبحت تحت سيطرة الشيخ أحمد بن سعيد البوسعيدي، فلما وصلها، قبض عليه وسجن بعد أن تفرق عنه أصحابه، وبذلك فقد الحكم بشكل فعلي[1].

في المقابل أرسل أهل نزوى إلى الشيخ أحمد بن سعيد يطلبون منه استلامها، فاستجاب لهم وأرسل ابن عمه خلفان بن محمد بن خلفان البوسعيدي فقبض حصونها[2]. ثم اجتمع كبار علماء عمان في الرستاق وعلى رأسهم الشيخ العلامة

1 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 150، 151.

2 - نفسه، ص 150.

1161هـ/ 1748م[1]. أصبح الوضع مهيئا لأن يفرض أحمد بن سعيد سلطته على بقية مناطق عمان ليسدل الستار بذلك على الفصل الأخير من حكم اليعاربة، ويفتتح حكما جديدا تمثل في قيام الدولة البوسعيدية.

1 - السالمي، التحفة، ج2، ص 177.

وأرضين ونخل وأشجار ومن بيوت وعمار وخراب من جميع الأملاك كلها [وآبار ورموم][1] مما آل إليّ بالإرث من أختي عائشة بنت حمير بن سلطان بن سيف اليعربية للشيخ الرضي سعيد بن مسعود بن صالح الربخي الضنكي [بحق له عليّ رده][2] إقرارا مني له بذلك بتاريخ صباح الأحد لليلتين خلتا من شهر شعبان سنة تسع سنين وستين سنة ومائة سنة وألف سنة من الهجرة [2 شعبان 1169هـ][3] وكتبته وأنا الأقل لله تعالى إمام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف بيدي ومن فمي وعرفت فعلي وفهمت معناه حرفا حرفا".

فمن جانب هنالك إجماع على حدوث هذا الخروج ومقتل بلعرب بن حمير في هذه الوقعة غير أن الاختلاف في تاريخ حدوثها. ففي الفصل الأخير من كتاب تاريخ عمان الذي أضافه المحقق لكتاب الأزكوي، وأسنده لمؤلف مجهول، تمت الإشارة إلى وقعتين في فرق: الأولى دون تحديد التاريخ كانت بين بلعرب بن حمير وخلفان بن محمد البوسعيدي والي نزوى من قبل أحمد بن سعيد. ولم تسفر عن نتيجة حاسمة لأحد الطرفين حيث انسحب بلعرب إلى الظاهرة وظلت نزوى في قبضة الوالي البوسعيدي[4]. وقد رجح باثرست Bathurst وقوع هذه المعركة[5]. أما الوقعة الأخرى التي قتل فيها بلعرب فقد كان تاريخ وقوعها حسب هذا المصدر في يوم السبت 14 من صفر 1176هـ/ 4 سبتمبر 1762م[6].

ويشير ابن رزيق دون تحديد التاريخ إلى أن وقعة فرق التي قتل فيها بلعرب

---

1 - وردت [وآبار ورموم] في الحاشية اليمنى بخط الإمام بيده.

2 - وردت [بحق له عليّ رده] في الحاشية العليا بخط الإمام بيده.

3 - يوافق الأحد 2 مايو 1756م.

4 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 151، 152.

5 - Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 322.

6 - الأزكوي، المصدر السابق، ص 154؛ Bathurst, The Yarubi Dynasty of Oman, p 325.

حبيب بن سالم الأمبوسعيدي، والشيخ محمد بن عامر المعولي، فبايعوا أحمد بن سعيد بالإمامة في ليلة الاثنين 23 جمادى الآخرة 1162هـ/ 10 يونيو 1749م[1]، وبذلك انتهت دولة اليعاربة، وبدأت دولة آل بو سعيد.

لم يكن من المتوقع أن يقبل اليعاربة وهم من سادوا عمان قرابة المائة والعشرين عاما خروج السلطة من أيديهم، فأي أسرة في التاريخ ظلت فترة من الزمان تتمتع بزعامة دينية أو دنيوية، يرسخ في ذهنها أن لها ما ليس لغيرها، وتظل دعوى السيادة لا تنمحي من نفوس ذريتها سواء أكانوا ملوكا أو سلاطين أو أئمة[2].

والمرشح لقيادة المعارضة لم يكن غير بلعرب بن حمير، وهنا نجد بعض المصادر العمانية تذهب إلى أن خروجه ضد الإمام أحمد بن سعيد كان في سنة 1167هـ/1752م[3] أو بالتحديد في يوم السبت 14 صفر 1167هـ/ 21 ديسمبر 1752م[4] حيث التقى الطرفان فيما عرف بوقعة فرق التي قتل فيها بلعرب بن حمير. وقد تكرر هذا التاريخ لدى العديد من الباحثين المحدثين، غير أن العثور على وثيقة إقرار بخط بلعرب بن حمير تعود إلى تاريخ 2 شعبان 1169هـ/2 مايو 1756م، تثبت عدم صحة هذا التاريخ[5]، ونص الوثيقة:

"بسم الله الرحمن الرحيم، أقررت وأنا الفقير إلى الله تعالى إمام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف اليعربي بجميع أملاكي من قرية وبل [من الرستاق][6] من سقي فلج المدري ومن سقي فلج العين من قرية وبل من مياه

1 - نفسه، ص 153؛ البطاشي، الطالع السعيد، ص 114.

2 - السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 146.

3 - السالمي، التحفة، ج2، ص 177؛ السيابي، عمان عبر التاريخ، ج4، ص 141.

4 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 121.

5 - انظر نص الوثيقة الأصلي كاملا في الملاحق (د).

6 - وردت [من الرستاق] في الحاشية العليا استدراك من الإمام بخط بيده.

الخاتـمة

مرت دولة اليعاربة (1034هـ/1624م - 1162هـ/1749م) كحال أغلب الأسر الحاكمة عبر التاريخ بمراحل اتسمت في أولها بالقوة والازدهار، ثم لم تلبث أن اعترتها عوامل الضعف والصراع. والتي قادت إلى نهاية حكم هذه الأسرة، والدراسة كانت محاولة للوقوف على أسباب هذا التدهور والضعف. من خلال معالجة مسألة نظام الحكم. مع مناقشة الأحداث التي مرت بها الدولة في مراحلها الأخيرة (1131هـ/1719م - 1162 هـ / 1749م) أي فترة الصراع. وتماشيا مع الأهداف التي توختها الدراسة. والتي عولجت بشكل مفصل عبر الفصول الثلاثة للدراسة، تم التوصل إلى جملة من النتائج، من أهمها:

1 - كشفت الدراسة أن نظام الإمامة في العهد اليعربي قد مر على وجه التقريب بثلاث مراحل:

أ) المرحلة الأولى: اتسمت بتطبيق مبدأ الشورى في الانتخاب. وكان الأمر فيها بيد العلماء أهل الحل والعقد. وتشمل الأئمة الثلاثة الأوائل.

ب) المرحلة الثانية: شهدت خروج سيف بن سلطان الأول على أخيه بلعرب وهو الإمام الشرعي المنتخب مما شكل إيذانا بإبعاد مبدأ الانتخاب والشورى، وإيجاد بذرة أو سابقة للصراع على الحكم. وهي السمة التي طبعت الحكم اليعربي في أواخر عهده. وقد حد من أثر هذا التجاوز لمبدأ الشورى قوة شخصية الإمام سيف بن سلطان الأول ومن بعده ابنه سلطان بن سيف الثاني.

ج) المرحلة الثالثة: اتضحت فيها آثار ضعف سلطة العلماء وانتهاج أسلوب مغاير لأسس الانتخاب ومبادئه. حين أصر زعماء القبائل وخاصة بعض اليعاربة

بن حمير كانت قبل وقعة سيح الطيب بين الإمام أحمد بن سعيد والشيخ ناصر بن محمد الغافري بحوالي اثنتي عشرة سنة[1]، وإذا عرف أن وقعة سيح الطيب كانت حوالي عام 1185هـ /1771م[2]، فهذا يرجح أن عام 1176هـ/ 1762م هو تاريخ حدوث وقعة فرق، خاصة أن المؤرخ البطاشي أشار إلى أن وقعة سيح الطيب كانت بعد وقعة فرق بحوالي 19 سنة وفي رواية أخرى نحو 10 سنوات تقريبا[3]، ولا يمكن قبول الرواية الأولى كونها تجعل تاريخ المعركة حوالي سنة 1166هـ/ 1752م وهو تاريخ يتعارض مع وثيقة البيع التي تعود إلى عام 1169هـ/ 1756م والتي تثبت أن بلعرب بن حمير لا يزال حيا بعد ذلك التاريخ.

لقد وقع الخلط بين عام 1167هـ، وبين عام 1176هـ، خاصة أن اليوم والشهر وهو السبت 14 من صفر كان واحدا في كلا الروايتين[4]. ويستخلص من كل ذلك أن بلعرب بن حمير بقي طوال الفترة التي أعقبت خلعه يعتبر نفسه في حكم الإمام الشرعي، ويتضح ذلك في رسالته لأحد فقهاء عصره وهو الشيخ جاعد بن سلام بن مسعود السلامي[5]. وفيها يطعن في إمامة أحمد بن سعيد، ويصف نفسه بالإمام[6]، ومن هنا فإنّ مقتله كان ختاما نهائيا لحكم هذه الأسرة: إذ لم يذكر أن أحدا منهم خرج مطالباً بالحكم بعدها.

---

1 - ابن رزيق، الشعاع الشائع، ص 348.

2 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 156؛ البطاشي الطالع السعيد، ص 181.

3 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 181.

4 - الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس، ص 154؛ البطاشي، الطالع السعيد، ص 121.

5 - جاعد بن سالم بن سلام بن مسعود السلامي الرستاقي، شيخ فقيه، من فقهاء القرن الثاني عشر الهجري. كان إلى سنة 1169هـ/1755م على قيد الحياة. كان من المقربين عند الإمام بلعرب بن حمير اليعربي. انظر: البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، ص 91.

6 - البطاشي، الطالع السعيد، ص 26 وما بعدها.

المصادر والمراجع

الوثائق:

وثائق غير منشورة

1 - وثيقة إقرار من الإمام بلعرب بن حمير بن سلطان اليعربي مؤرخة في شعبان 1169هـ لدى الباحث نسخة منها.

وثائق منشورة.

1 - بالو. إيزابيل. عمان وفرنسا صفحات من التاريخ. تر: السيد خزعل، مطابع شركة تيب، باريس: ب. ت.

2 - جيان. شارل. وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقيا الشرقية. تر: يوسف كامل، القاهرة: 1927م.

3 - Saldanha, J.A. Selection from state papers, Bombay, Regarding the East India company's connections with the Persian Gulf, with a summary of events, 1600-1800 Calcutta, 1908.

4 - The Persian Gulf Administration Reports 1873-1947. Vol 2 (1879-1883). Archive Editions, London,1986.

في الرستاق على أن تكون الإمامة بالتوريث وأن يكون سيف بن سلطان خلفا لأبيه. وسيف هذا كان فتى لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره. حيث أفرغ نظام الإمامة من معناه الحقيقي، وأصبحت إمامة سيف بن سلطان الثاني محورا للصراع والاقتتال بين مؤيد ومعارض طوال السنوات المتبقية من حكم اليعاربة.

1 - أوضحت الدراسة أن هنالك عوامل أو جذوراً للصراع الداخلي الذي شهدته الدولة اليعربية أواخر حكمها تكمن في كيفية عمل نظام الحكم في هذه الفترة والتي تمثلت في الانتخاب الخلافي، والخروج على الإمام، وتراجع سلطة العلماء "أهل الحل والعقد".

2 - بينت الدراسة أن رفع بلعرب بن ناصر اليعربي للحظر على بني هناءة، والذي كان قد فرض أيام الإمام ناصر بن مرشد كان الأساس في تشكل المحور الهنائي، في المقابل كان للخلاف الحاد بين بلعرب بن ناصر والشيخ محمد بن ناصر الغافري دور في ظهور المحور الغافري.

3 - توصلت الدراسة إلى أنه لم يكن للعصبيات القبلية القديمة ولا للاختلافات المذهبية دور في صياغة الحزبين الغافري والهناوي إنما الأمر كان لأسباب اقتصادية وسياسية حكمت ظروف كل قبيلة في حسم خيارها بالانضمام لأحد المحاور.

4 - أبرزت الدراسة أبعاد وحيثيات التدخل الفارسي في عمان حين التقت أطماع نادر شاه التوسعية مع حرص سيف بن سلطان الثاني على التمسك بالحكم بأي ثمن، فكان لاستعانته بالفرس نتائج عديدة على جميع المستويات، وأبرزها التعجيل بسقوط الدولة اليعربية.

5 - كشفت الدراسة أن مقتل بلعرب بن حمير كان في عام 1176هـ/ 1762م، وليس عام 1167هـ/ 1752م كما ذهبت بعض المصادر العمانية، ويعد مقتله ختاما نهائيا لحكم هذه الأسرة؛ إذ لم يذكر أن أحدا منهم خرج مطالبا بالحكم بعدها.

عن الشيخ أبي الحسن. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف. ج2، ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1989م.

6 - الحبسي، راشد بن خميس بن جمعة. ديوان الحبسي. تح: عبد العليم عيسى. ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1982م.

7 - ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. جمهرة أنساب العرب، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت: 1983م.

8 - الحضرمي، إبراهيم بن قيس (ت: ق 5 هـ / 11م). مختصر الخصال. تح: عبد الرحمن بن محمد بن نبهان الخروصي. ط1، مكتبة مسقط، مسقط: 2011م.

9 - الخروصي، أبو المؤثر الصلت بن خميس (من علماء ق4 هـ/ ق 10 م). كتاب الأحداث والصفات. السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف. ج1. ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط :1989.

10 - الرحيلي، محمد بن محبوب. سيرة الشيخ الفقيه محمد بن محبوب، السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان. تح: سيده إسماعيل كاشف. ج2، ط 2، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1989.

11 - ابن رزيق، حميد بن محمد. (ت 1290 هـ / 1873م). الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان. تح: عبد المنعم عامر، ط، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 1978م.

12 - ______. الصحيفة القحطانية. تح: حسن محمد النابودة، ط1، دار البارودي، بيروت: 2008م.

المصادر العربية:

المصادر غير المنشورة

المخطوطات

1 - مؤلف مجهول، مخطوطة تضم سيرة ومجموعة قصائد لمجموعة شعراء في مدح الإمام محمد بن ناصر بن عامر الغافري، الرقم 1870، دار المخطوطات والوثائق، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان.

المصادر المنشورة

1 - الأزكوي، سرحان بن سعيد (كان حيا حتى عام 1169هـ/). كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. تح: حسن محمد النابودة، ج2، ط1، دار البارودي، بيروت: 2006م.

2 - ــــــــــ. تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. تح: عبد المجيد حسيب القيسي، ط4، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2005م.

3 - اطفيش، امحمد بن يوسف (ت: 1332هـ/1914م). شرح عقيدة التوحيد. تح: مصطفى بن الناصر وينتن، ط1، جمعية التراث، الجزائر:2001م.

4 - ــــــــــ. شرح كتاب النيل وشفاء العليل. ج14، ط3، مكتبة الإرشاد، جدة: 1985.

5 - البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد (من علماء ق 4 هـ/ ق10م). سيرة

والمنتخب من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وأئمة وعلماء عمان. ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1985م.

22 - ـــــــــ. المصنف. ج10، تح: الشيخ سالم بن حمد الحارثي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1983م.

23 - الكندي. محمد بن إبراهيم (ت: 508هـ/1115م). بيان الشرع الجامع للأصل والفرع. ج68. تح: لجنة من العلماء بإشراف سماحة الشيخ احمد بن حمد الخليلي مفتي عام السلطنة. مراجعة: عبد الحفيظ شلبي، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1984م.

24 - المعولي. محمد بن عامر بن راشد (ت: 1190 هـ / 1776م) قصص وأخبار جرت في عمان. تح: سعيد بن محمد الهاشمي، ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2007م.

25 - مؤلف مجهول. تاريخ أهل عمان. تح: سعيد عبد الفتاح عاشور، ط2، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2005م.

المصادر الأجنبية:

1 - لوريمير، ج. ج. السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية. تر: مجموعة باحثين، ط1، دار غارنت، لندن : 1995م.

2 - مايلز، س. ب. الخليج بلدانه وقبائل. تح: محمد أمين عبد الله، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1986م.

3 - Ibn Sarhan, Sarhan Ibn Said. Annals Of Oman to 1728, Translated and annotated by: E.C. Ross, the Oleander Press, Cambridge: 1984.

13 - ـــــــــ.الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين. تح: عبد المنعم عامر ومحمد مرسى عبد الله، ط 5، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2001م.

14 - السالمي، عبد الله بن حميد (ت: 1332هـ /1914م). تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. ب.ط. مكتبة الإمام نور الدين السالمي، السيب:2000م.

15 - ـــــــــ. جوابات الإمام السالمي. تنسيق ومراجعة: عبد الستار أبو غدة،ج1، ط2، مكتبة الإمام السالمي، بدية: 1999م.

16 - الشقصي، خميس بن سعيد بن علي (ت: ق 11هـ/ ق 17م). منهج الطالبين وبلاغ الراغبين. ج5، ط1، مكتبة مسقط، مسقط: 2006م.

الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد (ت: 928هت/ 1522م). كتاب السير. تح: احمد بن سعود السيابي، ج1، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1987م.

18 - عبد الكافي، أبو عمار (ت: ق 5هـ / 11م). الموجز. تح: عبد الرحمن عميرة. ج2، ط1، دار الجيل، بيروت: 1990م.

19 - ابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ/899م). الإمامة والسياسة. علق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور. ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: 2001م.

20 - ابن قيصر، عبد الله بن خلفان (من علماء ق 11هـ/17م). سيرة الإمام ناصر بن مرشد. تح: عبد المجيد القيسي، ط1، دار الحكمة، لندن: 2002م.

21 - الكندي، أحمد بن عبد الله (ت:557هـ/1162م). كتاب الإهداء

8 - الحارثي، سالم بن حمد. العقود الفضية في أصول الإباضية. ط2، ابناء المؤلف، إبراء: 2009م.

9 - الحارثي، عبد الله بن ناصر. عمان في عهد بني نبهان.ط1، مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، مسقط :2004م.

10 - الحارثي، مالك بن سلطان. نظرية الإمامة عند الإباضية. ط1، المؤلف، مسقط: 1991م.

11 - الحجري، بدر بن محمد. عمان الشورى في التاريخ السياسي لحكم الإمامة نجاح وإخفاق التجربة 132هـ - 1024هـ. ط1، المؤلف، مسقط: 2002م.

12 - حسين، طه. الفتنة الكبرى. ط4، مكتبة النهضة، القاهرة: 1968م.

13 - الحديدي، عادل. المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عمان. ط1، وزارة الداخلية، مسقط: 1982م.

14 - حنظل، فالح. المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة. ج1، أبو ظبي: ب.ت.

15 - الخروصي، سالم بن هلال. الفكر السياسي عند الإباضية والزيدية. ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2006م.

16 - الخروصي، سليمان بن خلف. ملامح من التاريخ العماني. ط 3، مكتبة الضامري، السيب: 2002م.

17 - الخصوصي، بدر الدين عباس. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج2، ط2، دار ذات السلاسل، الكويت: 1984م.

4 - Niebuhr, C. Travel Through Arabia and other countries in the East. Trans by: Robert Heron, vol 2, London: 1972.

المراجع العربية والأجنبية المعربة:

1 - أعوشت، بكير سعيد. دراسات إسلامية في الأصول الإباضية. ط2، غرداية، الجزائر :1981م.

2 - أمين، عبد الأمير محمد. القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر. ط1، جامعة بغداد، بغداد: 1966م.

3 - البطاشي، سيف بن حمود بن حامد. الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام أحمد بن سعيد. ط1، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية ، السيب: 1997 م.

4 - ______. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان. ج3، ترتيب وتعليق: سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي، ط2، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، السيب: 2004م.

5 - البطاشي، محمد بن شامس. سلاسل الذهب في الأصول والفروع والأدب. ج10، ب.ط، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1994م.

6 - جعيط، هشام. الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر. تر: خليل أحمد خليل، ط5، دار الطليعة، بيروت: 2005م.

7 - جهلان، عدون. الفكر السياسي عند الإباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف إطفيش. ط3، مكتبة الضامري، السيب: 2010م.

27 - ـــــــــ. إيضاح المعالم في تاريخ القواسم. تح: أحمد التدمري، المطبعة التعاونية، دمشق: 1976م.

28 - ـــــــــ. عمان عبر التاريخ. 4 أجزاء، ط 4، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2001م.

29 - السيار، عائشة علي. دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا. ط2، دار صحف الوحدة، أبوظبي: 1992م.

30 - شلبي، أحمد. موسوعة التاريخ الإسلامي. ج7، ط2، النهضة المصرية، القاهرة: 1982.

31 - عبد الله، محمد مرسي. إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (1793- 1818م). المكتب المصري الحديث، القاهرة: 1978م.

32 - عقيل، مصطفى. التنافس الدولي في الخليج العربي (1622-1763م). ط3، الدوحة: 1994م.

33 - علي، بكير بن بلحاج. الإمامة عند الإباضية بين النظرية والتطبيق مقارنة مع أهل السنة والجماعة. ج1، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب: 2010م.

34 - عمارة، محمد. الإسلام وفلسفة الحكم. ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت:1979م.

35 - غباش، حسين عبيد. عمان الديمقراطية الإسلامية. تر: أنطوان حمصي، ط1، دار الجديد، بيروت: 1997م.

18 - خليفات، عوض. نشأة الحركة الإباضية. ط1، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2002م.

19 - الخليلي، أحمد بن حمد. شرح منظومة غاية المراد في نظم الاعتقاد. ط، مكتبة الجيل الواعد، مسقط: 2003م.

20 - الرقيشي، محمد بن سالم بن زاهر. النور الوقاد على علم الرشاد. ط2، وزارة التراث والثقافة، مسقط: 2007م.

21 - الرواحي، سالم بن محمد بن سالم. الدعوة في عمان في عهد اليعاربة من سنة 1034-1133هـ. ط1، المؤلف نفسه، مسقط: 2003م.

22 - الزبير، محمد. موسوعة أرض عمان.ج2، ط1، مكتب مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي، مسقط: 2005م.

23 - السعدي، فهد بن علي بن هاشل. معجم شعراء الإباضية (قسم المشرق). ج1، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط: 2007م.

24 - ــــــــ. معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية. ج1، ط1، مكتبة الجيل الواعد، مسقط: 2007م.

25 - سلوت، ب. ج. عرب الخليج 1602-1784م. تر: عائدة خوري. ط1، المجمع الثقافي، أبوظبي: 1993م.

26 - السيابي، سالم بن حمود. إسعاف الأعيان في انساب أهل عمان. ط1، المكتب الإسلامي، بيروت: 1384هـ.

45 - مجموعة باحثين. عمان في التاريخ. ط1، وزارة الإعلام، دار أميل، لندن: 1995م.

46 - معمر. علي يحيى. الإباضية بين الفرق الإسلامية. ج2، ط1، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب: 1997م.

47 - مكاريوس. شاهين. تاريخ إيران. ب. ط. دار الآفاق العربية، القاهرة: 2003م.

48 - هاشم. مهدي طالب. الحركة الإباضية في المشرق العربي. ط2، دار الحكمة، لندن: 2003م.

49 - الهاشمي. سعيد بن محمد. دراسات في التاريخ العماني. ط1، النادي الثقافي، مسقط: 2011م.

50 - الوسمي. خالد ناصر. عمان بين الاستقلال والاحتلال دراسة في التاريخ العماني الحديث وعلاقاته الإقليمية والدولية. ط1، مؤسسة الشراع العربي، الكويت: 1993م.

51 - ولكنسون. جون. الإمامة في عمان. تر: الفاتح حاج التوم وطه أحمد طه، ط2، مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي: 2007م.

52 - ـــــــــ. عمان تاريخ وعلماء. تر: محمد أمين عبد الله، تراثنا، العدد 10، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1994م.

53 - ياسين. عبد الجواد. السلطة في الإسلام (نقد النظرية السياسية). ج2، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت: 2009م

36 - غليون، برهان، و العوا، محمد سليم. حوارات لقرن جديد: النظام السياسي في الإسلام. ط1، دار الفكر، دمشق: 2004م.

37 - فارس، علي عبد الله. العلاقات العمانية الفارسية في عهد دولة آل بوسعيد. ط2، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، الشارقة: 2000م.

38 - فوزي، فاروق عمر. التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين. دراسات نقدية في تفسير التاريخ. ط2، دار اقرأ، بيروت: 1985م.

39 - ـــــــــــ. الخليج العربي في العصور الإسلامية.ط1. دار القلم، دبي: 1983م.

40 - ـــــــــــ. الموجز في تاريخ عمان السياسي في القرون الإسلامية الأولى 1هـ-906هـ/622-1500م. ط1، دار مجدلاوي، عمان: 2008م.

41 - قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي الحديث والمعاصر:-1507 1840م. ج1، دار الفكر العربي، القاهرة: 2002م.

24 - قرقش، محمد. عمان والحركة الإباضية. ط2، مكتبة مسقط، مسقط: 1994م.

43 - كوبرلي، بيير. مدخل إلى دراسة الإباضية وعقيدتها بحث مقارن في اللاهوت الإباضي في بلاد المغرب وعمان. تر: عمار الجلاصي. ط1، النادي الثقافي، مسقط: 2011م.

44 - لاندن، روبرت جيران. عمان منذ 1856م مسيرا ومصيرا. تر: محمد أمين عبد الله، ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1989م.

3 - الريامي، علي بن سعيد. قضية "عزل" الإمام الصلت بن مالك الخروصي: نتائجها السياسية وآثارها الفكرية على عمان حتى أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2006م.

4 - الزبيدي، عدنان هرير جودة. عمان وسياسة نادر شاه التوسعية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة بغداد. بغداد: 1983م.

5 - الصقري. ناصر بن عبد الله بن سالم. علاقة الدولة السعودية الأولى بعمان خلال الفترة من 1215هـ/ 1800 إلى 1233هـ/1818م. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة السلطان قابوس. مسقط: 2006م.

6 - الضوياني. حمد بن محمد بن ضويحي. اليعاربة عائلة أباضية حاكمة (1624- 1741م). رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ (غير منشورة). قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة تونس. تونس: 2004م.

7 - الطوقي. سالم بن سعيد. دور اليعاربة الحضاري في مواجهة البرتغاليين (1034-1122هـ/1624-1711م). بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة (غير منشور)، جامعة الزيتونة، تونس: 2002م.

8 - العامري. خالد بن سيف. دولة بني نبهان الثانية في عمان (964هـ/1556م-1026هـ/1617م). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2009م.

9 - العبري، علي بن هلال بن محمد. الإمامة في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير (غير منشورة). قسم الدراسات العليا لعلوم الشريعة والحقوق والسياسة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية. عمّان: 1991م.

المراجع الأجنبية:

1 - Anthony, John Duke. Historical and Cultural Dictionary of The Sultanate of Oman and The Emirates of Eastern Arabia. America: 1976.

2 - Gray, sir John. History of Zanzibar From The Middle Ages To 1856. London: 1962.

3 - Hawley, Donald, The Trucial States, London,1970.

4 - Lockhart, Laurence. Nadir Shah, a critical study based mainly upon contemporary sources, London. 1938.

5 - Risso, Patricia. Oman and Muscat: an early modern history. Great Britain: 1986.

6 - Wilkinson, J. C. Water and Tribal Settlement in South- East Arabia: A Study of the Aflaj of Oman. Clarendon Press, Oxford: 1977.

الرسائل العلمية:

1 - البراشدي، موسى بن سالم بن حمد. الحياة العلمية في عمان في عهد اليعاربة خلال الفترة من 1034هـ/ 1624م إلى 1157هـ/1744م. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2006م.

2 - الخضوري، طالب بن سيف بن سالم. الصراع السياسي بين عمان وفارس 1733-1856م. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 2008م.

الدوريات والدراسات:

1 - البلوشي، خالد بن محمد. "علاقات عمان ببلوشستان في عهدي اليعاربة وآل بوسعيد". مجلة الدراسات العمانية، عدد 16، مسقط: 2010م.

2 - الحمداني، طارق نافع. "مقاومة العمانيين للحملات الإيرانية على بلادهم 1737-1744م". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد37، الكويت: يناير1984م.

3 - الخروصي، سليمان بن خلف. "دولة اليحمد في عمان 175 - 967هـ / 791 - 1560م". حصاد ندوة الدراسات العمانية، مج1، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1980م.

4 - الخصوصي، بدر الدين. "الدولة الصفوية في مواجهة التحديات". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد44، الكويت: أكتوبر 1985م.

5 - السالمي، عبد الرحمن بن سليمان. "العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العمانية حتى نهاية القرن 10هـ/16م". مجلة نزوى، عدد30، ابريل 2002م.

6 - السديس، عبد الرحمن بن علي. "العلاقات العمانية الفارسية وأثرها في الأوضاع السياسية في الخليج العربي (1061-1135هـ/1650-1722م)". دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، سلسلة مداولات اللقاء العلمي السنوي للجمعية - 2، دارة الملك عبد العزيز، الرياض: 2000م.

7 - السيابي، أحمد بن سعود. "الإمام ابو سعيد الكدمي حياته وفكره". ندوة قراءات في فكر "ابي سعيد الكدمي"، ط2، المنتدى الادبي، مسقط: 2006م.

10 - العجمي، خليل بن عبد الله بن سليمان. أوضاع عمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية في عهد اليعاربة خلال الفترة من (1059 هـ / 1649 م - 1123 هـ / 1711م). رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2006م.

11 - العجيلي، غانم محمد رميض. قيام حكم سلالة اليعاربة وانهياره في عمان (1624- 1749م) دراسة في التاريخ السياسي. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1987م.

12 - علي، عبد النبي علي أحمد. الصراع العماني البرتغالي في شرق أفريقيا (1650-1730م). رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة: 1994م.

13 - الكندي، الخطاب بن أحمد. الأحوال السياسية والثقافية في عمان خلال الفترة (401هـ - 513هـ/1010م- 1119م). رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2007م.

14 - Bathurst, R.D. The Yarubi Dynasty of Oman. unpublished Ph.D. thesis, University of Oxford. (Oxford,1967).

15 - Alzidy, Saif Ali. Omani Tribal Coalitions: Alliances or Unique Means of Coexistence. Unpublished MA thesis, University of Salford, (Salford,1995)

الملاحق

8 - 1737م - 1744م". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد55، الكويت: يوليو 1988م.

9 - الغيلاني، يوسف بن محمد. دور الشيخ خميس بن سعيد الشقصي وإسهاماته في تأسيس دولة اليعاربة 1624م - 1649م. أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك، مجلد 25، عدد 3، الأردن: سبتمبر 2009م.

10 - فوزي، فاروق عمر. "الإمامة اليعربية من خلال المصادر التاريخية العمانية 1034هـ - 1154هـ/1624 - 1741م". أعمال الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العماني، تحرير: حسن الملخ وإبراهيم بحاز، وحدة الدراسات العمانية، منشورات جامعة آل البيت، المفرق: 2003م.

11 - الهاشمي، سعيد بن محمد. "العلماء والأئمة في عمان أضواء على بعض مظاهر الحياة السياسية في العصور الحديثة". مجلة المؤرخ العربي، عدد 8، المجلد الأول، مارس: 2000م.

12 - عمان تاريخ وعلماء، تر: محمد أمين عبد الله، تراثنا، العدد 10، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط: 1994م.

13 - Bathurst, R.D. "Maritime, Trades and Imamte Government: Two Principal Themes in the History of Oman". In The Arabian peninsula, Society and Politics, edited by: Derek Hopwood, London: 1972.

(ب)

عهد الإمام ناصر بن مرشد بن مالك اليعربي إلى ابن عمه وخليفته على الأمر من بعده سلطان بن سيف بن مالك اليعربي حين أراد أن يستعمله على بعض الأمور فطلب العذر فكتب إليه الإمام ما نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله إمام المسلمين ناصر بن مرشد بن مالك إلى حضرة شيخنا الوالي الولد سلطان بن سيف بن مالك أمد الله عمره. أما بعد: فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأوصيك ونفسي وجميع المسلمين بتقوى الله واللزوم على طاعته. فاسمع له وأطع واقتد بإخوانك السالفين واتبع. وأما ما ذكرته من أمورك فاسأل فيها أهل الفضل والورع والهداية والشرع الذين جعلهم الله ورثة أنبيائه ونورا ساطعا يقتدى به جميع أوليائه. يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين. وأما ما ذكرته في العاذرة من الأمر الذي جعلته عليك. فكيف أنت اليوم ولدي جناحي الذي أتوصل به إلى إعزاز الدين الحنيف وخليفتي الذي أخلفه ركنا لهذا المذهب. فوسع صدرك. وشاور العلماء في أمرك. ولا تقطع عمرك. وتضيق الصدر والحزن وهون على نفسك من جميع ذلك وانظر ما أمامك من العوائق والمهالك فإن السالم من وفقه الله ونجاه وارتضاه من خليقته واصطفاه حتى حاذر من جميع معاصيه وخسه. إلا من ضيق على نفسه وحزن في يومه أكثر من أمسه وقطع نفسه بالندم والهموم والكرب والغموم. سلم الأمور ولدي لخالق الأرض والسماء وما فيهن وما تحت الثرى. واصبر وما صبرك إلا بالله وتوكل عليه وفوض أمرك إليه واتقه حق تقاته ليجعل لك من جميع أمورك المخارج لقوله عز وجل: {ومن يتق الله يجعل له

(أ)

خلاصة مسالك الدين

المسلك	الظهور	الدفاع	الشراء	الكتمان
دليل المشروعية	{ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين}	{وجهدوا في سبيله لعلكم تفلحون}	{إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم}	(أدلة مشروعية التقية)
الشروط الواجب	توفر القوة الكافية في العدد والعدّة	انتشار فساد أو ظهور عدو	تسلط حاكم جائر أو مستعمر كافر	أقلية ضعيفة في دولة مخالفة
نوع السلطة	إمام منتخب وحكومة عادلة	إمام ينعزل بانتهاء الحرب	قائد مؤقت ينتصر أو يموت	سلطة اجتماعية
أسلوب العمل	تسييس الرعية وإنفاذ أحكام الشرع	المجابهة بالقوة بعد النصح والتحذير	الثورة عند الظلم أو المراقبة في السلم	النشاط الديني والاجتماعي والتربوي
الإمكانيات	السلاح والعلم والمال والرجال	السلاح والرجال	ما يحتاج إليه الفدائي مع قوة الإيمان	العلماء والمؤسسات الثقافية والاجتماعية
المثال	النبي بعد الهجرة، الخلفاء الراشدون، الإمامة الثانية في عمان	عبد الله بن وهب الراسبي	أبو بلال مرداس بن حدير التميمي	عمان بعد سقوط الإمامة الأولى، إباضية الجزائر وليبيا وتونس بعد سقوط الدولة الرسمية

المرجع / جهلان، الفكر السياسي عند الإباضية، ص 207.

(ج)

رد الشيخ الفقيه العلامة سعيد بن بشير بن محمد الصبحي على طلب الإمام سيف بن سلطان الثاني عبر الوالي الشيخ سالم بن راشد البهلوي في أمر زيادة مخصصاته المالية.

"بسم الله الرحمن الرحيم. قال العبد الفقير، الضعيف الحقير، سعيد بن بشير بن محمد الصبحي. أن سألني الرضي الوالي الموالي سالم بن راشد بن سالم البهلوي. الذي هو للإمام عز. وله ذخر وكنز. بأن أجعل لسيدنا إمام المسلمين سيف بن سلطان -أعزه الله- مثل ما جعل للشيخ محمد بن ناصر، فقلت: لا، بل فريضة آبائه. وذلك لأن العاقدين لجدّه الإمام ناصر بن مرشد (رحمه الله)، لم يألوا جهدا. ولم يتركوا اجتهادا. ولو جاز لهم ووسعهم. فوق الألف الذي جعلوه، لما بخلوا عليه من الزيادة. ولو لكل يوم ألف. ولو جاز لهم ذلك لجاز للإمام قبوله منهم. إذ الأصل العطاء المفروض في بيت مال الله. ولو جاز لهم ما اختاروا، لجاز للإمام ما فرضوه. وأرجوا أنهم أخذوا ما فعلوا تأويلا من قول الله عز وجل {والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما}. والقوام هو العدل بين أمرين.

فخذها - سيدنا - فريضة هنيئة. وهبة بريئة. لا وبيئة. ولا خارجة على حكم التقية. ولم أعلم أن جدك الإمام سلطان بن سيف. ولا جدك سيف، ولا عمك بلعرب. ولا أباك سلطان. طلبوا ولا أخذ أحدٌ منهم زيادة على ما مضى عليه إمامهم ناصر بن مرشد. وتلك فريضة كافية. ممات عليها الأسلاف، ولا أريد لك خلاف ما عليه السلف. فهذا اختياري والجهد مني، ولا خفت في أمرك لومة لائم، بل اخترت لك ما اختاره الله لملكه من الأئمة. واختار المسلمون لهم ذلك، نظرا ومعونة وموافقة لكتاب ربهم.

مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا} فالله الله ولدي في سياسة الملوك لا تكن غافلا ولا مهملا لأمورك فإنك ركبت الخطر العظيم والهول الفظيع الجسيم، فلا تلتفت ولدي إلى الدنيا ونعيمها وغضارتها فإنها لعب ولهو وزينة وتفاخر، لا توازن عند الله جناح بعوضة فاجتهد في ذلك واقتد بإخوانك الماضيين حيث تركوا الدنيا لأهلها وبذلوها لطلابها وتوكلوا على الله حق التوكل ولم يقصروا جهدهم في الله وإعزاز دينه، وإظهار كلمته، وإخماد نار البدع وإماتة الباطل وقتال الباغي العاطل فلم تخدعهم الدنيا بغرورها، ولم يعدلوا إلى لذتها وسرورها حتى تركوها وراء ظهورهم وقذفوا حبها من صدروهم هم الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأنفقوا مما رزقهم الله سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور، فكن ولدي حيث ظني بك وامتثل أمرك وراع فقراءك حق الرعاية وألّف بين إخوانك وأصفيائك وخلانك وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون، فاطرح ولدي حب الدنيا ومطامعها من قلبك واجتهد في طاعة ربك وخذ حذرك، وقو عزمك وصبرك، وكن مثل الأسد في ذلك الغار، ولا يكن نظرك في راحتك اليوم فإنك اليوم لدينا مكين أمين. والحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الأمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"

المصدر/ السالمي، التحفة، ج2، **ص** 27 – 29.

بسم الله الرحمن الرحيم

أقررت وأنا الفقير إلى الله تعالى إمام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف اليعربي بجميع أملاكي من قرية وبل [من الرستاق] من سقي فلج المدري ومن سقي فلج العين من قرية وبل من مياه وأرضين ونخل وأشجار ومن بيوت وعمار وخراب من جميع الأملاك كلها [وآبار ورموم] مما آل إليّ بالإرث من أختي عائشة بنت حمير بن سلطان بن سيف اليعربية للشيخ الرضي سعيد بن مسعود بن صالح الربخي الضنكي [بحق له عليَّ رده] إقرارا مني له بذلك بتاريخ صباح الأحد لليلتين خلتا من شهر شعبان سنة تسع سنين وستين سنة وماية سنة وألف سنة من الهجرة [2 شعبان 1169هـ] وكتبته وأنا الأقل لله تعالى إمام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف بيدي ومن فمي وعرفت فعلي وفهمت معناه حرفا حرفا.

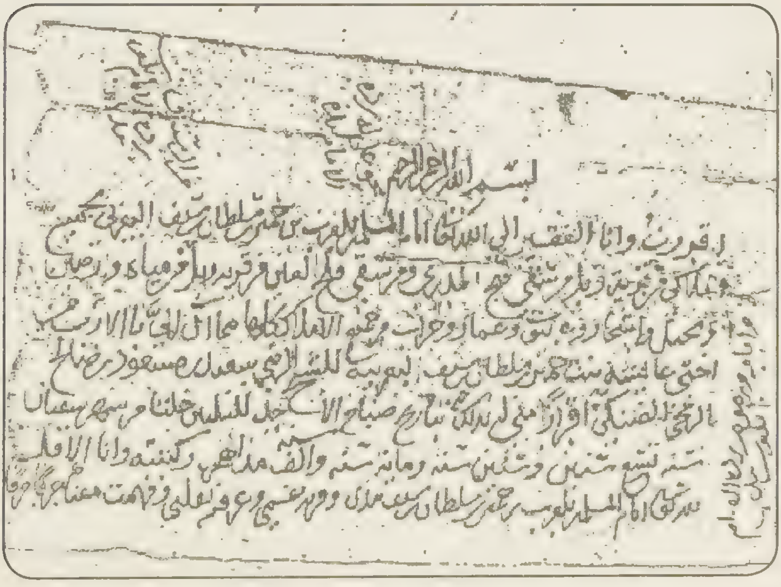
المصدر/ في حوزة الباحث صورة من هذه الوثيقة.

وقال لي الشيخ سالم: كيف جعلت فريضة الشيخ محمد أكثر من هذا؟ فقلت له: أخاف وقوعها من باب التقية، والمخافة الخفية، والحلال أولى في حكم الله وحكم البرية، ودم وابق سالما متعلما مستقيما، وأنتم بخير كثير، وأمر الدنيا قليل حقير، والسلام عليكم ورحمة الله، من الخادم الحقير سعيد بن بشير الصبحي، تاريخه: نهار 21 شعبان 1143هـ / (14 مارس 1731م)"

المرجع/ البطاشي، إتحاف الأعيان، ج3، **ص** 249-251.

(د)

وثيقة إقرار بخط بلعرب بن حمير


بسم الله الرحمن الرحيم
اقررت وانا الفقير الى الله تعالى امام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف اليعربي [illegible]
[illegible]
[illegible]
اختي عائشة بنت حمير بن سلطان بن سيف اليعربية [illegible]
[illegible]
[illegible] والف [illegible] وانا الا [illegible]
[illegible] امام المسلمين بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف [illegible]

فليس على الزمان لكم عتاب

فلا بخت إذا ما المجد ضاعا

فكنتم خير من ركب المطايا

فصرتم في الورى همجا رعاعا

عصيتم ربكم والذنب شؤم

ودين الله أولى أن يراعى

المرجع / البطاشي، الطالع السعيد، ص 122.

(هـ)

أبيات للشيخ محمد بن عامر بن راشد المعولي (ت: 1190هـ/ 1777م) ينعى فيها اليعاربة بعد ذهاب دولتهم، حيث قال:

وداعـــا آل يعـــربنا وداعـا
مضـت أيــامكـم بكـم ســراعا
لقـد بركـت بكـم نجـب الـخطايا
وصرتـم كـالـذي عبـدوا ســواعا
فكـم أســمعتكم نصحـي فـصمـت
مسـامعكم فلـم تـطـق استمـاعـا
إذا لــم تسـمعوا قـولـي ونصحـي
فـليـس علـى المناصـح أن يطاعا
منــحتـم نعمـــة فـكفرتمـوهـا
وشـــكـر الله أجـــدر أن يطـاعـــا
لـقـد حـاطـت خطاياكـم عــليكـم
لـعظـم الـذنـب منكم حـين شـاعا
فشـتـت شــملكم صـرف الليالي
فــلا ترجـوا لـشـملكم اجـتماعـا

(ز)

طرق ومناطق الاتصال التجاري زمن اليعاربة



المرجع / البراشدي، موسى بن سالم بن حمد. الحياة العلمية في عمان في عهد اليعاربة خلال الفترة من 1034هـ/ 1624م إلى 1157هـ/1744م. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس. مسقط : 2006م، ص 167.

(و)

خارطة سلطنة عمان

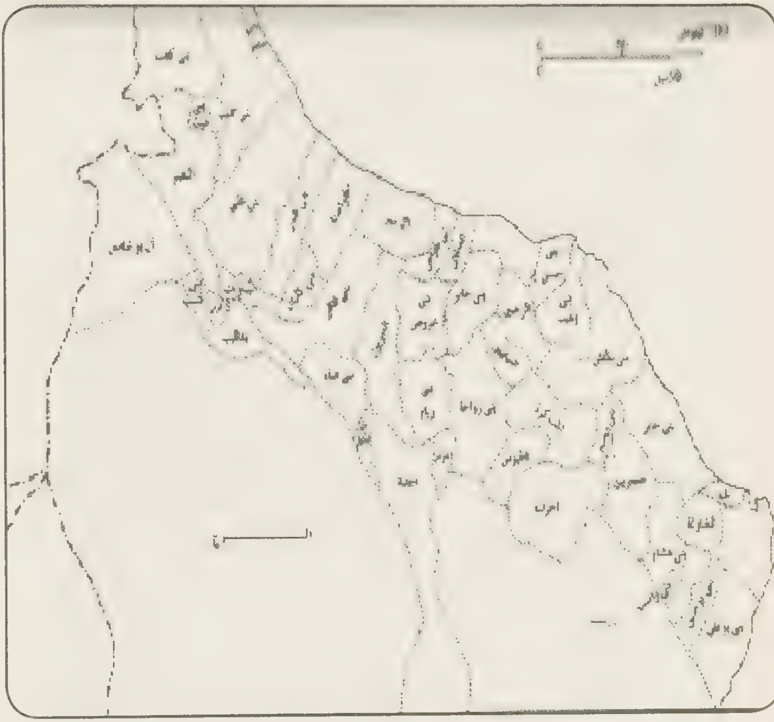


المرجع / الصقري، ناصر بن عبد الله بن سالم. علاقة الدولة السعودية الأولى بعمان خلال الفترة من 1215هـ/ 1800 إلى 1233هـ/1818م. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط: 2006م. ص 179.

الفهرس

(ح)

نموذج لتوزيع القبائل في عمان



المرجع / ولكنسون، الإمامة في عمان، ص 518.

للاطلاع على قائمة إصداراتنا :

بيت الغشام للنشر والترجمة

طبع بمطابع مؤسسة عمان للصحافة والنشر والاعلان

الإمامة والصراع
على السلطة في عمان
أواخر دولة اليعاربة



سيف بن عدي المسكري

مواليد ولاية ابراء
محافظة شمال الشرقية
حاصل على الماجستير
في التاريخ من جامعة
السلطان قابوس
2012م
مشرف تربوي بوزارة
التربية والتعليم

إن الفترة الزمنية التي يتناولها الكتاب (1719- 1749م) تعد من أخطر فترات التاريخ العماني الحديث، ففيها بدأت تتصدع الوحدة الوطنية، وتخفت روح الإنجاز والعطاء الذي استمر في الصعود أكثر من تسعين عاما منذ تولية الإمام ناصر بن مرشد عام 1624م إلى وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني عام 1719م. في هذا الكتاب سيتم التطرق الى استقصاء دور نظام الإمامة ومدى تطبيقه عند اليعاربة، والوقوف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى الصراع الداخلي أواخر حكم اليعاربة. كذلك التعرف على أسباب الانقسام السياسي القبلي الذي شهدته عمان بظهور المحور الهناوي - الغافري. وأخيرا إبراز حيثيات التدخل الفارسي في الصراع العماني ونتائجه.

بيت الغشام
للنشر والترجمة

ISBN 978-99969-55-94-5
9 789996 955945 >